

البصائر النصيرية

في علم المنطق

تصنيف الشيخ الإمام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن مهلان الساوي

تحقيق العلامة

المرحوم الشيخ محمد عبده

بطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

عميدان الأزهر - سنة ١٣٥٨ هـ

البصائر النصيرية

في علم المنطق

تصنيف الشيخ الإمام القاضي الزاهد زين الدين
عمر بن سهلان الساوي

بتحقيق العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده

وعنى بتصحيحه

محمد عبد الله

قرر مجلس إدارة الأزهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ أن
يكون كتاب البصائر النصيرية بتعليقه من كتب
المنطق التي تدرس في الجامع الأزهر الشريف

يطلب من مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه
فوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة اقامتي بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة
كتابا في المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن
سهلان الساوي فنظرت فيه فاذا هو حار مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التي
بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية
التي لاتليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما تجده في المطالع وشروحها وسلم
العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهده فيما وقفت عليه من كتب
المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقة من علماء هذا العلم فاستنسخت
نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب إلى أن حملني النظر فيما يحتاج اليه
طلبة العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على إعادة النظر
في الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته في نفسي وعلت منزلته من رأيي فعرضته
على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء
مجلس الإدارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف
ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وإن كان جزل العبارة
صحيح البيان إلا أن فيه ألفاظا وعبارات ومسائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان
عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والايضاح
فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعليق على ما رأيته محتاجا إلى ذلك وأسأل الله
أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

فقد كانت دواعي الهمة ومبادئ العزيمة تتقاضاني^١ الانتهاض للتقرب الى مجلس مولانا الاجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وجسن الذكر ونفاذ الامر بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وإهداء افضل ماتناله قوى البشر وتنتهى اليه غايات القدر^٢ الى افضل أكابر العالم وأجل من تسموا اليه اعناق العزائم فينكث قوى العزم ويحل عرى الاجماع^٣ الجزم قصور باعى وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلية لم يملك^٤ زمامها ولم يحدر لثامها ولم تسبر اغوارها ولم تستبين ظلمها وانوارها والتقرب الى المستغنى عن جدوى القرب يشوه وجه الادب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضى بحلى التزيين فلا جرم صرفنى الجزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعا لتأشير^٥ الاذن الصادر عن حضرة الشريفة وسدته المنيفة الى ان اتصل بالخادم امره العالى بتحرير كتاب فى المنطق

(١) تتقاضانى أى تطلب منى والانتهاض الى الشئ والنهوض والحركة اليه بمعنى (٢) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى افضل متعلق باهداء (٣) الاجماع الجزم العزم الذى لا تردد معه وحل عراه نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٤) لم يملك الخ أفعال مبنية للجهول إلا تستبين ظلمها فانه للفاعل (٥) لتأشير الاذن الخ المشهور فى كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها وضع الإشارة والإشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموجز فيقال أشر على الورق أى أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الإشارة وكل هذه الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامة لا يعرف لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بان يفسر تأشير الاذن بوضع إشارة الاذن فانه على عبارته بعد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل اسما للشيء الذى فى الجراة والتأشير والمشار عقدة فى رأس ذنبها كالمخيلين وهما الاشرتان والتأشيرة ما تعض به الجراة وكل ما للاسم من المعانى يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشديد فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم وتشحيذه الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل وهذا التخريج ايضا بعيد وغير محتمل، وصواب كلام المؤلف متطلعا لتأشير الاذن

لا يردده الاختصار الى مضيق الاختلال، ولا ينيه التطويل الى متسع الاملاق .
فانتدبت لامثال مرسومه ^(١) اقوى العزيمة نافذ الصريمة وأوردت من المنطق
الا يسع طالب العلوم الحقيقية الجمل به مقتصر على إبانة طريقى اكتساب
التصور والتصديق الحقيقين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه
الخلط فيهما دون الجدل والخطابة والشعر التى هى عن إفادة اليقين
لمحض بمزول وسميته (البصائر النصيرية) تفاولا ييمن القابه وتوصلا
اليه بأسبابه ^(٢) ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب
المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما
أجلوه وتنبيها على مواضع غلط يهم المتعلم التفطن لها عساها ذهبت عليهم
والله المستعان وعليه التكلان فى أن يعصمنا من الزلل والخلل فى القول
والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصاين
احدهما فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والاخر فى موضوعه

الفصل الأول

(فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان فى مبداء الفطرة خال عن تحايق الاشياء وتداعى آت لا تعينه
فى ذلك وهى الحواس الظاهرة والباطنة فاذا احس بأمر جزئية تنبه لمشاركات
بينها ومباينات ينتزع منها عقائد اولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول
بوجه ما مثل ان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية لشيء واحد
بعينه متساوية وان الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائد
اخر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهته وان

(١) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريمة بمعنى العزيمة (٢) كان

الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه كان شيأ من ناحيته فيترصل اليه باسباب

وهى له ومنه وهى الكتاب نفسه

الأجسام إما لا تنهاى أو تنتهى الى فضاء ممدود لا يتناهى لكنها كاذبة يستبان^(١)
ككنها بشهادة القضايا الأولى كما سنبينه من بعد وقد يتردد في أمور يعدادراك المحسّات
وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم
في بعضها بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد
يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشذ عن حكمنا
هذا الا من ايد بحدس صائب وقوة إلهية تريحه الاشياء كما هي وتغنيه عن
الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للاكثر في مبدإ الامر الى حق وباطل
وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى إعداد قانون
صناعي عاصم للذهن عن الزلل مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد
بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته ، وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد للتوصل بها الى
السعادة الأبدية لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في ان يعلم
الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فللمعمل به ؛ وقد تواترت شهادة
العقول والشرائع على ان الوصول الى السعادة الأبدية بهما واذا كان
نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعترها
الزيغ والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري على الاكثر فربما اعتقد
غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها
السعادة الأبدية لما فاتته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل
والشر وتخلف عن نيل النعيم الدائم في جوار رب العالمين فاذن لابد لطالب
النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق
اليه بمعرفة القانون الصناعي الذي بقية الغلط في صواب النظر واذا حقت

(١) يستبان مبنى للجهول من استبان الشيء بمعنى أوضح متعديا قال صاحب
القاموس (بنته بالكسر ويته وتبينته وابنته واستقبلته اوضحته وعرفته) وكل هذه
الافعال تستعمل لازمة بمعنى وضع ومتعدية بمعنى أوضح

الحاجة اليه فشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول
الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات ، والمجهولات إما أن يطلب تصورهما
وتخط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو اثبات والتصور هو
حصول صورة شيء ما في الذهن فقط مثل ما اذا كان له اسم فنطق به تمثيل
• بناء في الذهن مثل تمثل معنى المثلث أو الانسان في الذهن دون ان يقترن به
حكم بوجودهما أو عدمهما أو وجود حاله أو عدمها لهما فانا قد نشك في
وجود شيء أو عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المفهوم من لفظه واما التصديق
• حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر
واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود
الخارجي عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما
منك بأن الاثنين في نفسه نصف الأربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصور ان لا محالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان
نصف الأربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة
ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة واما التصور فقد لا يفتقر الى تقدم
التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يكفي في دركه تذكيره واخطاره بالبال فاذا
اخطرت قلبه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا في الذهن ولا به علم بالفعل بل
بالقوة واكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها
وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم بهذا المجهول ولكل مجهول
معلومات تناسبه فلمجهول التصور معلومات تصورية ولمجهول التصديق
معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما ان تكون حاصلة بالفطرة فمن غير
تقدم معلوم هو سبب حصولها عليهم (١) أو حاصلة بمعلومات أخرى
سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة
فالمنطقي مدفوع الى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها الى هذا

(١) عليها متعلق بتقدم أي من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها

المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولا شارحا ، فمنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى الى التصديق حجة فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل في كل واحد من الأمرين اعنى القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التى منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتيهما فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلل الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقى الذى يفيد تصور ماهية الشئ وبالشبه به القريب منه الذى يسمى رسما والفساد الذى لافائده في معرفته إلا اجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهانى الذى يفيد التصديق الحقيقى بالشئ وبالقريب منه الذى يسمى قياسا جدليا والبعيد عنه الذى يسمى خطأيا والفساد الذى يسمى مغالطيا ونعرف ذلك لسكى يجتنب ، والمخيل يسمى شعريا وهو الذى لا يقع تصديقا البتة بل تخيلا يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسأل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلى مفتقر الى قانون صناعى يقايس به فهذا القانون فى نفسه من جملة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر او من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الاول فليستغن عن تعلمه وإن كان من القبيل الثانى فليفتقر الى نفسه ويشترط فى تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه ان درك العلوم منه ماهو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ماهو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ماهو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثوانى والثالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية

والامور المتعلقة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه الذي لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كما كثرت في قاطيغورياس^(١) ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القليل المنسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجاري في المنطق بين أربابه إنما هو بسبب الألفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر اتفاقهم على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته، ثم المنطق إنما يفيد الفائدة المطلوبة منه إذا ارتاض الإنسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغناء^(٢) والفائدة

الفصل الثاني

(في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال اعراضاً ذاتية وستعرفها^(٣) ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقاً أي على وجه كلي قانوني غام غير مخصص بشيء دون شيء إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد وحد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة بموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف المؤدى الى تحصيل أمر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية

(١) قاطيغورياس باب الكليات المعروفة بالمقولات

(٢) الغناء بالفتح والمد النفع (٣) وستعرفها أي في فن البرهان قرب آخر الكتاب

هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أموراً ليست منها ويحرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد واللاحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية الى تحصيل علم لم يكن وأما المعقولات الاولى فانما يتظر فيها اذا حاول ان يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة ويحاذاها بها فحينئذ يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التي هي ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكليات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاوره ولم يكن ذلك الا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة خصوصاً وفكر الانسان في ترتيب المعاني قلباً ينفك عن تخيل الفاظها معها حتى كان الانسان يناجي نفسه بالفاظ متخيلة اذا أخذ في التروي والتفكر ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الاساطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور اذا التصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف ما يحتاج^(١) اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه^(٢) بتعريف الحجج على أصنافها

(١) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك في أول الفصل الاول من المقالة الثانية حيث قال القول هو اللفظ المركب الخ (٢) ثم تتبعه الخ لم يعقب

تقدِّمنا لأنواع التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى في المفردات والثانية في الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة في الأقوال الموصلة إلى التصديق

المقالة الأولى في المفردات وتشتمل على فئتين

(الفن الأول في الألفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

الفصل الأول

(في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطقي في المعاني ولكنه إذا اقتصر في البحث عن الألفاظ وأحوالها وأقسامها على ما تدعوه الضرورة إلى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة اغناه ذلك عن استئناف تعرف أحوال المعاني وأقسامها إذ الألفاظ تحذو حذو المعاني فنقول دلالة الألفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الأول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف ، الثاني دلالة التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسالة على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف ، الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزءاً له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق

المصنف الكلام في القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها وإنما قدم الكلام في أجزاء القضية ثم في القضية ثم في المحصورات وغيرها ونحو ذلك مما يتقدم عادة على الحجج ولم يتكلم عن تعريف الحجة إلا في الفن الثاني ولذلك قال هنا تقدِّمنا لأنواع التأليف وكان الصواب لتطبيق العبارة على الفصيح أن يقول كما قال أولاً

والثلاثة على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعد للغم وكأن هذا ليس
دلالة لفظية بل انشغال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى
معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة
والتضمن لا دلالة الالتزام فانما غير منحصرة اذ الالتزام قد يكون لها لوازم
وهكذا الى غير نهاية

الفصل الثانى

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً
حين هو جزء مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن « إن » مثلاً أو
« سان » لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين
يجعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نعنا له
بإضافته إلى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شيء أصلاً
وصار هذا الاسم فى حقه كالشترك تارة ينطابق لقصد التعريف فيكون اسماً
مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب فى هذا الحد
زيادة تخصص وهو أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى^(١) الجملة لاعتقاده
أن بعض أجزاء اللفاظ المفردة ربما دلت على مغاير غير أجزاء الجملة كعبد
مثلاً من عبد الله أو إن من انسان فان كل واحدة منها دلت على شيء وان لم
يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لأن دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ

وتقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التأليف الخ فان قوله تقديم الخ لا يصح
الا بتأويل مع تقديم الخ وهو غير معروف فى استعمال اللغة
(عبارة المؤلف عربية فصيحة فتقدّم بحال وولة لبيان طريق الاتباع مقدمين
لأنواع التأليف الواقعة فى نفس الحجج ، وهذا ما جرى عليه المؤلف فانه قبل
أن يذكر الحجج ذكر نوعي التأليف

(١) معنى الجملة أراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة

بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلا حينما يجعله جزءا فلا تكون له دلالة حيثئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لمجموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقوله العالم حادث والحيوان ناطق وغلाम زيد وستأتي تفاصيله في المقالة الثالثة

الفصل الثالث

(في الكلى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بمتسع متساوى الاضلاع بل ^(١) الشمس والقمر فانهما كليان وان امتعت الكثرة فيهما فى الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معنهما للاشتراك بل لما منع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظ الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شمس كثيرة متوهمة فان اراد بهذا أن اللفظ لا يكون كليا مالم تتوهم شمس كثيرة تشترك فى معناه حتى اذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس كذلك بل اللفظ كلى وإن لم تمثل فى الذهن شمس كثيرة تشترك فى معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لا فى الذهن ولا خارج الذهن . والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا ريد به

قال المفرد هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه (١) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس إلا تلك التى تضيء نهارنا ولا قمر إلا ذلك الذى ينير ليلنا أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمسنا تضيء فى هوالم كعالمنا وأقمارا كقمرنا تدور حول أجرام كارضنا تير ليلها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشترك فى كل منهما جزئيات موجودة خارجا كالانسان والحيوان

هذا المشار اليه جملة لصفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن ان تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيه الشركة ثابتة مهبما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم اشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئى كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلى يقال له جزئى بالاضافة إلى الكلى والجزئى بهذا المعنى يغير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلى وبالأول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كليا كالإنسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليا واعلم أنا لا نشتغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا مثلا ما كنا نستفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لا يكون إلا حسيا أو خياليا لا عقليا

الفصل الرابع

(فى الموضوع والمحمول)

إذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعات لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلا نعى به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحاك بل نعى أن الشئ الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو

أيضا ضحك وله صفة الضحكية سواء كانت حقيقته في نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما ما حقيقته الموضوع فمثل قولك الانسان ضحك وأما ما حقيقته المحمول فمثل قولك الضحك انسان فان الشيء الذي هو الضحك حقيقته الانسانية وأما ما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك الضحك كاتب فان حقيقة الشيء الذي يقال له الضحك والكاتب هو الانسان لا الضحك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفى بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع وأما هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها فتعرف ما بعد فصول نورد هالك ان شاء الله تعالى.

الفصل الخامس

(في قسمة الكل إلى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن الكل المحمول على الشيء قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون أمرا آخر وراء حقيقته فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول
اللفظ المحمول إما أن يكون دالا على حقيقة الشيء أو على صفة له واعني بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة إلى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان إلا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كالبياض ويحمل عليه كما سنبين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته لمتى منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية ، أو لا تكون داخلية في ذاته^(١) بل توجد بعده وتسمى عرضية فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وإن كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق.

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبر ما العقل ثابتة للماهية إلا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة شيء يشبه العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة في العقل على شيء من الحيوانية أو التفكير بالقوة فانهما المنشأ لكل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع إليهما أو إلى أحدهما.

فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله واخيره أم هو خارج عنه فلا يطابق عليه اسمه

الفصل السادس (في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته إلا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه إلا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لافي ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهما وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر في جسميته إلى أن يكون متناهما ولا الانسان في انسانيته إلى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وما ليس بذاتي فان بما ليس بذاتي ما يمتنع سلبه من الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهما وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم مالا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثبات الملزوم وجودا وتوهما فاذن الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولا للشيء يمتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ماهو ذاتي^(٢) له. ويبان هذا أن كل شيء له

(١) مع استثبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أي لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا (٢) ماهو ذاتي له أي سبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتي لها فاما مفسرة بالماهية وهو مفسر بالذاتي

ماهية ما تنتمي من أجزاء فانما توجد في الاعيان إذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها مادام الشيء باقيا وإذا لم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقديما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الاعيان إذ العلم صورة في الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود . فإذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأمّت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان في ماهية الإنسان فلا يمكن أن يعقل الإنسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورهما على تصور الشيء بل إذا تم تصور الشيء تصور لزومها تابعة إياه في الوجود والماهية فللذاتي أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم في اثنين منها (الأول) أن الذاتي إذا أخطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة له بحيث يتمتع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الإنسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان إذ لو كان لعله لا يمكن إفرضه إنسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا إلى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو جدته كلابل المراد أن شيئا ما لم يجعل الإنسان حيوانا نعم للذي جعل الإنسان فقد جعل الحيوان يجعله الإنسان لأن الإنسان حيوان ما فاحداته إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الإنسان ثم أفاده الحيوانية فلا إذ تكون الإنسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه ^{١٧}

من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا بما تشركه فيه اللوازم التي تلزم الشيء لماهيته لافي وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا القائمتين. فليست الفردية موجودة لعلة أفادتها بل الثلاثة في نفسها وماهيتهما لا تكون الا فردا فاذا أوجدت علة ثلاثة فقد أوجدت فردا لا أنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد له شيء فان مقتضى قولنا يوجد له شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الأمر ثم يفيد من^(١) بعد ذلك الأمر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمها لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم

وهنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لأن الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذاتي وإنما ينسب إلى الشيء غيره لا نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع إذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوي وإن كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبتته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لتوهم ارتفاعها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لا أن الجزئي يرتفع أولا بل الكلى هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلى ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة الإنسان إلى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمرو هي هذه النسبة فهو ذاتي لها وإن كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(١) من بعد بضم الدال أي من بعد ابتدائه دون هذا الأمر وقوله ذلك الأمر

مفعول يفيد

الفصل السابع

(في العرضي)

العرضي يتقسم إلى لازم ومفارق واللازم إما أن يلزم الشيء في ماهيته أو لا يلزم من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولاً ثم بسببه يلحق الشيء فما لا وسط بينه وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وإن لم يكن ذاتياً فلا تغتر بقولهم إن الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجوداً ووهماً ومثاله كون الثلاثة فرداً وكون الإنسان مستعداً لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضاً إذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم إلا إذا لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثل ^١ كون المثلث مساوي الزوايا القائميتين وأما اللازم بسبب أمر خارجي فمثل الأشود للزنجي والذكر والأنثى للحيوان والأبيض للطائر ^٢ المسمى قفنساً ومثل هذا قد يفارق الشيء وهما مع بقاء الشيء بعينه في

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلاً لان يقام على أحد أضلاعه (خط عمودي يتصل بأحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما يحتويان

كل المثلث 

(٢) قفنساً وجد مضبوطاً في النسخة التي بيدي بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التي قبل السين ولم أجد لهذا اللفظ ذكراً في معجمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها لاني مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضاً في كتب حياة الحيوان العربية ولكنني ذكرت أحد المطلقين على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علماء العرب من

(٣) هذا لا يصدق إلا في نوع واحد من المثلثات هو المتساوي الزوايا فالاولى أن يقال على أحد أضلاعه أو على امتداده خط عمودي

الذهن وأما العرضى المفارق فينقسم الى سريع الزوال كجمرة الخبجل وصفرة
الوجل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الحليم
والى عسره كحلم الحليم^{١)}

الفصل الثامن

(فى الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتى والعرضى وانقسام الذاتى الى الدال
على الماهية وغير الدال عليها فلنذكر آراء الناس فى الدال على الماهية ثم
نتبعه بذكر أصنافه

وأعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذى يجاب به حين يستل عن الشيء
أنه ماهو أى ما حقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن
لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا مثال
الأول قولك فى جواب من سأل عن الإنسان بما هو إنه إنسان فهو لفظ
مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن
بمثال الثانى قولك فى جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة
على الحيوانية والنطق اللذين هما جزءا معنى الانسانية وبالتضمن على
جميع الذاتيات الداخلة فيهما فأما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات

نقل الالفاظ العلية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرنى أنه يوجد
فى اليونانية كلمة كيكنوس KYKNOS وهى فى اللاتينية سيغنوس CYGNOS وهى
بالفرنساوية سيني CYGNE ومعنى هذه الالفاظ جميعها فى اللغة العربية البلشون
أو مالك الحزين وهو طير ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان فى مالك الحزين
ونقل ما نقل فى شأنه عن الجوهري وابن برى والتوحيدى وبه يضرب المثل عند
الغريين فى صفاء البياض ورقته فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليونانى
الى ققنس وهى هذا يكون الصواب فى ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(١) لعل المناسب أن يقال كحلم الغضوب

بالمطابقة فلم تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفاً وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام مُتَعَدِّ موله حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كافضل ^١ المتأخرين زماناً ككتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتى المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوى ولا بالوضع المنطقى أما الوضع اللغوى فهو أن الطالب بما هو إنمائه يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتى مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضاً إن كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال حقيقة الشيء بل لابد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة ، وأما الوضع المنطقى فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسمونها فصول الأجناس وهى كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتى المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية ولا مقولاً في جواب ماهو فهو داخل فى الماهية ومقول فى طريق ماهو وفرق بين المقول فى جواب ماهو والمقول فى طريق ماهو إذ كل ذاتى مقول فى طريق ماهو لأنه متضمن فى الدلالة ولكن ليس وحده مقولاً فى جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فثلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هى دلالة الحد على المحدود (والثانى) ما يدل بالشركة فقط وهى أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة فى أمور ذاتية لها ويسأل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن إنسان وفرس وثور ماهى فالذى يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وماهو أخص منه

١) افضل المتأخرين زماناً هو أبو على ابن سينا يدل على أنه يرداه ما سيأتى يذكره

مثل الإنسان والفرس والثور فينطوى كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقاً للسؤال بل زائداً عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالإرادة وإن كان كل واحد منهما مساوياً للحيوان حتى أن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيته وذلك لأن الحساس إنما يدل بالوضع اللغوي على شيء حاله حس فقط وليس له دلالة على الجسمية إلا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود إلا جسماً وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى إلى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية إذ لو كان معتبراً لكان اللفظ الواحد دالاً على أشياء غير متناهية فإن انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الألفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المنتفس المغتذى النامي المولد الحساس المتحرك بالإرادة لا يشذ عن دلالاته شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضاً مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الجواب أنهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لا أن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان فإن ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الإنسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكونه لا اقتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق أو طرياقها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض تضادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الإنسان وأما نسبة الإنسانية إلى الحيوانية فليست على هذا النحو إذ لا يمكن أن يقدر بقضاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الإنسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الإنسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الإنسان إنما تكونه من مادة

وصورة ^١ جنسية فاما أن يتم تـكونه منهما فيكون ذلك الانسان بعينه
أولا يتم فلا يكون لا ذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير
الأخر وهو أنه إنما يصير إنسانا بلواحق تـالحق مادته لوتدرنا عدها وعروض
أضدادها لتكون حيوانا غير إنسان لأنه لم يصير إنسانا بسبب عرض
في مادته المستعدة للحيوانية ^٢ هو الذي اقتضى كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن
انسانا بل إنما جعله انسانا دين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق
به الانسانية أو قرنهما به وهو أو غيره بل جعله الحيوانية وجعله الانسانية
أعني حيوانية زيدوانسانية وإثناعتناص هذا الفرق علي فهم المبتدى واعتقد
أن نسبة الذكورة والأنوثة إلى الانسانية كنسبة الانسانية إلى الحيوان كما
أن الانسان إنما جعله انسانا دين ما جعله حيوانا لاسبب آخر عرض في
مادته كذلك إنما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله إنسانا فلنسامح في هذا المثال.

(١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا
ان الجنس لا يحصل في الوجود العقلي أو الخارجى بالفعل الا بالفصل ولذلك قالوا
ان الفصل مقوم للجنس نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به كما سيأتى
للمصنف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة
التي بها يتقوم الجنس نوعا وبها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وإنما
سمّاها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكره في بيان
أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك لاقتران أمور عارضة بمادته
التي منها خلق النخ ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد
العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون
الحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بذلك
العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا بما كانت به حيوانا
لافاصل بين السكونين ولا في التعقل الفعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي
وبكفيك لا يوضح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحده وهو بهذه النفس
حيوان وانسان معا، ويكون واحد

ولنجعل الذكورة داخلة في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر
أورجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الأمثلة ليس على المنطقى بل عليه
اعطاء القانون المقتدى به في الأمثلة وإجراء حكمه فيما إن كانت على
وفق موجه

الفصل التاسع

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول في جواب ماهو إما أن يكون مقولا على كثيرين
مختلفين بالحقائق قولا بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد
فقط والأول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد يسمى كل واحد من
مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس
والثور المقول عليه الحيوان أيضا وليس إطلاق النوع في الموضعين بمعنى
واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف إلى الجنس وحده أنه الكلى الذي يقال
عليه وعلى غيره للجنس في جواب ماهو بحال الشركة قولا أوليا وبالمعنى
الأول غيره مضاف إلى الجنس وحده أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
فقط ولا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعم
منه مقولا عليه

ثم الجنس منه ماهو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر إذ
لا ذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهى الارتقاء اليه ومنه
ماهو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة إلى ماهو

(٢) وقد يسمى المخ أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع
غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على ان يكون هذا الاعتبار
داخلا في التسمية ملاحظا في الإطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت
ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة إلى الغير فيه وأعم من
النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده في الحقيقة

تحتة ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع الى منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحتة ويسمى نوع الأنواع وهو الذى يتمى الاخطا ظاليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحتة أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيرتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه : جنس عال ليس بنوع البتة و جنس متوسط هو نوع و جنس تحتة أجناس و جنس سافل هو نوع و جنس ليس تحتة جنس

وأما مراتب النوع فهذه : نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذى لا ينقلب نوعا و نوع متوسط هو جنس و نوع و جنسه نوع و نوع سافل ليس تحتة نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثانى جميعا فهو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط إذ ليس تحتة انواع مختلفة وهذا معنى النوع الأول وهو كلى يقال عليه وعلى غيره جنس فى جواب ما هو قولا أوليا وهو معنى النوع الثانى لكنه باعتبار المعنى الأول وهو إضافته إلى ماتحتة يقال له نوع الأنواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثانى إلا بالعموم والخصوص كالمخالفة (١) بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الأنواع و جنسه

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يجعل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقالى على افراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساوين هما حزاه وليس فوقه جنس لأن كلا الفرضين مما لا نفع له فى العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للركبات ولا يقصد الى البصائط بالتحديد والمركب الذى لا جنس له مما يتخلى ولا يتحقق ولذلك حصرا لمناطقة الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذي النفس
الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع
الانواع والحيوان جنس ما قبل إذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة إلى
ما فوقه والجسم نوع عال إذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة إلى ما تحته
والجسم ذو النفس متوسط بينها فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع
وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتين فلا يجوز أن يكون أعم
الذاتيات المشتركة والا كان مقولا^(١) على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب
أن يكون اما مساويا لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه فيصلح إذن لتمييز
الذاتين عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لأن كل خاص
اتصف به هذا الأعم أمر تميز به عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر
أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ ما،
فإن الأي يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما إذا قيل
الانسان أي حيوان هو كان ذلك طلبا لتمييزه عن المشاركات في الحيوانية
فجوابه الأمر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو
غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فإن الأي لا يتعين الذاتين لجوابه
الأعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتين لجوابه
كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أمر ذاتي^(٢) بل في كل عام
حتى في الشئئية المطلقة أو الوجود مثل ما إذا قيل الجزئي أي شيء هو أو أي
موجود وحينئذ يكون الجواب بماهيته لأنه يطلب بهذا السؤال جميع ماله
في ذاته بعد الشئئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أي شيء هو أو أي

(١) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتي فكل
ذاتي سواء أخص منه فيكون مقسما له فتباين الاقسام في ذلك الاخص ولا يبقى
لها اشتراك الا في هذا الأعم فيكون تمام المشترك بينهما فيقال في جواب ما هو
(٢) قوله في أمر ذاتي متعلق بالمشاركات أو لا يتعين أن يطلب بأي تمييز الشيء
عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصح ان يطلب بها التمييز عما يشارك حتى في الشئئية الخ

موجود هو أى ماهو شوى الشيئية والوجود هذا إذا قرن أى بلفظة الشئ مأو
الموجود أما إذا قرن بغيره من الأمور العامة كان المراد طلب تمييزه عن
مشاركه فى ذلك العام فكل ميمز صالح لجوابه وإن لم يكن ذاتيا وهذا القسم
من الذاتى الذى ليس بدال على الماهية ميمز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب
وقد يسمى باسم الفصل وإن كان كل ميمز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا
لكن المنطقيون خصوا بهذا الاسم الميمز الذاتى وحده أن الكوالمقول على
النوع فى جواب أى ماهو فى ذاته.

(واعلم) أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فهو ذاتى
لطبيعة الجنس كالنطق الذى يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس
ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق فى مثالنا إذ الحيوانية المطلقة
قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلو الشئ عن ذاتياته بل هو ذاتى لطبيعة
الجنس المختصة فى الوجود التى هى حيوانية الانسان دون حيوانية غيره
من الأنواع فإن تلك الحيوانية إنما تتقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وإن
كان ذاتيا للقوم نوعا الذى هو مركب من الحيوانية والنطق فهو
ذاتى^١ أيضا للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته

(١) فهو ذاتى للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا
للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصة للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة إلا
لم يكن هو داخلا فى مفهومها وبعض القوم صرح بأن الفصل علة فاعلية لحصة النوع
من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التى فى الانسان وزعموا أنهم فهموا
بالفصل فهو ذاتى لها من حيث أنها لا تكون ذاتا حقيقة إلا بانضمامه إليها وإن
ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط فى فهم مارأوه من
عبارات الشيخ وغيره فى بيان مذهب افلاطون وارسطوفى وجود الجنس والنوع
والفصل وليس موضع تفصيله فى المنطق وإنما هو باب واسع من ابواب الحكمة
الاولى يبين فيه هل للمعقولات الكلية وجود عقلى حقيقى مستقل عن الوجود الحسى
وليس دونه فى التحقق الوجودى وإن ذلك لوجود العقلى يتنزل الى الوجود الحسى
فى افراد كل نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقى للكليات

بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذ. البياض ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فان ذاتيته بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة ^٢ هذا النوع فغير داخل في معناه بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لولا الفصل لما تصور

ليس الا وجودا واحدا وهو وجود الحصص في الاشخاص أو حصص الاجناس في الانواع فكما تقول ان النوع ودو الحقيقة إذا جد في الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا امر آخر جعلها شخصا وبقيّة العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون الوجود جزءا منها كذلك تقول إن الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون جزءا من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لا حاجة لبيانها في المنطق ومع حرص المصنف على الاعتماد عن هذه المباحث الحكمية في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج اليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا د ان الفصل ينفصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يلقي أولا طبيعة الجنس فيحصاها ويفرزها وانها (أي سائر الأمور) تلحقها بعدما لقيها وأفرزها ، وقول المصنف إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيها العرض جزءا من المركب مقوما له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق للمركب منه ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدها كافية للدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتيا من أمر آخر وهو تحصيله لحصة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعد عمالا حاجة اليه

(١) حصة هذا النوع الخ أي حصة الجنس المحصلة في هذا النوع

تقومها أصلاً

(واعلم) أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع ذلك النوع به بل جميعها تَسَنَحُ بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً أخيراً وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فالجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم وللنوع الأخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذات وأما العرض فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع الأشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للإنسان ومساوي الزوايا القائمتين للثلث وإما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع أحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالأبيض الثلج والجص وكالمتحرك لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابل الجوهر الذي ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهر كالأبيض

بالقياس إلى الإنسان والثلج وهو عرض عام إذ هو كلى محمول على الثلج والجنس وليس بجنس له ولا نصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكلى لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت

الفصل العاشر

في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للأُمور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع^(١) إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الآخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يتميز^(٢) به في ذاته والخاصة إنما هي بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره.

وهنا^(٣) دقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهي أن المشتركات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة إليها إلا نوعاً كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون أخذ النطق معه فإنه يكون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحتها متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط.

(٢) إلى ما يتميز به في ذاته أي إلى الماهية التي تتميز به في ذاتها

(٣) وهنا دقيقة الخ حاصل مافصله المصنف في الأمثلة أن كل كلى أخذته من

حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه فقد اعتبر به من حيث هو حصة تحققت بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في أفرادها إلا باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

نوعا بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذ لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الاخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الأبيض لهذا الأبيض مشار إليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجص وغير ذلك مما هو موصوف بالأبيض لا لهذا الأبيض من حيث هو هذا الأبيض وكما أن الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له وإلا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعية الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شيء ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لا اقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلّي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان إلا بالاشتقاق ولكنه ^(١) مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والبيكيات الخمسة أيضا على هذا

(١) ولكنه أى الناطق يسمى فصلا بسيطا وإن كان مشتقا يحتوى مفهومه معنى مركبا لأن الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان
لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل
مثل الضحك لا الضحك والعرض العام مثل الأبيض لا البياض لأن هذه
هي المحمولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمرو لا النطق والضحك
والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شيء بالاضافة إلى أنواع عرضا عاما وبالإضافة إلى
ما فوقها خاصة كالشيء فإنه عرض عام بالقياس إلى الانسان وخاصة للحيوان
بل قد يمكن أن يكون شيء واحد جنساً ونوعاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنسبة
إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض
نوعاً خاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

الفن الثاني

في المعاني المفردة المدلول عليها بالألفاظ الكلية الخمسة

ويشتمل على اثني عشر فصلاً

الفصل الأول

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي عليها هذه الألفاظ الخمسة
المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجزاء المعاني المركبة التركيب
الموصول إلى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي
أجناس الأجناس وقسموا كل واحد منها إلى أنواعه منحطين في القسمة إلى درجة
أنواع الأنواع التي لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والأمور العامة
جميعها أو لعدة منها وأن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء
منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع
والتسليم لا على سبيل التحقيق فإن البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن
الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به إلا نظر المنتهى إلى العلوم

الكلية المتدرَّب بكثير من النظريات وذلك لأن ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنساً حقيقياً ولا كون كل واحد منها جوهرًا والباقية أعراضاً بل يجب أن يقبل قبولاً على سبيل التقليد وحسن الظن فإن بيانه الحقيقي لا يتكلفه إلا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة إلى فهم الشادين^(١) أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الأمور فإن ادراك القوانين مجردة عن المواد والأمثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن ، أما الفن الأول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة إلى تعليم الحجج والأقوال الشارحة إذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعاً والآخر محمولاً ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي يقصاري المنطق تعليمه والقسمه أيضاً إحدى الطرق الموصلة إلى اقتصاص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للأجناس بفصولها المقسمة إلى الأنواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها فيدخل بالتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والأعراض أيضاً فمعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الأقوال الشارحة أظهر إذ الحدود من جملتها مؤلفة من الأجناس ، والفصول والرسوم منها مؤلفة من الأجناس والخواص والأعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتي الفين بالنسبة إلى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أي المقولات العشرة

(١) الشادين الشدو كل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شيئاً شدوا أحسن منه طرفاً وشدوت الأبل شدوا سقتها قال ابن الأعرابي الشادي المغنى والشادي الذي تعلم من العلم والأدب والغناء ونحو ذلك كأنه ساقه وجمعه فالشادون أي الذين أخذوا طرفاً من هذا العلم ولم ينتهوا إلى غايته وهم المبتدئون

الفصل الثانى

(فى نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم هاهنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعدهذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الاسامى الى المسميات لا يخلو من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحد الاسم ويتكثر^(١) المسمى أو يتكثر الاسم ويتحد المسمى أو تتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الأول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعاً على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطىء. والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هى المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئاً هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتياً أو عرضياً

(والثانى) من وجهى القسم الأول ينقسم ثلاثة أقسام . إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحداً فى المسميات كلها ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولاً أو بعضها أولى به أو هو أشد فى بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحداً ولا بين المعنيين مشابة ما وإما أن لا يكون المعنى واحداً ولا بين المعنيين مشابة ما فالقسم الأول من هذه الثلاثة يسمى لفظاً مشككاً وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولاً وأولى وللعرض ثانياً وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض وبعض الأعراض

(١) ويتكثر المسمى أى يكثراً ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وإن اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكنه يكثراً ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما وهى من مسمياته لأن كل اسمه حيوان

كذلك أقدم وأولى من بعض والأول غير الأولى لأن كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معا من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأثبت ^١ وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالألوان والعاج والجص وكذلك الأشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الأبيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطئ بل بالتشكيك

والقسم الثاني من هذه الثلاثة يسمى الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية إلى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا وللآخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الأول كلفظي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وإن كان لفظ الصوم بالوضع الأول للامساك ولفظ الصلاة للدعاء والأسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشيء إنما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنه إذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل اليه بالسكينة وجعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الأول وإن أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبليد حمار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر

(١) وأثبت كما لو وجد بياض وحركة لشيء واحد في آن واحدة من علة واحدة

فان الوجود لليياض أتم وأثبت منه في الحركة

على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كيقول الله تعالى (واسأل القرية)
تأني أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنًا وكونها مسكونًا فيها
لما جاز إضافة السؤال في الحقيقة إلى الأهل ومن حيث الظاهر إلى القرية
ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب إلى الفهم فهو من هذا القسم وإن كان
في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشئرى
لأنجل أن الكلب أنبع الحيوانات للانسان والشئرى تابعة للصورة التي
جعلت كالانسان وهي صورة الجبار^(١) توأمين فليس من هذا القبيل بل هو
من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث
وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والدينار فان مفهومات
العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشارك هذه الأقسام الثلاثة في اسم
وهو أن يقال لها المتفقة أسماؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا
على شيئين بالاشتراك والتواطىء مثل الاسود إذا قيل على القار^(٢) وعلى من
اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه تعريفا له باسمه
كان قوله عليه وعلى للقار بالاشتراك وإن قيل وصفا له بالسواد كان قوله
عليه بالتواطىء بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك
كالاسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة
الى اسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسم ومسمى
بذلك الاسم معنى خاص نحتته فوقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع
بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير للضرورى وجردا

(١) صورة الجبار توأمين صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج
الاثني عشر وسميت الجوزاء بالجبار لأنها على صورة ملك متوج جالس على كرسى
ويعتبرون فيها صورتى انسان لهذا قيل انهما توأمين والشئرى كوكب نير قال
له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطالوعه في شدة الحر وهما الشئريان
العبور التي في الجوزاء والغميصاء التي في الذراع تزعم العرب أنهما أختا سهيل
(٢) القار بالقاف شيء اسود تطل به السفن والابل وقيل هو الزيت

وعدا وغير الممتنع أعم من غير الضروري فإذا قيل عليهما الممكن فهو قول
بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر إلى ما فيه
من ^١ المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام
القسم الأول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة

وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا
الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر
من العنب فإن هذه الأسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها
دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث ، الذى يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء
متباينة مثل الحجر والفرس والبراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون
مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة
فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما
أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا
السيف والصارم فإن السيف اسم لهذه الآلة التى هى موضوعة ^(٢) للمعنى
الصارمية والصارم اسم لها إذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد
من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهند فان أحدهما
يدل على حدته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف
والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق
وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الاسامى المشتقة وهى التى لمسمياتها صفة أو شىء
غير الصفة منسوب إليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشىء
^(١) المعنيين أى جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود

وعلى جائز العدم بالإشتراك

^(٢) موضوعة لمعنى الصارمية أى هى ذات والصارمية وصف لها محمول عليها

حمل اشتقاق

المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الأشياء المنسوبة اليها
وتغير تلك الأسماء في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على
تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من
الحديد ولو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه
العدل إذا سمى عدلا لم يكن من جملة ما سموه مشتقاً بل من جملة ما يقال
بإشتراك الاسم والمنسوبات مثل المسكى والمدنى من هذا القبيل وربما اختص
المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالحقاق
لفظ النسبة به مع بقاءه على شكله كالمندى والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع
للمعنى وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر
مع الاسم الأول وإلى تغيير ما يلحقه

الفصل الثالث

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والجوهر هو الموجود
لا في موضوع والعرض هو الموجود في موضوع ونعني بالموضوع هاهنا
المحل المتقوم بذاته المقوم بما يحلله فكل ما هو بهذه الصفة فهو عرض
وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء
فلا يكون ذلك الشيء متقومًا بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر، أما
ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها
ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان
في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثال الإنسان في عموم الحيوان ومثل
كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الأعراض مثل ما يقال
فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا
ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع
أما مادة الماء فليست مقومة الذات بالبصورة المائية فلا تكون موضوعاً

لها وكذا الكل لأقوام له إلا بالجزاء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالإنسان تقومه بالحيوان وعموم الجنس أيضا تقومه بالنوع فإلّا يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق إن كان شيء من هذه ملازما لكل الأرض في مكانه ^(١) الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه ^(٢) هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه إنما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لأن قوامه بذلك الموضوع لا لامر آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل ^(٣) في الأجزاء طلبا للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج إليه إذ الكل هو مجموع الأجزاء فلا يقال إن الكل في الأجزاء بل الكل هو الأجزاء لا واحد واحد منها بل جملتها فنسبة الكل بقى إما إلى جزء جزء وهو محال إذ ليس الكل في واحد واحد من الأجزاء أو إلى الأجزاء جملتها وهو جملة الأجزاء فكيف ينسب إليها بأنه فيها إذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في آحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء.

ثم الجوهر منه جزئى كزبد وعمر و هذا الخشب وهذا الجمل ومنه كل

(١) في مكانه أى مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الأرض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وإن الممكن هو أى أفاد قوامها بذاتها وإفادها وجودها بالفعل (٣) وجود الكل في الأجزاء نائب فاعل أورد أى كما أوردوا فيما سبق الأجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلا ليفرقوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أوردوا أيضا وجود الكل في الأجزاء ليفرقوا بينه وبين العرض الخ

كالانسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه
كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع وموجود لا فى
موضوع أما كونه مقولا على موضوع فلكليته وأما أنه ليس فى موضوع
فلجوهريته ولفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عند ما يقال
فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بايجاب أو سلب كما تقدم فى
الفن الاول والموضوع عند ما يقال ليس فى موضوع هو ما حددناه فى هذا
الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وهو موجود فى موضوع وأما الجوهر
الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود فى موضوع أما أنه ليس موجودا
فى موضوع فالجوهرية وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلأن الموضوع
الذى يقال هو عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ولا يجوز أن يكون كليا لأن
الكلى هو ما يشترك فى معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل
اشتراك كثيرين فى معناه وهو كلى وإذا حكمنا عليه بجزئى أنه هو فقد حكمنا
بأن ما يشترك فيه كثيرون هو وصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون
وهو محال ، اللهم إلا أن يلحق السور الجزئى بذلك الكلى مثل أن تقول
بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعى فان زيدا أرى
أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لأنه لا يعرف الانسان والانسان
يعرفه ثم ليس ذلك البعض الازيدا بعينه فلاحمل ولا وضع الا فى اللفظ وان
كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا يحمل
أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون
عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقى أن يكون موضوعه هو بعينه
ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو
القاسم فان الإشارة باللفظين هى الى شىء واحد هو معين فى الوجود
والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلاموضوع ولا محمول فثبت أن الجزئى
ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا
والعرض الجزئى موجود فى موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده

في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلعزئيته

الفصل الرابع

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)
اعلم أنه إذا قيل ^(١) شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الإنسان ولكن إنما يكون هذا الثالث مقولا على الأول إذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذي حمل على الأول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة إلى الأول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان إذا قيل على الإنسان وقيل الجنس على الحيوان ثم ^(٢) لا يقال الجنس على الإنسان لأن الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الإنسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خاط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الإنسان فمحمل عليه الجنس ليس محمولا على الإنسان ومحمل على الإنسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الإنسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتبار الوسط ^(٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعالموا امتناع حمل الجنس على الإنسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذات أيضا مقول على جزئياته بالتواطئ فلايس امتناع حمل الجنس على الإنسان لأنه ليس بذاتي للحيوان بل

(١) إذا قيل شيء أي حمل حمل م. اطاعة (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الإنسان لا يقال الجنس على الإنسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الإنسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه فقد حمل الإنسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المتنوعة والصلاحية لقبول أي فصل كان

لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض واللون في الجسم لا عليه وأما إن كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا يمتنع لأن العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بيننا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالاته برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلا أن العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرًا أو عرضًا فمطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضًا أيضًا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الأعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع مافي موضوع هو الجوهر علي^١ هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضًا كالبياض للون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الأعراض تنتهي إليه فالجواهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة ومعنى كونه موضوعًا أنه متقدم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمعنى المقابل للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لأن ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضًا كقولك البياض للون وجوهر كقولك الجسم جوهر

الفصل الخامس

(في بيان الأجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والالين ومتى والوضع والملك وأنه يفعل وأن يفعل فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة .
كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية فمعاني هذه الأمور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا نشتغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع الأمور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ماتحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطى ولا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فإن المنطق لا يفى ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري إلا أن ما يهمننا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لأن من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ماتحته بالتواطى ومع التواطى أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما إنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحته فلا أن الذاتى ما إذا أخطر مع ما هو ذاتى له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتى إلا أن يفهم الذاتى له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الأشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئى لهما إلا بعد^(١) فهمهما لذلك الجزئى وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطى ماحله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو

(١) بعد فهمهما لذلك الجزئى أو بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له فعنى لذلك الجزئى ثابتين له

الموجود في الموضوع وما لم يوجد ^(١) الكم في موضوعه لا يوجد الاين ومتى كما تعرفه بل المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعاً جنسياً

الفصل السادس

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجواهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضاً جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءاً داخلياً في تقوم المركب وماهيته بل هو برىء مفارق عن المادة أصلاً وليس له وجوده وإما أن يكون داخلياً في تقومه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع إلى العرض في أنه تتقوم ذاته أولاً ثم يصير سبباً لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل له يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب ^(٢) فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما خير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وخير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم إلى الناطق وخير الناطق ويندرج

(١) وما لم يوجد الكم الخ فالعرض مقول على الكم أولاً ثم على الاين ومتى ثانياً فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها

(٢) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما يرد عليه من الاشكال أعراض له

تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فانها ذوات أنفس
عند الحكماء. وتحت مالىس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات
ثم يندرج تحت الزامى الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير الزامى السموات
ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعجم وتحت غير الحساس
أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزبد وعمره
وخالد وغيرهم وتحت مالىس بناطق ماله حبس الانواع الخيرية كالفرس
والثور والجمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته
كهذا الفرس وذلك الجمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد
منهما جوهر لان الانسان الجزئى الذى هو زيد لم يكن جوهراً لكونه
زيداً وإلا لما كان عمرو جوهراً ولا لكونه موجوداً في الاعيان اذ الجوهر
ليس حقيقة انه الموجود في الاعيان لافي موضوع بل الشئ الذى يلزم
ماهيته اذا وجدت في الاعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية
لحقيقته ومماهيته وما يحمل عليه شئ لمماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب
العوارض التى تلاحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها
الجوهرية المحمولة على الانسان لمماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والحس فهى أجزاء الجواهر
ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تنقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها
كما بيناه وأجزاء الجواهر لابد من أن تكون جوهراً اذ هى أقدم منها فان
جزء الشئ أقدم بالذات من ذلك الشئ ولا يتقدم الجوهر في الوجود شئ
سوى الجوهر اذ الموجود لا يخلو من أن يكون جوهراً أو عرضاً والعرض
يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضاً وما ليس بعرض
فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التى هى الفصول
المنطقية مثل الناطق والحساس فهى محمولة لا محالة على الانواع التى هى الجواهر
ولا يحمل على الجواهر مالىس بجوهر لكن جوهراً لئلا يستلزم على سبيل تضمينها

الجوهرية بل على سبيل التزام الجوهرية أى النطاق شيء ذو نطاق يلزم أن يكون جوهرًا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفت من قبل

والكلى وإن شارك الجزئى فى كونه جوهرًا لکن الجزئى أولى بالجوهرية لأن وجوده لا فى موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهرية هو الوجود لا فى موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا فى موضوع والكلى لم يتحقق^(١) وجوده لا فى موضوع وكذلك الكلّى قوامه بالجزئى فما لم يكن جزئى يقال عليه الكلّى لا يتحقق الكلية التى هى نفس القول على موضوع تحته والجزئى ليس قوامه بالكلّى فإن من الأشياء ما ليس^(٢) يقال عليه كلّى بل هو وحده لا شارك له والذى يقال عليه كلّى فقد يمكن أن يتوهم شخصاً وحده ليس عليه كلّى وهذا الجزئى هو الذى ليس بضاف وأما الجزئى بالمبنى المضاف فلا يعقل دون الكلّى كما لا يعقل الكلّى دونه وفيما بين الكليات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى

(١) لم يتحقق وجوده الخ أى وهو كلّى فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئى وقوله وكذلك الكلّى قوامه بالجزئى وجه ثان لكون الجزئى أولى بالجوهرية ومحصله أن الكلّى فى كليته محتاج إلى اعتبار الجزئى فلا قوام له بدون الجزئى ولا ينفي ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب فى بيان ما هو بهدده فإن الكلّى محتاج إلى الجزئى فى عروض الكلية له والكلية من الأعراض العامة لكل من الكليات لا دخل لها فى كونه جوهرًا أو عرضًا أما الكلّى فى ذاته المعروف للكلية فلا مدخل للجزئى فى قوامه بوجه الأمن حيث أن الكلّى لا يوجد فى الخارج إلا فى الجزئى فالجزئى أولى بالوجود لا فى موضوع من الكلّى الذى لم يتحقق فى الجزئى وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلّى أى كلّى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئى فإن لفظ الجزئى كلّى فى مفهومه يقال على كل جزئى

بالجوهرية من الأجناس لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فإن النوع يمكن أن يقال على ماتحته دون أن يكون عليه كلى آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هي أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضد له والضدان هما الذاتيان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدًا لشيء ولا له ضد والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض فإن الكمية لا ضد لها أيضاً كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص فإن المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيراً يسيراً متوجهاً إلى أخرى يكتسبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون إلا بين ضدّين ولا تضادّ في الجوهر وماتساهلنا^١ في ثبوته للجوهر فطريانه دفعة لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد في جوهريته من جوهر آخر فلا يكون إنسان أشد في إنسانيته من إنسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشد هو الأولى الذي حكمنا بثبوته في الجوهر فإن الأولى يتعلق

(١) وماتساهلنا في ثبوته للجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جواهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة ووجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالاً تقوم للجوهر فما يطرأ عليه من ذلك دفئ لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الأشد والآنقص

وجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشركه فيها شيء من الاعراض أن الجوهر مقصود اليه بالإشارة والاعراض إن أشير اليها فاما تناول الإشارة بالقصد أولا موضوعاتها ثم تتعين هي بسبب تعين موضوعاتها فلو لا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها إشارة أما هي فالإشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر فان الجواهر المفارقة للإشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المحسة الجزئية ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل الاضداد لانه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض إذ الكلي يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك لأن الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر هو خواصه كاف في هذا المختصر

الفصل السابع (في الكم)

وهو الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزئى ويمكن فرض واحد فيه أوليس فيه يعده أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعى تمييزه عن الجسمية تأنقا في البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهى التى تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجسمين سواء ولا يخالف في هذا جسم جسم فكونه ^١ بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الابعاد أو كلها في بعضها أصغر مما توجد في البعض والجسم لو احدث قد يختلف أيضا في هذا المعنى بالنسبة الى أحواله في نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة الاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكم المتصل ويرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند حد واحد مشترك بينهما فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قارا بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقى الذى به تقومت المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الابعاد ذلك الامر الذى لا يختلف في جسم دون جسم أما ما يختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكم كما بينه وفصله

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذى يرسم فى مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثانى) السطح وهو البعد القابل للتجزئة فى جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمى وهو البعد القابل للتجزئة فى ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التى هى الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمى

وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع لكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حدوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل فى هذا الحد هو السطح والباطن والحوى والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكميته إذن لاكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذى ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لاغير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين اجزائه المفروضة فيه هو الآن .

وأما الكم المنفصل فهو الذى لا يمكن أن يفرض فى أجزائه حد واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها إن جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وإن جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الأجزاء ستة ان لم يعد الوسط معها وإن عد مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاءها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه .
وظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كما بالذات ونوعاً منه لكانت أشخاص الحيوان والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضا لكم فالقول مؤلف من مقاطع هى أجزاء له وهو محدود

بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساائر المعدودات .

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وإنما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك إذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فلا^(١) يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأساً في نفسه فإن قوى قيل إنه أعظم منه وإن كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى^(٢) بها على تحريك ضعفه بل^(٣) يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف المقوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضاً لثقل انه ضعف الآخر إذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الأجسام لم يلزم التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وليال وشهور ومنون ويعد بواحد منها فيأحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع

(١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشالت الناقاة ذنبها رفعت وأشال فلان الحجر رفعته ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أى بقوته (٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينحط عنه قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشئ فرقع الكفه التى هو فيها لكنه لم يقو على تحريك الضعف بل قاومه الضعف قيل له انه مساو لضعف المقوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعاف قيل انه يساوى ثلاثة أضعافه وهذا يساوى ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هى معروض العدد الذى هو من الكم

الكميات المتصلة يعرض لها العدد إذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعرض الكم المنفصل

والكم قد تقسمه قسمة أخرى إلى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهي أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لها وإذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقاً لا هذا المقدار الذي هو كم ذو وضع

وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وهنا ألفاظ تشبه بالمساواة كالمشابهة والمشاكلة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئين خوى ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تتصور في الثقل والخفة دون النظر إلى المقادير المكتشفة بهما فيعرف بهذا أنهما ليسا بالكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضد له كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسهل المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار الذات وهي بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعني الخط والسطح والجسم التعليمي والأضداد لا تجتمع والزمان أيضاً لا ضد له إذ هو على التقضى والتجدد فلا يخلفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد بينها أيضاً إذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضداً للآخرين أو الثلاثة إلا ويوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وهنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذي هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانفصال فليس ضد الاتصال فان الضدان ذاتان

وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال والزوج ليس ضدًا للفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعًا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام بمتساويين وقد بينا أن عدم ليس ضدًا مع أن الزوجية والفردية كصفات في الكم لا نفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كصفات ولا نمنع أن تعرض في الكميات صفات متضادة وأفضل المتأخرين أوما في بعض كتبه إلى أن الزوجية تقوم للفردية وهذا منه تساهل فإن العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كفتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يتقوم وجود شيء بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التي حدوثها بعد مالم تكن ربما جعل^(١) عدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغر والكثرة. والقلة لا الكثرة التي هي تنسب العدد فليست بكميات بل هي إضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضدادا لأن الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس إلى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الإضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر^(٢) شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لها التضاد وبسبب^(٣) التضاد التضاييف .

واعلم أن التضاييف أعم من التضاد فكل متضادين متضاييفان وليس كل متضاييفين متضادين فبأن^(٤) كان الضدان متضاييفين واعترفنا بأن الصغر

-
- (١) جعل عدم من مبادئها بالعرض كعدم المعدات بعد وجودها المشروط في وجود المعد له وليس مقوما ولا داخلا في جوهر العلة الحقيقية للأحداث
 - (٢) مع سائر شرائط التضاد كإيجاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف
 - (٣) وبسبب التضاد التضاييف أي ويعرض لها التضاييف بسبب التضاد
 - (٤) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونها ضدتين بسبب كون

والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين إذ من المضافات ما ليست
أضدادا كالجوار والجوار والأخوة والأخوة والصدقة والصدقة وغير
ذلك وقول القائل إن الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا
ليس بشيء فانه إنما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس إلى شيئين والكبير عند
من يجعله ليس ضدin لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس إليه صغير
ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الآخر الصغير بالقياس إلى هذا
الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس إليه كبير في شيء واحد
ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالسلوك
من أحد الضدين إلى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد
في ماهيته من أنواع آخر ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من
نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثيتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها
ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في أنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في
الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين
في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة إلا في
جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي نمنعه في الكمية والأزيد الذي نجوزه
أن الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن
فيه ذلك وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين وتفاوت
الأزيد والأنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

الفصل الثامن

(في المضاف)

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره والأمور المشتركة

الضدين متضايقين واعترافنا بأن الصغير والكبير من المضافات غير أن لفظة « منه »
حيث تكون بغير فائدة كررت تناسلا للتأكيد ولعل في النسخة تحريفا وصحة العبارة
فإن كان الضدان الخ بحرف الشرط

في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافة من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافاً حقيقياً

والقسم الثانى هو الذى ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالآبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقى وهو الذى ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الأول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى ماهيته المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبى المحصل منه مضافاً حقيقياً فالمضاف الحقيقى لا قوام له بذاته وأبما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحقة وأخذ نفس إضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقى وإن أخذت الماهية بعارض لها من الاضافة كان من القسم الأول الذى ليس بمضاف حقيقى وهذا كالسقف فان له اضافة الى الحائط الذى يلزمه فى الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافاً حقيقياً وإلاضافة التى له الى الحائط هى استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهى كونه مستقراً على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقى وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقاً بل الى من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحداً فى المتضايقين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى آخر غير اضافة الآخر اليه كالمتماسين فلمذا ماسة مع الآخر وهى فيه وفى ذلك ماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا فى الآبوة والبنوة أظهر إذ كل اضافة مخالفة للآخرى بالتنوع ومن خواص المضاف المتكافؤ فى لزوم الوجود وارتفاعه وإن يكسب

كل واحد منهما على الآخر فان اخوة هذا ملازمة لآخوة من يقال له أخوه وكذا
الآبوة بالقياس إلى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية
فاذا وجدت الآبوة وجدت البنوة وإذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى
الانعكاس هو أن تحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبة من حيث كان
مضافاً إليه فكما يقال الآب أب الابن يقال الابن ابن الآب والعبد عبد
المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف إليه لا من حيث هو مضاف إليه
لم يجب هذا الانعكاس في الإضافة مثلاً إذا وقعت إضافة الآب لا إلى الابن
من حيث هو ابن بل إلى الإنسان الذي هو موضوع البنوة فليل الآب أبو
الإنسان أو أب إنسان لم تنعكس الإضافة ولم يصر الإنسان مضافاً إلى الآب
ولا يقال الإنسان إنسان الآب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس
في المضاف بالمعنى الأول إذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق
فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ورفعت غيره
بقيت الإضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الإضافة فهو الذى إليه
الإضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فإذا رفعت من الابن أنه حيوان أو
إنسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجز
واستبقيت كونه ابناً بقيت إضافة الآب إليه وإن رفعت كونه ابناً واستبقيت
هذه الأوصاف كلها لم تبقى الإضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقى في الإضافة
هو بين الآب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما
بالقياس إلى الآخر

وربما يشكك على قولنا إن المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم
مضاف إلى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون
المعلوم مثلاً شيء ما من الموجودات لم يتعاق به علم إنسان فهو موجود قبل
عليه ثم إذا تعلق عليه به لم يتصور وجود عليه بذاته فلا تلازم بينهما وهما
متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافاً إلى العلم من حيث ماهيته
ووجوده بل من حيث كونه معلوماً ولا يتصور كونه معلوماً دون العلم به

فهما معا لا انفكاك لأحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أذيراعى فى التكافى وجود المتضايين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كمثله

واعلم أن المضاف قد يعرض للبقولات كلها أما فى الجوهر فكالآب والابر وفى الكم المتصل كالعظيم والصغير وفى الكم المنفصل كالكثير والقليل وفى الكيف كالآخر والأبرد وفى المضاف كالأقرب والأبعد وفى الآين كالأعلى والأسفل وفى متى كالأقدم والأحدث وفى الوضع كالأشد اتصاها وانجناء وفى الملك كالأكسى والأعزى وفى الفعل كالأقطع والأصرم وفى الانفعال كالأشد تسخنا وتقطعا فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الآخر ضد الأبرد وأحر من آخر ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلانها لم يقبلها المضاف العارض لها فليس الكبير ضدا للصغير ولا الضعف ضدا للنصف لما عرفت وهذا منى حكاية لما قيل فى كتبهم لما هو الرأى الحق عندى فان المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها إضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الـكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضدا للصغير لأنه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للآخر والأبرد طبيعة سوى أنه مضاف وإن قالوا انه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره والآخر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا^١ تناقض قولهم فى الموضوعين .

١ تناقض قولهم فى الموضوعين. فيه أنهم راعوا أن الآخر مثلا من حيث هو

الفصل التاسع

« في السكيف »

السكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن يفعل بأنها هيئة قارة وتفارق المضاف والالين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة الى شيء خارج وتفارق الكم بأنها لا توجب قسمة والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها

وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن السكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الأشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو اما أن يكون محسا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخا يسمى ككيفيات انفعالية

أحر مأخوذ فيه الحرارة التي وقعت فيها النسبة وهي كيفية مضادة للبرودة المأخوذة في الابرء من حيث هو أبرء ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها فيكون الأحر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الإضافة مضادا للابرء من حيث هو أشد برودة

أما الكبر والصغر في الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لاتضاد فيها وهي الجسم التعليمي مثلا فالصغير والكبير كلاهما جسم تعليمي والصغر والكبر إضافة محضة وليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها يعرف لها التضاد فهما كالابوء والبنوة بخلاف الأحر والابرء فانهما مع الإضافة قد اشتملا في نفس النسبة على ماهية معقولة وهي الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا: « فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا »

كحلاوة العسل وحمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعالات لمعنيين (احدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثاني) يخص بعضها وهو أنها حادثة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة^(١) المصفر أو بعد الخلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجع تسمى انفعالات لا أنها انفعالات في أنفسها بل هي هيئات قارة فان أنواع الكيفية تشترك في أنها هيئات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها إذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميزها لها عن النوع الراسخ الثابت وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسا وهو اما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى كمالات^(٢) فان كان استعدادا للمقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية^(٣) والصلابة وتلك هي الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض

(١) وصفرة المصفر أو الاصفر بطبيعة الأزهار مثلا وصفرة المصفر وحلاوة العسل إنما تنشأ عن انفعال المادة بالمزاج لأنها عارضة للمزاج والحرارة وإن كانت للتأثر على رأيهم بداتها لا عن انفعال لكن من شأن نوعها أن يعرض لموضوعه بالانفعال كالحرارة التي تعرض للمزاج مثلا

(٢) الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لا ضد النقائص

(٣) كالمصحاحية لأظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعال تدل على الكثرة أو القوة في مادتها كالمبطاء والمغوار وأهل النظر في العلوم يموغون لأنفسهم ان يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصحاحية هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصحاحية فانها قد تكون لمرضى في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها ترجع استعداده لجانب الصحة عنه لجانب المريض

ولا يقبل الانغماز لانفس عدم المرض والانغماز وان كان استعدادا لسرعة
الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة
بها يسرع قبول الجسم للمرض والانغماز لانفس القبول ولا تعني بهذه القوة
القوة التي هي في المادة الأولى فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض
والصحة لكن تتم هذه القوة وهي ترجعها من جهة أحد طرفي النقيض فلا
يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد
ترجع قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

ولما أن تكون في أنفسها كمالات لا استعدادات لكمالات أخرى وهي
مع ذلك غير محسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة
والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان سريع الزوال سمي حالا
مثل غضب الخليم ومرض المصباح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصباحية والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد
لا يكون مريضا والمصباح قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هي
أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن
يكتب شيئا من ^١ غير أن يروي حرفا حرفا أو يضرب بالطنبور من غير
أن يروي نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات
بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك أن جميع
ذلك يكون بهيات في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية
وانفعالات وثالثها القوة واللا قوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه
الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد والتقص إلى النوع المختص منه بالكميات
ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عدت في هذا الباب وقد عدت أيضا في
المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافة حقيقيا بل عارضة لها

١ من غير أن يروي يقال روى في الامر وروى فيه مهورا وغير مهور
إذا نظر وتفكر والزوية في الامر التفكير فيه مع تأن لا عجلة له

الاضافة فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمهما لاذاتهما فدخولها في المضاف بالعرض والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه إن كان متقوما من حيث ماهيته وحتيقتة بمقولة فلا يقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي لكانت أنواعهما كذلك مثل ^١ النحر والشجاعة وليس النحر نحواً لشيء الا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذذاك هو علم بشيء وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شيء الا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما جزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

الفصل العاشر

(في باقى المقولات العشر)

وأما الآين فهي الحالة التي للجسم بحجاب بها حين يسأل أين هو وهي كون الجسم ^٢ في مكانه وهذا أشد اشتباهاً بالمضاف من سائر ما عددناه وفي التحقيق ليس هو محرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافاً حقيقياً وهي كون المتمكن محوياً وهذه الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاوى وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو

(١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافاً حقيقياً وإنما تعرض له الاضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعلقها ملكة في ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أو لون لها ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا ولكنها تعرض لها الاضافة عند ما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الاشياء التي يتعلق بها ذلك الخلق

(٢) كون الجسم في مكانه أى منشأاً أنتزاع ذلك في الخارج

الوجود فإننا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان^(١) الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقى وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذى لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقى كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الأنايم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم

والأين منه جنسى وهو الكون في المكان ومنه نوعى كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصى ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقى الذى لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فإن الكون في المكان الذى عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذى عند المركز لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإذ قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والأضعف فإن اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد الفوقانى الذى هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثيرا من الأشياء تقع^(٢) في أطراف الأزمنة ولا تقع في الأزمنة ويسأل عنها متى ويجاب به

(١) لكان الكون في الزمان الخ لأنه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لأنه ان سلم ان جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم ان جسما لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجى لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بدسى البطلان .

(٢) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفعى وكل دفعى فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في ظرف الزمان الماضى

فمنه زمان أول حقيقى وهو الذى يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه
كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثان غير حقيقى نظير السوق والبلد فى الآن
كقولنا كان فى سنة كذا إذا كان فى جزء منها لكن بين المكان الحقيقى والزمان
الحقيقى فرق فان الزمان الحقيقى المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون ^(١) هو النسبة الخاصة اليه
والمكان الحقيقى لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك فى المكان
الغير الحقيقى كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض
نسبة تتخلف الأجزاء لأجلها بالقياس الى الجهات فى الموازاة والانحراف
مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش ^(٢) وهذه
النسبة اضافة للأجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث فى أجزائه هذه
الاضافة هو الوضع ^(٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فمنه ما يقال ^(٤) لما اليه إشارة أى

الذى يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية فى مادتها عند القائلين بذلك وكوجود
أى جزهر من العدم فان ذلك كله يقع فى طرف الزمان ويسأل عنه بمضى الخ
(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أى لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان
نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو الشأن فى المكان الحقيقى وهو حاوى الشيء
فأنه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدي فى عشر دقائق بصحبها فى الزمان
حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة
التي لحركة اليد أو لليدان شئت الحاصلة لها من كبرها فى هذه المدة من الزمان ليست
خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة لها بخلاف مكان
اليد الذى يحتويها فانه خاص بها لا يشركها فيه سواها

(٢) والافتراش من افترش ذراعيه أى بسطهما على الأرض (٣) هو الوضع
خبر للبندأ وهو كون الجسم أى ان الحالة التى تحصل للجسم من جهة أن فى أجزائه
هذه الاضافة هى الوضع (٤) فمنه ما يقال الخ ما مصدرية أى فمنه قولهم

تعين جهة إن له وضعاً وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لما ذكرناه في الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار إليه أين هو . مما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا إلا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كأنه منقول من الوضع الذي هو المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في الجهات فإن الكميات التي ليس لها أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار إلى كل واحد منها بأين هو من الآخر إلا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاد فإن وضع الإنسان ورجلاه على الأرض ورأسه في الهواء مما يلي السماء يضاد وضعه ورأسه على الأرض ورجلاه في الهواء لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد الضعف أيضاً على نحو قبول الإين والقيام بالعود قد يكونان على أهم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الأشد والاضعف

وقد يقال^(١) على الحركة إلى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه منتقل بانتقاله كالسلاح^(٢) والتقمص والتنعل والتختم فمنه جزئى كهذا السلاح ومنه كلى كالسلاح ومنه ذاتى كحال الهرة عند اهائها ومنه عرض كحال الإنسان عند قميصه

لما تصح الإشارة إليه بأن يكون له جهة معينة إن له وضعاً
(١) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذي هو مقولة
(٢) كالسلاح الخ السلاح ليس لأمة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك والتقمص لبس القميص والتنعل بالعين المهمة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

واما ان يفعل فهو تأثير الجوهر في غيره اثر غير قارا الذات فحاله مادام يؤثر هو ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما أن يفعل فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخن والتبريد والقطع وإنما اختير لهما أن يفعل وأن يفعل دون الفعل والانفعال لأن الفعل والانفعال قد يقالان للحصول المستكمل القار الذات الذي انقطعت الحركة عنده كما إذا قطع شيئاً ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذاك

والحركة هي مقولة أن يفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد الذي هو السـلوك ما هو أقرب إلى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتنقص ليسا بالقياس الى السواد بل إلى الاسوداد الذي هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والالين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقى لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواجبها للجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة إلى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا إن الحركة تعرض لمقولة ما. أما عروضها لمقولة الكم فمن وجهين أحدهما أن يتحرك الجوهر من كم إلى كم أكبر منه بزيادة وضاعفة اليه ينمو بها الموضوع ويسمى نموا وإلى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى

ذبولا . والآخر أن يتحرك من كم إلى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تخلخلا أو تكاثفا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخن والتبرد وتعرض في جميع أنواعه إلا النوع المختص بالكميات منه^١ وأما الحركة في الآين فمعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية إلى مكان آخر

وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكيته المكان إن كان في مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه^١ أو محويه وهذا إنما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه وليس في مقولة الجوهر حركة فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المنى إلى صورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كفيات المنى وهو منى بعد إلى أن يصير علقه وكذلك هو علقه إلى أن يصير مضغة وهلم جرا إلى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين

الفصل الأول وهو الحادى عشر

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد وهو على أربعة

(١) إلى أجزاء حاويه أو محويه الأول إذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلكه فإن نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثاني إذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فإن نسب أجزاء الحاوى إلى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين إنما يكون في حركة مستديرة حول المركز

أقسام (أولها) تقابل السلب والایجاب ولا نغنى بالسلب والایجاب ههنا مانع
 بهما في بادير منیاس. بعد هذا فان الایجاب والسلب هناك يخص بما هو مثل
 قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هذا الفرسية واللافرسية
 فالمراد به التقابل في القول بين الامر الاثباتي والسلبی كان ذلك إثباته في نفسه
 أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نغنى بتقابل الفرسية
 واللافرسية تقابلهما من حيث وجود الفرسية وعدمها في الوجود الخارجي
 فان ذلك من قسم العدم والملکة كما نختار إیراده ههنا بل تقابلهما في القول^(١)
 والضمير فقط (وثانيها) (تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (و ثالثها) تقابل
 الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد
 وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبیاض والحرارة والبرودة
 والرطوبة والییوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على
 محل ما هیولی كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون
 والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية
 وإن عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لأن الظلمة والفردية
 والشر والانوثة كلها أعدام لا ذوات وجودية فالفرد هو العدد الذي لم ينقسم
 بمتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التي هي
 الاقسام بمتساويين ووضع له اسم وجودی هو الفرد فأوهم أن الفردية
 معنی وجودی وليس كذلك وأما الظلمة فهي غدم النور لا غير وكذلك

(*) بادير منیاس معناه التألیف الاول وهو تألیف المفردات

(١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما
 على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو
 لا فرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس واللافرس يتقابلان في الضمير فلا
 يصدقان معا على شيء واحد برابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين إيجائي كما
 ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض
 الآتی ذكره في القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليسلم كل هذا وإنما عذ المتقدمون هذه الأمور من الاضداد في هذا الفن بناء على المشهور فإن الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وإن اعتقدوها أعداماً فلا يتحاشون من إطلاق اسم الضد عليها لأن الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه إن لم يكن^(١) أحدهما لازماً فليشترك في هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل الغدم والملكة فمنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من الغدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المهيئة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والذرد^(٢) للأسنان والصلع للشعر فإن العمى ليس عدم البصر فحسب فإن الجرو الذى لم يفتح^(٣) عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر فى وقت إمكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملكة تستحيل الى الغدم أما الغدم فلا يستحيل إلى الملكة

وأما الغدم الحقيقى فهو عدم كل معنى وجودى يكون ممكناً للشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذى بحق جنسه فتكلاً لثبوتة التى هى عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التى هى عدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذى بحق النوع فعدم اللحية للبراة الممكنة لنوع الانسان وأما الذى بحق الشخص فتكلمرد وهو عدم

(١) ان لم يكن أحدهما لازماً أما ان كان أحدهما لازماً فلا يسميان ضدّين فى اعتبار الجمهور لأنه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلاً

(٢) الذرد بالتحريك ذهاب الأسنان

(٣) الذى لم يفتح فتحة الجرو كمنع وفتح بالتشديد فتح عينه أول ما يفتح

لا في الوقت وكانتشار الشجر بدهاء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كـ هذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية وهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأيين أن الأيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الأيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعا إذا نقلا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيد بالآبوة والبنوة إلى شخص كذبا^(١) فيقال زيد أبو خالد زيد بن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إمامسة باسماء حقيقية كالفاخر بين الحار والبارد وكالاشبه بين الأبيض والأسود أو مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فإن الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازما له فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وإن كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة ما دام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملائكة والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وإن وجد الموضوع فإن الجرو الغير المنقح لا أعى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهورى والحقيقى جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فإن الميت لا أعى ولا بصير والعدم الحقيقى وإن كان أهم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايين وسائر ذلك فإن كل واحد من المتضايين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدما ووليس^(٢) هذا الشيء لغيره

(١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا لخالد (٢) وليس هذا الشيء لغيره أى

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم هو الملكة على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعاً أن فى المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفى العدم الحقيقى لا بد من أحدهما وفى المشهورى أيضاً لا بد من أحدهما فى الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن فى التضاد إما أن يكون ^١ أحدهما ضرورياً للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائز الانتقال إلى الثانى كان بينهما واسطة أولم يكن وفى المشهورى لا أحدهما ضرورى للموضوع ولا أيضاً يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال من الملكة إلى العدم ولا يجوز من العدم إلى الملكة وإذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب ^٢ أحدهما للموضوع فى كل وقت وأما فى المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما فى كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقين فهو أن الضدين ذاتان متعاقبان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما فى العدم والملكة فالعدم ليس ذاتاً

ليست هذا الخاصة لغيره من المقابلات

١ (إما أن يكون أحدهما ضرورياً كالنور للشمس مثلاً فإن لم يكن ضرورياً كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أيا كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة للبرودة أو للفتور وبالعكس أما فى المشهور من الملكة والعدم فقد شرط فى العدم الوقت الذى من شأن الملكة أن تكون فيه للموضوع نقيضاً قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما بضرورى له ثم إنه ينتقل من الملكة فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

٢ (وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فإنه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له فى كل وقت أما الجرو قبل أن يفتقح فإنه لا يجب له البصر ولا البهيمى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت

وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشيء الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس إذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والآبوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والآب والابن والأسود ولايض والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع وإذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا بالذات

الفصل الثاني وهو الثاني عشر

في المتقدم والمتأخر ومعا

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال إن أبا بكر قبل عمر أي لا أفضلية لعمر إلا وهي له وله ما ليس لعمر (والرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التي بعضها تحت بعضها والاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة إلى المحراب أو إلى باب المسجد كذلك^١ المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان إذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه إن ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم

(١) كذلك المتقدم الخ أي كما ان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها

وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم من حركة اليد العقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد وإذا تعقل^(١) حال المتقدم في جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للتأخر المعنى المعبر فيه التقدم والتأخر إلا وقد وجد للمتقدم وإذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في المتأخر وفي معا

المقالة الثانية

في تعرف الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور وفيها فصلان

الفصل الأول

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفت وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمننا منها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة^(٢) الذي هو ، مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقييد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المقييد للتصور منه ما يسمى حداً ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللفظة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه

(١) أي إذا تعلقت حال المتقدم بالمعاني السابقة عرفت أن المعنى الذي اعتبر فيه التقديم والتأخر كالوجود في العلية مثلاً لا يكون للتأخر الذي هو المعلول حتى يكون قد حصل للتقدم الذي هو العلة

(٢) ما بين نصفي المستطيل زيادة اقتضاها السياق

كتبديل الانسان بالبشر والليث بالاسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء
ببيانها إذ هما مقصودا هذه المقالة
وكل واحد منهما ينقسم إلى التام ، الناقص والحد التام هو القول الدال
على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حداً إذ القول هو
المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقته وماهيته فلا حده
والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة
الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حداً مثل
تحديدنا الانسان بأنه ضحكاً مشاء على رجلين بادی البشرة بل يجب أن
تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعتبرتين وإنما تكون كذلك إذا كان
الحد مركباً من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد
مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً
من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التنبيهات أن
الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيراً منه إلى أنه
لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن
الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوماً بالنسبة إلى
المركب وليس جنساً له ولا فصلاً كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو
جسم أبيض فإن الجسم الأبيض مقومان له وليس واحد منهما جنساً له
ولا فصلاً وكذلك الأفطس مركب من الأنف والتقعر والعدالة مركبة من
العفة والشجاعة والحكمة وليس تركيباً الأجناس والفصول والعفة
وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التقعر على الأفطس ففي المثال الأول
الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست
العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره تخصيصاً
منه لاسم الحد بما يكون مركباً من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله
إن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية
الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد كان مركباً من الجنس والفصل أو لم يكن

فإذا الواجب في الحد دلالة على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت أجناسا وفصولا أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فإننا حصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فادعاء ذاتي ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام إنما كان في أمور مركبة من معادن عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلا الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض إليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل شبيهة عارض بعد تقومه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم ببعض أجزائه بالآخر فيتحد منها طبيعة واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وإن لم يقترن به الآخر لنشوش دركه على المبتدئ ولعل أفضل المتأخرين استمر ههنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق^(١) ما ذكرناه

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراجعون دائما في تقرير قواعد المنطق أنها موازين للعلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقررة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تخلو من عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتربك في وجوده الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الإرادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفى وجوده كيف اتفق بل لا بد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود فكما أن المحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفى في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لا بد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركيب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويفيده مخصصا في الوجود ان كانت مقوماته^(١) أجناسا ومصولا وأن يلحق المعنى العارض بها هو موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعى تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا محاذيا لتركيبها في الوجود

أما ما ليس^(٢) في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ماهو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخص ويقيّد بلحق الأبيض معرقا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما ما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيّد بجميع أصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع

كيف أو خلق جامع للعفة وأخواتها وزعم أن هناك فرقا بين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لادليل عليه وهذا هو ما حمل الشيخ على حصر أجزاء الحد في الجنس والفصل لانهصار أجزاء الماهيات فيهما

(١) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرن والموضوع طبعا هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

(٢) أما ما ليس الخ شروع في بيان كيف يكون التركيب الحدى محاذيا للتركيب في الوجود

ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي الامة مشتركاً خاصاً وإذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أورد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولاً وهذا كما تقول في حد الحيوان أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فإخذنا حد جنسه القريب وهو الجنس ذو النفس لما لم يكن له اسم قرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما إن كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عمداً أو سهواً لم يستعظم ضيعه بسبب هذا التطويل بعد رعايته واجب الخدمة - جميع الذاتيات وترتيبها قد اعتقد بعضهم أن هذا لا يكون - لأن من شرط الخدمة ألا يجازفاته قول وجيز - أمره كذا وكذا ونيس^(١) في هذا من الزلل ما يخرج عن كونه حد مع أو الوجيز أمر إضافي غير محدود بحده معلوم قرب شيء هو وجيز بالاضافة الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قيل المضافات فيسوغ^(٢) في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف بما ذكرناه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن ذاتيات الشيء إذا وجب إيرادها كلها في الحد الحقيقي إما ضريحاً وإما ضمناً فلا يبقى لأحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لالفاظ هذا الحد بمرادفاتهما ولا يكفي في الحد التام الحقيقي أن يذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فإن هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها إحدى الداليتين المعتبرتين فإن الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالة بالمطابقة على

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بخدمة زلل يخرج التعريف عن كونه حداً وإن خالف الإيجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنق وهو أنه من المضافات فهو منفي أي فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من المضافات

بمجموع أجزائه من حيث مجموعة وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد الإنسان إنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فإن الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شيء ذي نطق ليس يدرى من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدرى ذلك بالنظر في الوجود فإن ماله نطق لا يوجد إلا حيوانا لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيوانا والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس والمغتنى والنأى والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال إن الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء إذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا الإنسان جوهر ناطق حدا لأنه يميز للإنسان بذاتياته عما سواه وهذا لا إنكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكفي بالتمييز أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا إنكار عليه في إشارته إلا بتركه ما هو الأثرى من طلب تصور ذات الشيء فإن التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقةه وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به في حد الإنسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق

(٣) وهذا إنكار أي أن قولنا فتعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع ذهابه إلى أن الحد إنما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فإن ذهب ذاعب إلى أن الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالي أو المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه إشارته لها على غيرها إلا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى

(واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيدا لتصور الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء. أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء. وأما التصور الذي حكمنا في أول الكتاب بتقديمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور إلا بعد التصور وهو دور وذلك لأن التصور الذي يفتقر إليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فإن من لا يفهم المراد باللفظ ^١ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصور الحقيقة الذات وماهية بتصور ذاتياته بل ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الأحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسما والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك

وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالاجماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء. ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الإنسان إنه حيوان ضحك مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كانت رسما ناقصا ثم

(١) لفظ الحد أي باللفظ الذي جاء الحد لبيان معناه وهو اللفظ الدال على المحدود كالإنسان مثلا

يلزم فيها جميعا أن تكون هذه اللوازم بينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول إنه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الإطلاق في حق الكل أما غير المهندس ممن لا يعرفه فهو في حقه خاصة ^(١) مركبة لا رسم إذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف .

وهنا دقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغي أن يكون رسما لأن المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه إلى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كونه قولاً بل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا جدا طالبا للتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وإن لم يكن وافيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن إلى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته لأن الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا إن كانت مجهولة من حيث هي بجملة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم إلا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا فحينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى

(١) خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم بلزومها الى وسط فكانها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفا له

واعلم أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أى الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الأجزاء الذاتية إنما هو بلوازمها وإذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك فى حتمها تعريفا قائما مقام الحد وإن لم يكن حدا لأنه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وهذا (١) إنما كان حدا لأنه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط أن كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أى تعريفه (٢) بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لأنه لا افتراق بينهما فى توصيل الذهن الى حاق الشيء وإن لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو قصد نحو (٣) كونه ذات تلك اللوازم فإن كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذى هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التى هى للذات رسما وإن كان المقصود من ذكر هذا اللوازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحد وجميع القوى الفعالة والمنفعلة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصد نحو كونها ذوات تلك الأفعال كان ذلك كالحد لها لأنها بسيطة ولا تكون لها غير ذلك الذى يعرض لتعريفها

الفصل الثانى

فى التحرز عن وجوه من الخطأ تقع فى الحد والرسم
اعلم أن القانون الذى أعطيناه فى الحد الحقيقى من جميع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا إذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما فى كل شيء فربما كان لشيء قصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن فى

(١) وهذا أى تعريف المركب بتوسط مقوماته إنما كان حدا الخ

(٢) أى تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

(٣) نحو كونه ذات تلك اللوازم

الأكثر بأن لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا
 فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشيء
 بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين
 الذاتى واللازم البين فى جميع الأشياء إذ هى متقاربة جدا فى بيانها للشيء
 وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الأمر أوردنا أمثلة من
 الحدود والرسوم التى وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن
 أمثالها

فنه ماهو فى الحد إما فى جانب الجنس أو فى جانب الفصل أو مشترك
 بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ماهو فى الجنس فمن ذلك
 أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس أو كالعرض
 فى حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسها
 كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق
 إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس
 والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل
 القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف
 هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا
 يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة فكقولهم القادر على الظلم هو الذى من
 شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا
 القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس فى طبعه نازعا إلى
 انتزاع ما ليس له من يد غيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجسم كقولهم فى
 حد الشر إنه ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان
 الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا
 جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الآن موجودا
 مكان الجنس كقولهم فى حد الرماد إنه خشب محترق وليس الرماد خشبا
 بل كان خشبا وإذا لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين

كان خشباً لم يصر بعد ماداً ومن ذلك أخذم^(١) الجزء مكان الجنس كقولهم إن العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حسد الحيوان إنه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لا تناقض أصلاً فإن الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به إلا جزءاً فقط وإذا كان لا يكون محمولاً على الحيوان لأن الجزء لا يكون محمولاً على الكل ويمكن أن

نحو كونه ذات تلك اللوازم أي الذات التي تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ما قاله أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشيء إذ البسيط لا يقوم له ولكن البسائط تعرف أيضاً كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات إذا كانت اللوازم بيئة فإن اللوازم البيئة ما لا تحتاج إلى وسط فهي لازمة عن الذات فتتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة أما أن لم تكن بيئة بأن كانت محتاجة إلى وسط فقد علمت أن ما ليس بيننا لا يصح أن يكون معرفاً للزومه كمتساواة زوايا المثلث لقائمتين فلو قصد باللوازم الغير البيئة شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسمها لها كما عرفت أما إذا قصد بذكر اللوازم الغير البيئة تمييز الشيء يكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أي ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أي تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم الغير البيئة رسماً يقوم مقام الحد أيضاً لأن كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها إذ لم ينظر فيه إلا إلى كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو غيرها مع أن العارض غير بين اللووم كتعريفك النفس الناطقة في الإنسان بأنها قوة التي هي مناط اتصاله بالحكمة فإن غرض الحكمة للإنسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الإنسان وغيره لكن كون ذلك لازماً من لوازم النفس الناطقة يحتاج إلى بيان طويل عريض ولذلك قال إن تعريف القوى الفعالة مثلاً بأفعالها هو من هذا القبيل لأنها لا كون لها يعرف إلا كونها بحيث تصدر عنها هذه الأفعال وهو الكون الذي يعرض لها عند تعريفها أي توصف به بقصد التعريف

(٢) أخذم الجزء الخ المراد منه الجزء المادي في الوجود الخارجي

يؤخذ باعتباره جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزء فهو أن يجعل منه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فإن وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا أو حيوانيا أو أرجماديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا إذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب بل يجوز أن يسكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الأنواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو جوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان إذ هو أحد الأنواع التى يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على إطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فإذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا ووجب إيرادها في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز إدخاله في الحد ولا حمله عليه أصلا لأن الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وأن تحسب الانفعالات فصولا والاتفعالات (١) إذا اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الألفاظ المجزئة المستعمارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم إن الفهم (٢) موافقة وإن

(١) والاتفعالات إذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين التصول والاتفعالات لأن الاتفعال فاعل إذا اشتد أدى إلى فساد جواهر المتأثر المتفعل أما الفصول فأنها مقومات للجواهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم بالفتح وإطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التسامح

(٢) الفهم موافقة مثال للمشتبه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للمستعار

النفس عدد محرك لذاته وإن الهيرقلي أم حاضنة ، والثاني « أن يعرف الشيء بما هو أعرف منه فإن عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو مما لا يعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة إنها نقلة وفي حد الانسان إنه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان ، أما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج إنه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فإن كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لأن العلم بهما جميعا إذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معلوما قبله وإذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به إلى أن يعلم بصاحبه .

لكن على هذا شك وهو أن المضاف مماهيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده إذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه إلى الآخر وإلا لم يكن بيانا لحقيقته وحله أن المضاف إليه ليس جزءا من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له وإذا يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف إليه بأذاته معه لاسبقا عليه ولو كان جزءا من حقيقته لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى « إضافة » بينهما تقدم المعارضات على عوارضها فإن الإضافة إنما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الإضافة لتعقل بينهما الإضافة ثم إذا اتصلت

والمهم ليس موافقة ما بل هو موافقة ما في الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف باللفظ مشتبه لا يدري ما يراد منه ولفظ العدد وإن لم يكن غريبا في نفسه لكنه يوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

بينهما الاضافة التي هي قياس ما بوجه ما إلى الغير كان حصول هذا مضافة
والآخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتأخر فاذا في تحديد المتضامين
ضرب من التلطف والحيلة وهو أن يأخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما
مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم
بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد
دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه جار من حيث هما كذلك وكذلك
الاخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه
انه اخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك
وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس^(١) والنفس
أخفى من النار وأما ما هو معروف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه به فكقولهم
في حد الشمس انها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس
لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة
واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمساواة وغير المشابهة والمساواة
تعرف بأنها اتفاق في الكمية والمساواة بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبه
من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى
المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الأمور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم
في أكثر المواضع
وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتشافه وهل يكتب
بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث
إلى ذلك الفرع ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله
تعالى فهذا ما نريد ايراده في التأليف المفيد للتصور وننتقل إلى التأليف
بالتصديق بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين والموفق

(١) النفس بسكون الداء وجه مشابهة النار لها كيمون الجوهر وظهور الاثر ولكن
النفس في حقيقتها أخفى من النار

المقالة الثالثة

في التأليفات الموصلة إلى التصديق وتقسيم إلى خمسة فنون

الفن الأول

في التأليف الأول الواقع للمفردات وهو الملقب بإديرمنياس

ويشتمل على مقدمة وتبعة فصول

أما المقدمة فهي أن للأشياء وجودا في الأعيان ووجودا في الأذهان وهو إدراك الأشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم أو العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في المعلوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ كما أن الأعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة إلى الذهن لأنها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان إلى انشائها دالة على مافي النفس دون توسط اللفظ بهيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والأرض وغيرهما من الإعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوا بأن يحفظ الدلائل على مافي النفس الفاظا ويحفظها رقوبا أيضا فخفت المؤونة في ذلك بأن قصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها أشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الألفاظ أولا لكن مافي النفس من الآثار يدل بذاته على الأمور لا بوضع واضح فلا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الأثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لو تواطؤوا على غيرها لناب منهاها وتختلف

باختلاف الاسم والأعصار وإدراك مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الألفاظ أيضا وضعية والدال المدلول فيها جميعا مختلفان والآتيان والتصورات لا تختلف ، والألفاظ والكتابة تختلف

الفصل الأول

(في الاسم والكلمة والأداة)

قد بنا أن الغرض من المدو مزية الأقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما . وثاف لكن الحجة أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولا من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولا في أمور هي القضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها بموجب الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظه أمس والمقدم واللفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أولا يدل يقتضي أن يكون المعنى متحصلا في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارنا لمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان

والحجر وغير المحصل مثل لا إنسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة
اسما فانه ليس بمفرد ، الاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم
محصل جعل بمجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ويمكن
تركيبه ليس عن الفاظ مستقلة في دلالة بنفسها فان حرف السلب أداة
لاتدل إلا بمقرونة بشيء آخر ولعظة لا وإن كانت للسلب فلا تدخل ههنا
للسلب وليس فيها إيجاب ولا سلب بل تصالح أب **تُوحَب** وتسلب وأن
توضع للإيجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فالقائم مالم يتغير عن
بنائه الأصلي للحروف لاحق من الأعراب ، غيره والمصرف ما تغير عن
بنائه الأصلي باقتران حركة به أو إعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما
كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيد فارس ضمة الدال اللاحقة به غيرته
عن وضعه الأصلي ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عامل آخر به لولاهما
لجواز لحوقه إذ لا يمكنك أن تقول بزيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن
تقول رأيت زيدا والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا إذ يسمع هنالك مجموع
جزأين أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه من الحركة والأعراب وهذه
الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللمعنى أيضا فلولم يتغير المعنى
ما تغير ^(١) حكم ما يقارنه جوازا وامتناعا ولا نغنى بتغير المعنى تبدله بمعنى
آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة
لا استقلال ^(٢) لها دون اقترانها بمعنى اسم من الأسماء القائمة

(١) ما تغير حكم ما يقارنه الخ أي لولم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن
اللفظ من الحروف وغيرها من العوامل جوازا أو امتناعا فان ضمة زيد منعت كل
عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل
مثلا يختلف عن في زيد المقبول أو ما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو
مساواة لا يتغير بضمة ولا غير ما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ
فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أي إن هذه الزيادة التي أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الأرمئة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب إلى ضارب غير معين في زمان ماضٍ والكلمة ينسبها النحويون فعلاً وليس كل ما يسمونه فعلاً هي كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشيت كلها أفعال وليست كلها كلمات لأن الكلمة مالا يوجد لها جزء دال والتاء في تمشى تدل على المخاطب والهمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشى أيضا حاله كذلك لأن الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصغور^(١) أفضل المتأخرين إلى أن يمشى على الخصوص يشبه اللفظ الممرد وأن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لأن دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد إلى أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالأمر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصريح . التعيين . وإذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة الألفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وإن لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها وإن كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا إما صادق في نفس الأمر إن كان المنسوب إليه المشى ماشيا أو كاذب إن لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق والتكذيب إلى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه

وإذا تحقق هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلية فانها بأمرها مركبة لا بسيطة لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم

بذاته وإنما هو معنى لا بد من تعقده من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(١) صغور بكسر الصاد وفتحها وسكون الغين المعجمة أى ميله

أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه المستقبل لادلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة

والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فمقولنا قام وقعد وغير المحصلة كمقولنا لاقام ولاصح ويشبه أن يكون حرف لالم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدلا على معنى واحد كما كان في الاسم الخبر المحصل بل هو لساليه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كمقولهم زيد يمشى أى في الحال وربما استعاروا له الماضى كمقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال ،أما المصرفة فهي الدالة على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كمقولهم ضرب للماضى ويضرب للمستقبل

وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لاتدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لاتعقل الا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينها مثل من وفى وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من، لم يكن اللفظ دالا لدلالته المطلوبة مالم يقل من الدارأو ما أشبهه

واعلم أن من الأسماء وللحكم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود أو كائن وتعنى بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود قائما أو كائن في الدار أو صار مشركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به وهذه هي الكلمات الوجودية والأسماء التي تربط بين معنيين وهي كالآدوات ومن قيلها في أن لادلالة لها بذاتها دون ما يقرن بها

الفصل الثاني

(في القول وأقسامه)

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معانٍ هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء دال على شيء حين هو جزؤه. فإذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وإن اقتضت وجود هذا القسم عفلا فليس في الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي أصلا لأن معنى مجموع اللفظ يريد لا محالة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على معنى مستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى الشاه وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة أحد جزأيه بانفراده إلا مقرونا بالآخر كقولك لا إنسان في الدار وزيد كان إذا أردت كونه على صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كما لو كان في بيتك أن تقول كان مريضا فوقفت على كان دون ذكر المريض فإن كان لا تتم دلالتها والحالة هذه ما لم تعقبها بتلك الصفة

والالفاظ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب على أنحاء أخرى وذلك لأمر الحاجة إلى القول هي دلالة ^(١) المخاطب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الاخبار أما على وجهه أو محرفا عنه إلى صيغة التمني والتعجب وغير ذلك مما هو

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسر ما أى افهام المخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

في قوة الإخبار ^١ فانك اذا قلت لبتك تأتي استشعر من هذا أنك تريد
لاتيانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا
دلالة او فعلا غير الدلالة فان أردت الدلالة فتكون المخطئة استفهاما وإن
أريد عمل من الأعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماسر ومن الأسلي أمر
ونهي ومن الأدون ^٢ دعاء ومسئلة والتافع في العلوم من هذه التركيبات بعد
التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقال لقائله
انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله
أي مطابقته الامر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري التابع في اكتساب التصديق يسفى قولاً جازماً
وقضية وأصنافه ثلاثة الحسلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحسلي
فكقولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك اما أن يكون هذا العدد زوجا
وإما أن يكون فردا وانما صارت الأصناف ثلاثة لأن الحكم اما أن يكون
بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة
الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمولا عليه ومعنى قولنا ما هو في
قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن
أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان
الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الإنسان يقوم مقام الحيوان الناطق
المائت ويشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحسلي وإما أن يكون الحكم بنسبة
مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج به
عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة اما نسبة

(١) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر
(٢) ومن الادون أراد منه الادون وهو الادنى والاحط خنزلة واستعمال أفعل
من الادون ليس بقياس لانه لا فاعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

المتابعة واللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت
بلزوم جود النهار لطالوع الشمس وهذا هو الشرطى المتصل أو تكون النسبة
نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون
فرد وهو الشرطى المتصل وفى كل واحد من المتصل والمتفصل قضيتان أما
فى المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفى المتفصل قولنا العدد
زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجها عن كونها قضية
وهيأما لأن تكون جزء قضية متفاضيا اتصال الأخرى بها لتنام معناها فى
الصدق والكذب دليل خروجها عن كونه قضية زوال الصدق والكذب عنها
أما فى المتصل فلفظة ان قد اقترنت بأحدى القضيتين والفاء بالأخرى وفى المتفصل
لفظة إما وإما تقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب
فليس قضية وكذلك قولك مردها فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها
ولم تلغ لم يكن صادقا لا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية
واحدة تلزم إحداهما الأخوى أو تعاندها

ويعم الأصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى اما بإيجاب
وإثبات أو سلب ونفى ولكن خاصية الإيجاب فى الحتمى هو الحكم بوجود
شئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوبا والسلب هو الحكم
بلا وجود شئ على معنى والإيجاب فى المتصل هو الحكم بلزوم أحدى القضيتين
للأخرى إذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم
لزمتهما الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود والإيجاب فى المتفصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للأخرى
والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجا
وإما منقسما بمساويين

وليس فى المتفصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من
القضيتين يمكن أن تجعل مقدما والانفصال بحاله أما فى المتصل فلا يجب

امكان جعل كل واحدة منهما مقدما لأن المقدم ربما كان أخص من التالى
فيلزم من وضعه وضع التالى الأعم ولا يلزم من وضع التالى الأعم وضع
المقدم الأخص بل لو كانا متلازمين^(١) متساويين لكان يلزم كل واحد منهما
من وضع الآخر

والقضية التى حكمها الايجاب تسمى موجبة والتى حكمها السلب تسمى
سالبة فهذه هى أقسام القضايا لكن أولها الحلية لأن تركيب المفردات يقع
أولا اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة الحلى هو الموجب لأنه
مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فتؤلف من
موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ فى الذهن دون
وجوده فى الذهن فكل عدم لا يتحقق فى الذهن ولا يتحدد إلا بالوجود
أى بأن يؤخذ^(٢) الوجود جزءا من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم
فلا يحجب إذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب
أولا بالنسبة اليه ولا نغنى بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود
مع السلب بل نغنى به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقا
كان مستعدا للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعدا
للنظر كان ناطقا وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المساوية وهكذا وجود النهار
وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه
واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعيا على كل حال فى المتصل أما
فى المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لا يغير شئاً من وجه الانفصال فلا يكون
بينهما ترتيب طبيعى

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزءا من حد العدم لا يريد بأخذه جزءا من حد العدم أن
يكون الوجود مقوما للعدم فى ماهيته اذ العدم لاماهية له وإنما يريد أنه لا يمكن
فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محمدا لمصومه بمعنى أنه يكون
المعقول منه فى الذهن ويحدد ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة

إيجاباً أن الإيجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم
في ذوات الأمور

الفصل الثالث

(في القضايا المخصوصة والمحصورة، المهمة من الحملات)

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن توخر الكلام في الشرطيات
إلى حين الفراغ من بيان أحكام الحملات والقياسيات المؤلفة عنها
كل قضية حملية فموضوعها إما جزئي وأما كلي والقضية الجزئية الموضوع
تسمى مخصوصة، أما الكلية الموضوع فلا يخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم
أولم يبين فإن لم يبين سميت مهمة وإن بن فلا يخلو إما أن يكون الحكم على
كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه . تسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية
هي هذه الأربع مخصوصة ومهمة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال
الحكم في عدمه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب
يسمى كيفية القضية . وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب ، سلب
أو المخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب
والمهمة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا الإنسان
ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا
ليس أحداً من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة
مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس
كل الناس بكاتب . . .

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا

وحقيقة ما يمكن تصوّره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يرضى
عروضه له أو كونه فيه أو نسيته إليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون
آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب إليه
ثابن وهكذا فما يسمى أهداماً في الحقيقة ناحية من تصور الوجودات

شيء ، لا واحد ولا بعض ولا كل وقد يظن أن الالاف واللام تقتضى التعميم في لغة العرب فان كان كذلك فلا مہمل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك علي الطرد فانه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به علي تعيين الطبيعة أيضا فتستعمل لفظة الانسان ويعنى بها الانسان من حيث هو إنسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والا لما كان الشخص انسانا وليس بخاص أيضا والا لما كان في العقل انسان كل عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضى العموم لا محالة لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق علي أحدهما ما يصدق علي الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل انسان نوع فاذن هو ١١ مہمل والمہمل قد حکم فيه علي الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كلية صدق جزئيا وان أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضا في الحابل جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كلية فان الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المہمل اذن حکم الجزئي وهنا زوائد من الفاظ وحيات خاصة تلحق القضايا فتفيدا أحكاما خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته اياه من جملتها لفظة إنما فيقال إنما يكون الانسان ناطقا وانما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ، لولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل لا يقتضى

(١) فاذن هو مہمل الضمير في هو يعود الى الحكم علي الانسان المعروف بالالاف واللام وليس علي قولك الانسان نوع فان هذه القضية ليست من المہملات ادليس الحكم فيها علي الانسان من حيث هو بل من حيث هو كل يقال علي كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثل هذه القضية ليست من المہملات لان الحكم في المہمل يرد دائما علي الافراد كذا أو بعضا ولذلك قال المصنف والمہمل قد حکم فيه علي

الا وجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحك بزيادة الألف واللام في جانب المحمول فيدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الأولى في الإيجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويفيد أحد أمرين اما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضى الإنسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد ^(١) تقترن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

الفصل الرابع

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا

وفي العدول والتحصيل

القضية الخلية إنما تتم بأمور ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك إذا قلت الانسان حيوان عقلت علاقة ونسبة بين الانسان الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لانه لا يستعمل في العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا ليثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كلياً دائماً ولم يقصد أمراً آخر وراه ذلك

(١) وقد تقترن زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للمصنف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

والحيوان لولاها لما كان الإنسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالا عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج إلى أفراد لفظ العلاقة لأن الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لأنها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والأبيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه على^{١١} زمان معين والإسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتباً والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية إنما تكون سالبة إذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما إذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيراً لأن هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار « ليس » أو « لا » مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولا على الموضوع بالإيجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة وإذا وقع مثل هذا الإسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضاً معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم إلا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أمانى الثلاثية لأن

(٧) على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت الموضوع الذي تشترك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

وجنهن (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لأن حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للو موضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى أمرا عديميا سلبيا فلسفاً في اعتبار صدق القضية وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وإيجابه للو موضوع ولا يتصور اثبات شيء لآخر الا إذا كان ذلك الآخر ثابتاً إما في نفس الأمر أى الوجود الخارجى أو في الوهم بأن يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا في الذهن فقط بل على أنه إذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيء وجود الا في الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شيء له لا في الذهن بل في نفس الأمر وليس هو موجوداً في نفس الأمر وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في الموجبة المعدولة موجوداً لا لأن قولنا غير بصير لا يقع إلا على الموجود بل لأن الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الا على الموجود وربما يقبل في الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلاء ^(١) معدوم والتحقيق ما ذكرناه

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم في معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل في الذهن الا مضافاً للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الأمثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التي يقع فيها التسامع باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشيء ثبت لشيء وإنما هما صورتان للسلب في قضية سالبة صادقة وهي لاشيء من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أولاً يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

وأما السلب فيصح عن كل مرجود ومعدوم إذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الأشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصير لأنه إذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيئا من الأشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لأن هذا حكم بإيجاب الغير بصيرية لشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور إثبات أمره وإن كان عدما

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما^(١) لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولا وإن لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ماهو المحمول كان سالبا (والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة (غير) لا تستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و(ليس) لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجود وفي التحقيق هي التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد وهذا اصطلاح لغوي^(٢) والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لأن كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فإن كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فإذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما إن كانت أو يكون جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذي لم يفقح فإن العمى والبصر

(١) وإثباتهما لشيء واحد الخ أي إثبات حرف السلب والمحمول أي إثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

(٢) وهذا اصطلاح لغوي أي استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره المصنف

كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولنمثل ذلك المعنى بالعدل فإذا قلنا لموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم إذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر وإنما يكذب إذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق إلا عند الجور فهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالمعدول أعم منها أيضا لأننا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عارض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لأنها أغنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفرض في هذا الموضوع^(١) ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبأزائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبأزائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبأزائها الموجبة العدمية ، ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة فيما إذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينهما وبين أخواتها في هذه الأحوال ويبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو

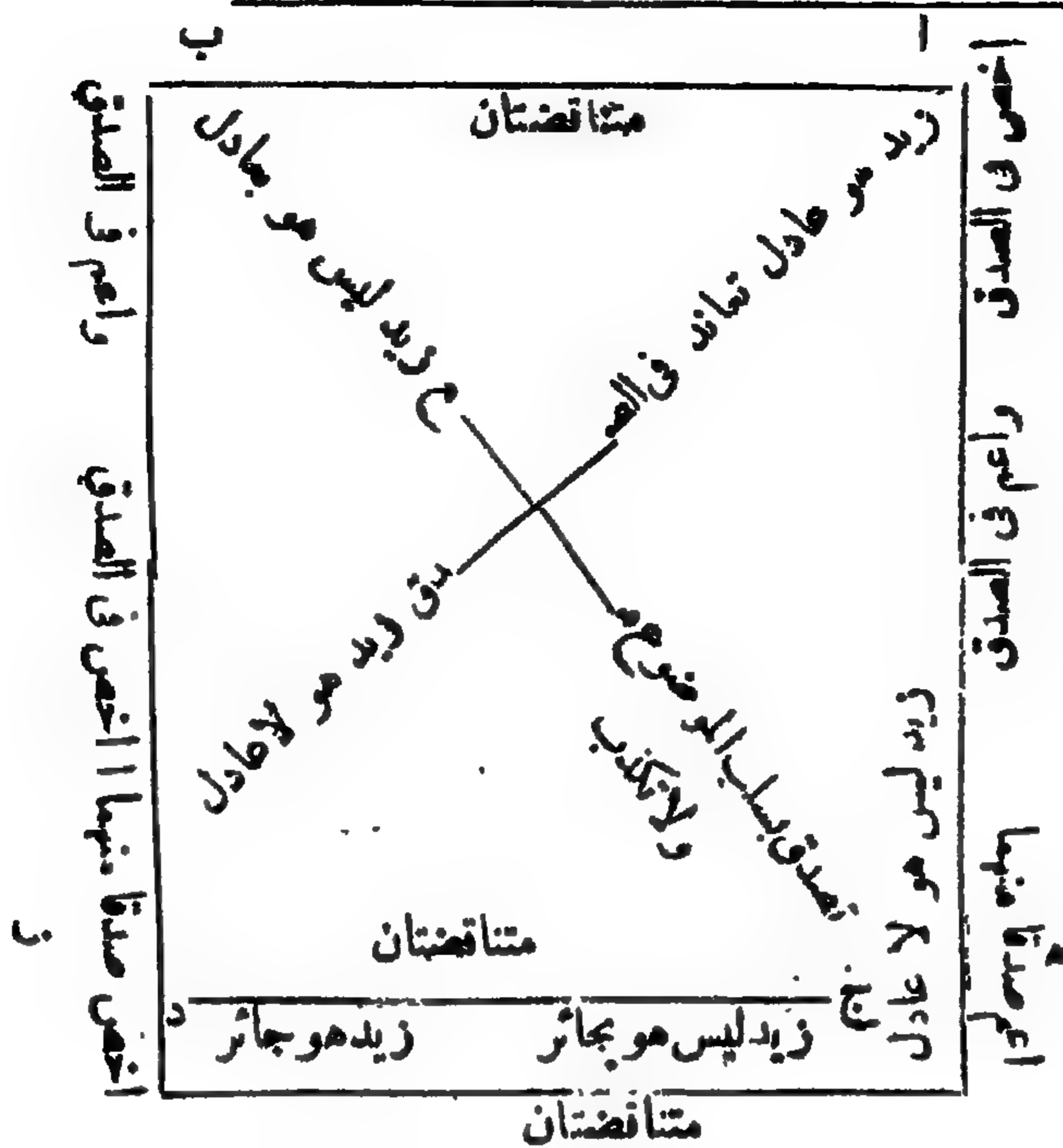
(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها إلى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين د ابن سينا ، منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجد فيهما الواحا وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو

أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان
أعم صدقا من غيره فنقيضه أخص صدقا من نقيض ذلك الآخر وأنه إذا
صدق الأخص صدق الأعم وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص لكننا
لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخير أولي لم تثبت هذه الألواح فمن
أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطاة
بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعدهذا
عن قريب

متناقضتان



غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والایجاب لكنه
لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه
يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع أن الذي تحتها من هذا الشكل هو
الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف
جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلا آخر يضاف على شكل
المعدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا
واني راسمه ان شاء الله تعالى وذا كر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا



بخالفه نجد في هذا اللوح مربع ا ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» في جانب الضلع الطولي ا ج وبازائها السالبة البسيطة «زيد ليس هو بعادل» في جانب الضلع الطولي الآخر ب د وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد ليس لاعاد» وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «زيد هو لا عادل» ثم تجد في مربع ه ز ج : السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية «زيد هو بجائر» تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فما يتقابلان على الخط الافقي من أعلى أو من أسفل في شكل ا ب ج د متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فلا بد لي أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فهما شيء واحد لانه اذا فى عن زيت الموجود عدم العدل ثبت له العدل والا لزم رفع النقيضين وهو بديهي البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بموجود البتة اذ يكذب كل حمل ايجابي على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حملي عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أهم من الموجبة المعدولة فعند وجود الموضوع هما شيء واحد لان زيدا الموجود

إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المدولة لأن الإيجاب يقتضى وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة الموجبة المدولة فمتعاندتان صدقا إذا صح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشك ونقيضه عما لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لأن كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المدولة معا وقد قلنا انهما متعاندتان في الصدق

فإذا انتقلت إلى شكل « ز ج د وجبات السالبة العدمية » زيد ليس هو بجائر » وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المدولة ومعنى أعم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صيبالا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة وأما من الثانية فلوجه الثاني فلو أنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية « زيد جائر » وفوقها الموجبة المدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المدولة فمن الوجه الثاني لأنه إذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس يجوز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا

الفصل الخامس

(في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقتها)
(وكذبها والأمن من الغلط فيها)

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة دل على ما هو المقصود^(١) من جملتها ان كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذي هو بأزاء البائع ومثل أن فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء إذ هو مشترك بينهما^(٢) وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبين أنه أب من وإن كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك إذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه مثل أن تقول الزنجى أحمر وإنما جزء منه أحمر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكنيته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول الخنزير الذى فى الدن مسكرة وإنما هى بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالأشكال الهندسية وإنما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى

(١) المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب وقال الجوهري وغيره الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب حتى روى والاثنى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

حال الزمان إن كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس
تضج الثمار وإنما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن
تقول أن شجرة البلسان يترشح منها صمغ هودنها وإنما تصمغ في مكان
من الأرض فهذه أمور لا بد من مراعاتها وإعمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا
لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة
حق التصور مالم تلاحظ فيها هذه الأمور

الفصل السادس

(في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها)

كل محمول نسب إلى موضوع بالاجاب فأما أن تكون الحال بينهما في
نفس الأمر أن يكون ذلك الاجاب دائم الصدق أبدا لا محالة أو دائم الكذب
أولا دائم الصدق ولا دائم الكذب
فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس إلى الإنسان فإن إيجابه عليه
صادق أبدا لا محالة يسمى ^١ مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر

الطاعن الطعنة يوم الوغى ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش إلى الدم فإذا شرعت فيه رويت، وشرعت من شرعت
الدواب في الماء أي دخلت فيه لتشرب

(١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وما واقع على الاجاب فيكون
الاجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الاجاب أعني
الدوام كما هو المشهور في لسان القوم

أصاب المصنف في ذلك المادة لأن في كلام أرسطو هي في القضايا على نحوها في
الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتتحد معها كذلك
القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتامها
مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصا في
العلوم الحقيقية الا إذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا
في الواقع إذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير متجل للنفس على ما هو عليه
في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعبر عنه القضية ماد الا عند تكييف

بالقياس الى الانسان فان إيجابه عليه كاذب أبدا لا محالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم
صدق إيجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا
الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محورها
عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة
واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على
هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة اى مطابقة للامر في نفسه
أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع أن
يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية
مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان
حجرا أو كاتباً فان المادة ممتنعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة
فيهما جميعا

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن
حق السور أن يتصل بالموضوع متقدما عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول
متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط

حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة
التي تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى
لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفا
في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذي لا ينفك ضروريا والحق مع رأيه هذا فان من
يحكم على موضوع بحكم دائم لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ
أمرا يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذبا وما يقضى بعدم الانفكاك
هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجبا في ذات
الشئ أو خارجا عنها مادام المحمول ثابتا للموضوع مادامت ذاته فيكون الدائم
ضروريا وكيف يمكن الحكم بدوام شئ أبدا بدون أن تراعى ضرورته له
من أى وجه أتت

المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكيد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يتمتع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقدم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً

وتعرف ^١ الجزئيات من الكليات، في الايجاب والسلب، لكن إذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير معنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة العميم والتخصيص لاجهة الربط ويصير المعنى أن كون جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فان من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد إلا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بمعنى هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للمنطقي في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وإنما نظره أن يعلم ان ما يقع فيه شك ليس مالا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضا إنما يتغير المعنى إذا أزيلت الجهة عن موضعها السكن المعنيين بحريان ^٢ مجرى واحد في الظهور والخفاء

(١) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أد يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات مما ذكره في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يتمتع أن يكون حجرا الخ

(٢) بحريان مجرى واحد الخ أي أن المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غيره في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلى والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلى أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها

واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على إمكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالإيجاب منه بالسلب أما الدال على إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نخترعه باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فإن الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الإنسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الإنسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لاسالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فانما سلبت ضرورة الإيجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير^(١) السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحمول قد يكون ضرورياً على الإطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الإطلاق فهو أن يكون المحمول دائماً لجميع أشخاص الموضوع إن كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد إن كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحمول بسببه أيضاً غير دائم الوجود مثال الأول قولنا الله حي

(١) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تفسيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشيء من الإنسان بحجر مثلاً في السالبة ولا يقولون لاشيء من الإنسان بحجر بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الإيجاب

ومثال الثاني قولنا الإنسان حيوان^{١٥} فالضرورة إذا أطلقت غنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه وقد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الإنسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائما مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق للبصر فان تفريق البصر ضرورى للابيض لا دائما لم يزل ولا يزال ولا مادام ذات الابيض موجودا إن كان مما يزول البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن لا يثبت إلا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال ضرورى للجنوب وليس ضرورته مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما تقول كل منتقل من همدان إلى بغداد فانه يباع قزميسين^{١٦} قبلوغه قزميسين ضرورى للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضرورى له في وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذى الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك إذا قلت الإنسان ماش فالمشى ضرورى له مادام ماشيا فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة.

(١٥) الصواب أن يقال : مثل قولنا الانسان حي

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء مثناة من تحت وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون تعريب كرمان شاه بلد معروف يتوسط بين همدان ثلاثون فرسخا قرب الديور وهي بين همدان وحلوان على جادة الحاج اهـ

المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين وإذا ضمنا إليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورى خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة فى تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار إذ الواجب ليس بممتنع فبكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية يمكن أى ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها يمكنه أن تكون وبممكنه أن لا تكون الامكان العامى أى ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هى كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع ويمكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب إذ الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع فى كونه ولا كونه جميعا بل إنما يصدق فى كونه فحسب وهذا الممكن هو الذى حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع فى طرفى كونه ولا كونه جميعا وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذى لا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فالضرورى المطابق خارج عن هذا الممكن وداخل فى الممكن العامى لكنه يدخل فى هذا الممكن الضرورى المشروط وقد يقال يمكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذى تنتفى الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضرورى بمعنى ما من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة إلى الانسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا فى وقت من الأوقات إلا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذى له ضرورة فى وقت ما كالسوف والتنفى خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة فى وقت ما

ويمكن وقد يقال يمكن ويعنى به حال الشيء في الاستقبال بحيث أى وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالى بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ إذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتعاً فإن واجب العدم هو الممتنع فإن كان العدم الحالى لا يباحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه فإن ممكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة وهذه المحالات تازم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فإن الموجود إنما يصير واجبا بوجوده إذا أخذ بشرط مادام موجودا أما إذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصريح الحالى عن شرط ما ليس بواجب كيف^١ والوجوب لا ينساق إلا لمكان فإنا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيده بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي أما الممكن الأنخص وإن

(١) فممكن الوجود الخ أى إذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن يشترطوا في إمكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفى الوجود لزمهم شرط الوجود فلهذا لزمهم التناقض .

(٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالي مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوبا لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لأنه إن أخذ الامكان المعنى العامي فهو شامل للوجوب بأقسامه وإن أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان في الاستقبال

كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وبممكننا بهذا ^(١) المعنى باعتبار كالكثابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجودها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لأن الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في تاني الحال فكيف ينافي مالا يجب وجوده ولا عدمه فيه

وأعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله علي الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدي الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى واحد ^(٢) من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك التفصلي ^(٣) عن سؤال يهول به قوم وهو أن الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يكون وجوده يمكن عدمه فالواجب يمكن العدم وهو محال وإن كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع ^(٤) وذلك لان

(١) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص

(٢) أى واحد من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكل الحقيقي على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العام ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاص كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاص أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاص دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا

(٣) التفصلي بقاء فقاء التخلص يقال تفصلي الانسان من الضيق والبلية اذا تخلص منها

(٤) وذلك لان الواجب المنع بيان الطريقة التفصلي

الواجب ممكن بالمعنى العامى وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك
المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن
بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة
العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وإنما تلزم ضرورة العدم
التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى اذ الممكن العامى هو ما ليس
بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصى ولا واجب فسلبه هو
سلب ما ليس بممتنع أى ليس بممتنع فيكون ممتنعا ويناسب (١) كلامنا هذا
ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن
لا يكون بالمعنى الخاصى وليس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلبنا
ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وإنما يلزم الممكن الخاصى
عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس
بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان الملب لضرورة الوجود
فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لضرورة الوجود
والعدم جميعا والعام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى

واذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة
اشارة خفيفة فنقول إن من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها لوما
متعا كساى تلزم كل واحدة منهما الاخرى ومنها ما يلزم لوما غير متعا كس
أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعا كسة قولنا
واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس بممكن العامى أن لا يوجد
وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعا كسة وهو قولنا * ليس بواجب أن
يوجد * ليس بممتنع ان لا يوجد * ممكن العامى ان لا يوجد فهذه طبقة
وطبقة أخرى من المتلازمات المتعا كسة ايضا قولنا * واجب ان لا يوجد

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلنا فى التفصلى عن السؤال

السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ

ممتنع أن يوجد * ليس بممكن العامي أن يوجد * ومقابلتها كذلك متلازمة متعاكسة وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بممتنع أن يوجد * ممكن العامي أن يوجد . وطبقة أخرى من الممكن الخاصي وتنعكس معدولة على محضلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعاكسا عليه يمكن أن لا يكون ومقابلتهما (١) كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شيء فهذه هي المتلازمات المتعاكسة.

وأما اللوازم التي لا تنعكس فإن الطبقة الأولى وهي واجب (٢) أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد ليس بممتنع أن يوجد * ممكن أن يوجد العامي ويلزمها سلب الامكان الخاصي محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس بممكن أن يوجد الخاصي ليس بممكن أن لا يوجد الخاصي * والطبقة الثانية وهي قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الأولى وهي قولنا * ليس بواجب أن

(١) ومقابلهما كذلك يتعاكسان أي قولك « ليس بممكن بالامكان الخاصي أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس بممكن بالامكان الخاصي أن لا يكون » هو ذلك لأن تمليك الامكان الخاصي عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائز السلب والإيجاب مما هو ضروري أحدهما فهو إما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا ويعاكسه نفيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك إذا نفيت العدم الذي يجوز سلبه وإيجابه معا فقد حقت إما واجب العدم وهو الممتنع أو ممتنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان في نفي امكان الوجود الخاصي

(٢) وهي واجب أن يوجد الخ أي واجب أن يوجد وممتنع أن لا يوجد وليس بممكن العامي أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فإن ما واجب وجوده أو استحاله عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العامي كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بممتنع وأمكن بالعامي أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أي يلزم الطبقة الأولى سلب الامكان الخاصي الخ

لا يوجد . ليس بممتنع ان لا يوجد . ممكن ان لا يوجد العامى ويلزمها (١)
سلب الممكن الحقيقى محملا ومعدولا واما الممكن ان يكون الحقيقى
فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحملا ومافى طبقتيهما وهى
مممكن ان يكون العامى . ليس بممتنع ان يكون . ليس بواجب ان
لا يكون . ممكن ان لا يكون العامى . ليس بممتنع ان لا يكون . ليس
بواجب ان يكون .

(الفصل السابع)

فى تحقيق الكلّيتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه

بيان أن الدوام فى الكلّيات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلّية تمتدعى مقولا على الكل ولكليتها شرائط
فى جانب الموضوع والمحمول الا أن ما يتعلق للموضوع لا يختلف فيه شيء من
القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا
من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا
نعنى به الكل جملة ولا الباء الكلّى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس
جملة ولا الانسان الكلّى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على
الجملة هو الحكم على الافراد اذ قد يصح على الجملة مالا يصح على الافراد وعلى
الافراد مالا يصح على الجملة وقد يصح على الكلّى أيضا من حيث هو كلّى
مالا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعنى به كل
ماهوب (٢) من حيث ماهوب بل نعنى به ما يقال له ب سواء كان ذاته
وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما

(١) ويلزمها اى ويلزم الطبقة الثانية وقد رمم الشهاب المهروردى لهذه

الطبقات لوحا وانا ناقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من

خطا النسخ

(٢) كل ماهوب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هى لا بقيد كونها كلّية أو

جزئية أو مجموعة أو منظورا إليها فى واحد واحد

سلف ولا نعتى به ايضا كل ماهوب دائما بل ماهوب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعتى به مايصح ويمكن ان يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا نعتى بهذا الفعل الوجود في الاعيان بل سواء كان بالفعل في الاعيان أو في الالذهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعيان اوربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أى وقت كان . فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا بالوجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة

الطبقة الاولى		ومذا هو	
متقابلات		متلازمات متاكسات	
ليس بواجب وليس بالضرورة أن	هذه الأقسام تتبعها بلا عكس	بالضرورة أو واجب أن يكون	متلازمات متاكسات
ليس بممتنع أن لا يكون		ممتنع أن لا يكون	
ممكن العامي أن لا يكون		ليس بممكن العامي أن لا يكون	
(هذه الأقسام تتبعها بلا عكس	الطبقة الثانية	متلازمات متاكسات
ابلات		متق	
ليس بواجب أن لا يكون		واجب أن لا يكون	
ليس بممتنع أن يكون	هذه الأقسام تتبعها بلا عكس	ممتنع أن يكون	متلازمات متاكسات
ممكن أن يكون العام		ليس بممكن العامي أن يكون	
متقـابلات			
ممكن أن يكون الخاص	هذه الأقسام تتبعها بلا عكس	ليس بممكن أن يكون الخاص	متلازمات متاكسات
ممكن أن لا يكون الخاص		يس بممكن أن لا يكون الخاص	
هاتان تلزمهما الستة التي في		هاتان تلزمان الستة التي في	
جهتهما دون العكس		جهتهما دون العكس	

(١) والمطلقة أى التى أطلت عن الجهة فلم تذكر فيها

لبيان ذلك قيدها في القضية فاذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ما هو ب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ما هو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكن لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال ما دام محمولاً أو يعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً ما لا يعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ما هو ب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن ان يوصف بـج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت يحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائم وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون إطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته ما شرطه كون الموضوع موصوفاً إلا ما ليس دائماً اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفما كان فهو ج لادائماً بل وقتاً ما إما مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به أو مادام المحمول محمولاً أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط ان لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف بـج وقت

وجوده (١) فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الأزمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعذر جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير (٢) الانسان ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأى بل مطلقا إذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا الرأى

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأى الاول ونسمى الاطلاق بالرأى الثانى أى ما يخرج عنه الضرورى ونجوديا وبالرأى الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغى أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد مما هو موصوف بنب كية ما وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لا يندرى أنه دائم أو غير دائم لكن اللغات التى نعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لأن اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لا شيء من ب ج وبالفارسية هبج ب ج ليست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شيء موصوفا بب

(١) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا وأبدا أما لو جاز أن تنعدم في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضرورى على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائزة العدم فما يثبت لها حكمه حكمها

(٢) غير الانسان أى وعنه تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية (١) كاذبة فإن شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملناه قولنا كل ب ليس ج أو يساب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا لساب الوجودى الذى هو المطلق الخاص كل ب ينبنى عنه ج فيها غير ضرورى ولا دائم وأما فى الضرورة بخلافه بين اللفظين وكذلك فى الامكان الا من الوجه الذى بيناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ من ب ج يجعل الضرورة لعموم الساب وحصره ولا يتعرض للواحد والآخر الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس ب ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فتس عليها الجزئيتين الا فى شئ واحد وهو أن دوام السلب والايجاب فى الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس لأن يكون ابيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضرورى وإنما فى الكلّيات فإن تس الضرورة فيها هو دوام الحكم فى جميع

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح اللائق. ويبين بأن لاشئ أو هیچ انقارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكره المصنف بعد اسطر وانما هى للذى الدرف وتسويره وهو ما يعنيه فيما بعد بعموم السلب وحصره فكان الذى معاها بالوصف مباشرة فليزومه فاذا قلت مثلا لاشئ من المصاب بذات الجنب بساعل أقدت بعبارتك أن تنفى السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزومه وبعبارة أخرى ان المصاب فى جميع أحواله شئ فاذا قلت لاشئ منه بساعل فقد سلبت السعال عنه فى كل حال من أحوال كونه مصلبا فتكون القضية كاذبة لانه يساعل بالضرورة فى بعض كونه مصابا وانما ينبنى عنه السعال فى بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

الآحاد فلا (١) يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكلّيات حمل غير ضرورى وليس كذلك فانه يوجد في الكلّيات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجاب (٢) أو سلب وقتا بعينه مثل مال السكواكب من الشروق والغروب والنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل مال الكل انسان مولود من التنفس وما يجرى مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا ان الحمل في الكلّيات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكلّيات ضرورى فانتجوا من ذلك أن الحمل في الكلّيات ضرورى لكن الصغرى خطأ فانه قد يوجد في الكلّيات ما هو لكل واحد منها وقتا ما كما بيناه .

واعلم أنه قد يوجد حمل ضرورى لبعض جزئيات كل غير ضرورى لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضرورى وبعضها بامكان غير ضرورى وليس حكمنا بضرورة الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فانا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه (٣) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

(١) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديها فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا في ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد ان يكون قد بنى حكمه على الحكم بالزوم والا فكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علام الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لا يكون الا لشيء اقتضاه في ذات الموضوع او خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما .

(٢) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اى في الكلّيات ما يلزم الا ايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

(٣) أو لاستحقاقه معطوف على عرفيا أى ان الدوام في الحكم الجزئى إما مبنى على العرف كالحكم بابيض البشرية دائما على بعض الناس أو مبنى على العلم بعلة الحركة في الجسم المتحرك وأنها علة لازمة لذاته

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة يصدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الايجاب في كل بعض يصدق في كل واحد فتعلم (١) من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فانها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول الا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي اذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجود لا يتناول إلا الموجود (٢) الغير الضروري واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة رائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة وأن لا ضرورة فاذا خلت القضية عن تيك اللفظة لم تكن موجهة فان عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تيك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لنا فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما اذا صرح بنفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

(١) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه إذا صدق قولك بعض الانسان متنفس اذا كان التنفس ثابتاً لذلك البعض وقتاً ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الأفراد كذلك فاذا حكمت في كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولاً لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدقت القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فيعم العدد في كل وقت من أوقات التنفس

(٢) الا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المصنف حيث خص

الوجودي بالضرورة فيه

الفصل الثامن

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والایجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وانما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى واتفقتا في الشكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء لم يجب ان تقتضيا الصدق والكذب مثل ان تختلفا في الموضوع فقليل العين مبصرة وعنى بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به الذهب لم يتناقضا بل صدقتا جميعا . أو تختلفا في جانب المحمول فقليل زيد عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا في الجزء والشكل فقليل الزنجى أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لحمه وأسنانه صدقتا أو تختلفا في الاضافة فقليل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد لانسان صدقتا أو تختلفا في القوة وانقل قليل الحمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم تتناقضا أو تختلفا في الزمان فقليل النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل إلى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفا في المكان فقليل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد بمتحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا في الشرط فقليل الاسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيتان مخصصتين كفى في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة ماوإذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكمية

والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعني في الإيجاب والسلب فإن اتفقتا في الكمية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعان في الكذب فكالكليتين في مادة الممكن (١) وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشيء من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وإنما سميتا متضادتين لأن الضدين لا يجتمعان معا في الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا في القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتماعتا في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل التضاد في نفس الأمر سميتا متضادتين وأما المجتمعان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلتين (٢) تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهما جميعا صادقتان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية

(١) في مادة الممكن إنما كذب الكليتان في مادة الممكن لأنه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بمعضاها كل مالو وجد كان موضوعا فهو لو وجد كان المحمول لأنه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لأنه يمكن أن يكون المحمول ولتحقيق سلب في بعض الافراد مع الاولى والايجاب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد إنما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لأن الضدين لا يصدقان في القول على شيء واحد وأفضل عندي أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنيًا على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم يخرجنا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معاً في اختلفت الافراد الموضوع لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لآحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة فحكاهما ببقية حكم الضدين

المتفقتان في الكمية تقتسمان الصدق والكذب في مادة الواجب (١) والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لأجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين. والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتضمنيان متداخلتين (٢) تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناس حيوان وتكذبان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر وبعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في الممتنع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبتا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحيوان ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن (٣) الصادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقسام أيضا للمادة لأنفس القول

فحاصل الامر في التناقض أن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والایجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والایجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين المخصوص والحصر واذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن تقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع

(١) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شيء من الانسان بحجر فالعالية صادقة والموجبة كاذبة

(٢) متداخلتين لان الجزئية منها داخلة في الكلية

(٣) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة

واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين. اللهم الا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب. آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحاد الحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا إلى التنبيه على تقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها تقيضاً من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها تقيضها السالبة الجزئية الدائمة لأن الجمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائماً وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أولاً تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الإيجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقنا جميعاً فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (١) الاخص دائماً وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذباً أيضاً اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الإيجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضرورياً وان كان لا يمنع منه كما بيناه

(١) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة ما كالدَى في ثبوت الكتابة للإنسان مثلاً وقد تقدم أيضاً أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فتجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان كثبوت الكتابة للإنسان بعض الأشخاص ليس بكاتب دائماً مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الأشخاص ليس بكاتب بالضرورة لان نفي الكتابة كثبوتها عن كل فرد من الأشخاص انما هو بالامكان الاخص.

والسالبة الكلية المطلقة تقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة .
تقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة .
لانا قدرنا أن (١) كذبها ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض
دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة
لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوبا عن
الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فانا بينا أن الدوام في السكليات لا يكون
إلا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن تقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية
لكنه وان كان كذلك فانا اذا جعلناها دائمة صدقت على الضرورة أيضا فان
السلب الكلي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة تقيضها الموجبة
الكلية الدائمة

وأما نقبض الموجبة (٢) الكلية الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس

(١) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذه أى الموجبة الجزئية
المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص
(٢) النكائية الوجودية تقدم أنه مسمى بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن
الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو
ما يعميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون
شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكانه
اشتراط أيضا أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون السكائية الوجودية عنده قد
قيدت باللادوام واللاضرورة فيكون كذبها اما الضرورة الايجاب في الكل أو البعض
أو الضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن
ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا ينافيها ولما كان صدق
الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض السكائية لا يكون
الاجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة
إما ضرورة الايجاب في البعض أى الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما
ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو
مرددين ثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون تقيضا للوجودية على أنها شاملة
للوجودية اللادائمة واللاضرورية في اصطلاح غير المصنف

بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق كون ج مسلوبا عن بعض دائما بالمكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الإيجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الإيجاب الدائم ولكن هذه الإيجابات والسلوب لا تشترك في عبارة تعميها جميعا إلا في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائم له إيجاب ج أو سلبه عنه كذلك أودائما (١) وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بأن له الإيجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه أو أما الكلية العالية الوجودية فتكذب إما لأن الصدق إيجاب ضروري في الكل أو البعض أو إيجاب دائم في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه القضايا إيجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بد من أن نقول تنقيضها ليس بالوجود لشيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائم إيجاب ج أو سلبه عنه (٢) بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج بل (٣) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن كله دائما ونقيض وقولنا ليس بعض ب ج وهو كل ب دائما ج أوليس ج بالضرورة

- (١) أودائما أي أو مسلوب عنه ج دائما في التعبير تعاهل يغتفر لظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها لازم نقيض الوجودية وسيكتفي في العالية باثنين فقط الدوام في الإيجاب على أنه شامل للضروري وغيره والضرورة في السلب
- (٢) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الإيجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو ممكنا بالا مكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل
- (٣) إما كل ب ج الخ أي كل واحد من ب اما أن يكون ج بالضرورة أو دائما واما أن لا يكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوانا دائما وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فان لم يرد بين كل واحد كذب الاصل الجزئي والنقيض المردد بين كلتين

وبهذا التحصيل الذي ذكرناه تعرف ان الدائم لأبد له من ايراده في لازم تقيضى المطلقة العامة والوجودية ولكن في المطلقة العامة يكفى (١).

(١) يكفى ايراده في الاصل اراد من الاصل النقيض نفسه وحاصل ما قاله أن الدوام لأبد من ذكره في لازم تقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقاً ففى المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول اذا اردت أن تناقضها ليس كل حيوان بمتحرك بالارادة دائماً ويكون الدوام قيداً للسلب أو تقدم الدوام على النفي بالتنصيص فهذه القضية السالبة هي نفس تقيض تلك الكلية الموجبة وهي قضية جزئية مسورة بسور جزئي مصطلح عليه كما ترى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام في النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز لك أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض باللازم وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك بالارادة دائماً وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التي تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فالتصرف يختلف فانك لو قلت كل حيوان متنفس بالوجود فالتقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان بمتنفس ولا يسوغ لك أن تقيده بهذا السلب نفسه بالدوام فحسب لان مجرد التقييد به لا يكفى في التنصيص على جهات المناقضة لان من جملتها ضرورة الايجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض بذكر مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التريد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام* ويجوز أن يراد من الاصل أصل القضية التي يراد مناقضتها لأنها هي بنفسها مذكورة في قولك ليس كل حيوان بمتحرك غاية الأمر انها تخالفت في الكيف ولذلك قال يكفى ايراده في الاصل بنفسه مخالفاً لها أي للقضية التي يراد مناقضتها في الكيفية والاصل مع الخلف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال في السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

ايزاده في الاصل بنفسه مخالفا لها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه
النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقها وما يخالفها في
الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير مردد تعين ذكر الدوام فيما
يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بلا تردد وأما في هذه فلما تردد لازم
تقيدها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا
فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعين (١) الوقت فيها وهو
ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب
والإيجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه
ليس بالضرورة كل ب ج بل ممكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا
الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الإيجاب
الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لان الحق هو السلب الضروري وتشترك
الثلاثة في السالب الممكن العامي وقد بينا من قبل في المتلازمات أن قولنا
ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى العامي وقولنا
بالضرورة لشيء من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لشيء من ب ج
بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه بالضرورة
ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا

(١) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر
وهو معنى الاطلاق عند قوم كما سبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتي
وما على مرئيد استخراج النقيض سوى أن يضم الى الشروط العامة في
التناقض ذكر الزمان الذي كان الإيجاب فيه وجعله زمانا للسلب فاذا قلت
كل انسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الانسان ليس بمولود في
الماضي بل كان انسان في الزمن الماضي غير مولود

بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الا يمكن الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به فقد عرفت انقسامها الى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يثبت (٢) الا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجوداً وقد لا يكون مادام موجوداً بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعم هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائم فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام

(١) ويلزمه يمكن ان لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لا شيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقائض وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسهل بالضرورة

حال كونه مجنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم

من الضرورية المطلقة

ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (١) اما ان لا يكون ج او يكون وقتا من اوقات كونه ب دون وقت ونقيض لاشيء من ب ج مادام ب ليس لاشيء من ب ج مادام ب بل بعض ب إما دائما (٢) مادام ب هو ج وإما وقتا من اوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفاً ب بل إما ان لا يكون ج أو يكون وقتا دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إما دائماً (٣) ج وإما وقتا .

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً وذلك الوصف فنقيض السلبية الموجبة منها وهى كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب إنما يكون ج مادام موصوفاً .

(١) اما أن لا يكون ج أى بعض ب اما ان لا يكون ج بالامكان العام فى جميع الاوقات أو فى جميع اوقات كونه ب أولاً يكون ج مادام ب بل يكون ج فى بعض اوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحيزية الممكنة وهى بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب فى جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف او فى بعض اوقاته صدقت الحيزية لان المحمول قد سلب عن الموضوع فى بعض اوقات اتصافه بالموضوع على حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحيزية الممكنة (٢) اما دائماً مادام ب هو ج النج والدوام هنا امكان عام لان القضية جزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا فى الموجبة .

(٣) اما دائماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقى هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة او دائماً بعض ب مادام ب ليس ب واللازم الذى ذكره المصنف يصاغ فى حيزية ممكنة موجبة وهى كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام وما قاله المصنف فى نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلازم الضرورة فى السكيات سواء كان الدوام مشروطاً او غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة إن كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً .

بمعروض ب (١) له بل إماماً وإملاً في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإملاً في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر وتقيض قولنا لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب مادام موصوفاً ب عارض له ج بل إماماً مسلوب عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب وتقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إنما يكون.

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض. الحقيقي للمشرطة الماروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالمشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل إنسان حيوان مادام إنساناً لا دائماً فكذب. هذا لا يجاب الكلي إماماً بأن يكون كل إنسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه إنساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه إنساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغماض. فقوله إماماً أي يثبت له ج دائماً في الكل أو البعض وقوله وإملاً في وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الأوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائماً وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإملاً في غير وقت الخ أي وإماماً أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الأصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها. في لازم النقيض لأنها داخلية في التي قبلها دخولا قريباً وهي صورة السلب وقت ثبوت صف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الأصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصار فكتفوا بنقيض الجزأين على الترتيد. طريقته أدق وأحوظ وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ما قال في العالبة

ج مادام موصوفاً بـ طارضا (١) له ب بل إما دائماً أو لا في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر وتقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوباً عن بعض ب مادام ب طارضاً له بل إما مسلوباً عن كله دائماً أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لـ كله دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فإن كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيةتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كنقيض الوجودى لا غير وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذ تقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بان كذب السالبة لا محالة وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى تقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقية (٢) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) عارضاً له ب توضيح لقوله موصوفاً ب وقوله بل إما دائماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة السككية الا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا في لازم تقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التردد بينهما كما هو في لازم تقيض السككية بل قالوا لا بد أن يكون التردد بين النقيضين في كل واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم تقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم بحيوان دائماً ما لو قلت كل واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً وليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادقا

(٢) الباقية أى من قضايا الممكن العامى وهى السالبة السككية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاصي تقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما ممتنع أن يكون.
أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لاشيء من ب ج بهذا الامكان
تقيضه ليس بالامكان لاشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق.
لإحالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض وتقيض.
قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان لاشيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو
ضروري أن لا يكون وتقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون.
بعض ب ج بل إما ضروري ايجابه لكه أو سلبه عن كله وهذا تمام القول في التناقض.

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء.
الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدا بالمطلقات
ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل إذا
صدق قولنا لاشيء من ب ج صدق لاشيء من ب ج وإلا فلية صدق تقيضه.
وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعني (١) ذلك البعض.

(١) فليعني ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود
الموضوع وتحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتيج الى تعيينه ليحقق
ثبوت الوصفين معا له لأن ما ليس معيننا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتريه
الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك.
أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو تقيض الاصل أن ذلك البعض
الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في تقيض العكس كما يقع في مثل
قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لوقات بعض الحيوان انسان.
تمكنك أن تفرض أن ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن
تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد.
بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون.
حيوانا وانسانا معا لإحالة

فهو بعينه ج و ب فيكون باء ما ج وقد قلنا لاشيء من ب ج هذا خلف وقد
عرفت فيها تقدم أن لا تكاذب بين الساب الكلى المطلق والايجاب المطلق وان
كان كايًا فكيف اذا كان جزئيًا فانه يصدق بالاطلاق لاشيء من الانسان بضاحك
مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان
ضاحك فليس ما ادعوه خلفًا بخلاف والقضية (١) التي ثبوت بعد التعيين وهي
قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد
عرفت أنا إذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنحنى به أن كل ما يقال له ج دائماً
أو غير دائم فاذا لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى بقواننا بعض ج ب
دائماً أن بعض ما يقال له ج دائماً أو غير دائم فهو ب دائماً فاذا عينا ذلك البعض
كان ذلك البعض بعينه دائماً ب وموصوفاً بكونه ج مطلقاً لا يدري أنه دائم
أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقاً لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى
وهي قولنا لاشيء من ب ج فهذا نقض ماتوهموه حجة مع ان الدعوى (٢)
في نفسها ليست صحيحة اذ يصدق ساب الضحك أو خاصة من الخواص الغير
اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق ساب الانسان عن الضحك

(١) والقضية التي ثبوت الخ من تنمة البيان لا بطلان ما زعموه وحاصله
أن اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعاً
وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعندما عينت الذات فقد
قضيت بأنها الذات التي ثبتت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائماً فاذا قلت
إنها جيم فانما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما وهو باء دائماً جيماً
بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لاشيء من الانسان
بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

(٢) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطابقة كمنه سمها هذا استدلال
على بطلان الدعوى بعد ان أبطل دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفى فيه
الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة موضوعها لا يمكن أن ينفى هو عنها كما
في لاشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض إلا لها وإذا عرفت هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري

وقد احتيل لصدق (١) هذا العكس حيلتان أما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخصيص السلب منه - بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصبح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين فانا إذا قلنا لشيء من بـ ج مادام موصوفا بـ ب كان دائما موصوفا به مادام موجودا أو غير دائم صح عكسه وهو لاشي من ج ب والحجة التي ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة إذا كانتا

(١) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله أما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي الخ ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب والخصتان تنعكسان عرفية لادائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور وإنما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال وإذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف الموضوع في جميع الأزمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما في جميع تلك الأوقات فيصدق العكس كذلك والا لصدق تقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض أفراد المحمول في أحد تلك الأزمنة لتعينه فيثبت له الوجودان في أحد هذه الأزمان وقد كان الأصل أن لاشيء من الموضوع بمحمول في جميعها ولنفرض الأصل لاشيء من الإنسان بذى ذنب مثلا على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجرى فيه ما ذكرناه وقوله والحجة التي ذكروها الخ يزيد حجة الافتراض التي سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في تقيض العكس وهي بعض بـ ج فهذه الجزئية إذا أخذت حيزية وأخذ الأصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بـ ما هو ج حين هو ب يناقض لاشيء من بـ ج مادام بـ

مأخوذتين عند إطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم هذه (١) السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجوداً فكذلك عكسها لا يكون ضرورياً في الكل بل مادام الموضوع موصوفاً بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائماً مادام موجوداً ففي عكسها أيضاً يكون كذلك ومثال الاول لا شيء من الأبيض بأسود أى لادائماً بل مادام موصوفاً بالأبيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فبعكسه كذلك أيضاً وهو لا شيء من الأسود بأبيض

(١) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أخذ على المفهوم العرفي بقوله ان لم يكن الخ خاصة ان ما كان دوام الساب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائماً بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته في الكليات فاذا كان الساب مشروطاً بدوام الوصف الضروري كان ضرورياً فيكون عكسه ضرورياً وهذا هو الشق الثانى المذكور في قوله « وان كان الوصف دائماً الخ » وقد يكون وصف الموضوع غير دائماً مادامت ذات الموضوع فيكون الساب المشروط به غير ضرورى فيكون العكس كذلك غير ضرورى وهذا هو الشق الاول المذكور في قوله « ان لم يكن موصوفاً بموضوعها الخ » وقوله « اذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً الخ » أى لو كان العكس ضرورياً لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضرورياً لانعكس الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضرورياً وقد فرضناه غير ضرورى لانه مشروط بما ليس بضرورى ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد ان يحقق أحكامه ويمحص عقائده فعليه أن يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه من علم الواقع

ومثال الثاني لاشيء من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشيء من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما السكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان اعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان اعم من الانسان. وأما أنه ينعكس جزئيا فبيانته بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما او لم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما عما يقال له ب وهو (١) محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق.

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق أن وصف الموضوع صادق على أفراد الفعل وهي مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورة أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتا بالفعل فذلك الفرد المبين فردا للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لاحالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فاذا صدق بكل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذى هو ذلك الواحد انسانا وإلا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الأصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لاحالة بهذا الدليل ولك أنت تقول إنه مطلق لأن المطلق يشمل الوجودى فيصدق عليه وسيبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى ويسلك لذلك طريقين سيدكرهما

والوجودى جميعاً لأن ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجسمية فكونه وجوديا لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لاحالة

مع أنا نبين بطريقتين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتقدمة (١) وهى إذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لا شىء من ج ب دائماً فينعكس لا شىء من ب ج دائماً وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكافية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم فى الكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لا شىء من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمنا ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكافية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء بما ذكرناه وخصص (٢) استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفا بما وصف به ورده عليهم متجه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها فى عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تمحلنا له عذرا سنذكره فى عكس السالبة الكافية الضرورية

(١) المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها. وتلك الحجة هى ترتب المجال على صدق نقيض العكس وإن لم يكن معه افتراض كما هنا

(٢) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أى أن الشيخ قرر هذه الحجة فى المطلق لكن فى نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضرورته أن يدوم الموضوع موصوفا بما وصف به فى الوضع كقولنا كل حيوان حماس بالاطلاق فان الحساسية فى الواقع وفى اعتقاد الحاكم ضروريا للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال فى الوجودى كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عذر الشيخ فى هذا التخصيص فيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضروري له كما ذكرنا من مثال الانسان والضاحك والمتنفس فأن الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضروري لا وجوديا محضاً يشتمل عليه واذا عرفت هذا في الكلى فاعرفه بعينه في الجزئي الموحب فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص

وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضروية فاذا قلنا لاشيء من ب ج بالضرورة وصدق (١) صدق لاشيء من ج ب بالضرورة وإلا صدق تقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفرضه (٢) موجودا

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تامة الشرط

(٢) فنفرضه موجودا أي نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض ان ثبوت الباء للجيم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فاذا صح هذا الفرض في شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج وقد قلنا في الاصل لاشيء من ب ج بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق تقيض العكس فيكون محالا فالعكس صحيح

وانما التجأ المصنف الى فرض ثبوت ب لج بالفعل لانه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفاله عند وضعه في العكس الذي يناقض الاصل فان وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانا له والجمهور يقولون إن الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة وإن القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للآخر أبدا فيكون النوع الآخر مسلوبا باعماله

فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه ج وب فذلك الجيم باء وذلك الباء جيم وقد قلنا لا شيء من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال إذ لو كان محالا وجوده كان مستنعا لا ممكنا

تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المطلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلا له بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس وللحمار فإذا لم يركب زيد إلا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة. لأن المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شيء من الحمار بمركوب. زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام وإنما يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد دائما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما في القضية ولا يعنون من « كل كاتب انسان بالضرورة » أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة الكتابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى أن الحكم إنما هو آت من أن الكتابة لا تكون بحال ما إلا لانسان وقد صرحوا بمثله وفي مثاهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع أن من الافراد الممكنة في ذاتها لمركوب زيد الحمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الحمارية وإنما اتفق لهم هذا المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة في القضية بهذا الاعتبار كاية في الصورة ولكنها في الحق شخصية فانك عند ما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشيء منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تتحقق فيه فما ذكره ليس من الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

وأما أفضل (١) المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجه في عكس الموجب الكلى والجزئى المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلى الدائم الذى لا فرق بينه وبين الضرورى في الكليات المفترقة بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئى الموجب المبين بعكس هذا السالب أعنى الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئى اذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسيها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشيء من ج ب دائما فليصدق لاشيء من ب ج دائما والا لصدق تقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الأصل الصادق لاشيء من ج ب دائما فيلزم صدق التقيضين وهو محال وهو إنما لزم من فرض صدق تقيض للعكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسيها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسيها فلو أنه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسيها للزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الأصل الموجب المطلق أو الوجودى قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودى من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق تقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسيها فتناقض الأصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسيها مبين بطريق الافتراض الذى ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسيها فلا يكون في

وأما السكلى الموجب الضرورى فينمكس جزئيا موجبا وبيانه (١) بالافتراض الذى ذكر فى المطلق العام لكنه ليس بضرورى بل هو ممكن عام فان المحمول

البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هى ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنهما تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ فى العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام فى النقيض من نوع الضرورى الذى بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هى الاطلاق والبيان له لا للامكان فى الحقيقة ولعموم غرض أفضل المتأخرين فى التخصيصسمى المصنف هذا لا اعتذار تمحلا وما ذكرناه من ملاذحظة أفضل المتأخرين هو الذى حمل المصنف على تأخير التحمل الى ما بعد كره عكس السالبة السكاية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذى ذكره.

أما على طريقة المصنف فالضرورى والدائم شىء واحد فى السكيات وهو الم يأخذ فى بيان عكس العال ب من الضروريات السكاية الا الافتراض وهو فعينه البيان فى عكس الدائم ولم يلتجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه بلو أخذ عكس الدائم فى بيان هذا العكس الأخير لم يارمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

(١) وبيانه بالافتراض بأن تتول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكأنك قلت كل ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيئا معيناً قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالنسانية بالضرورة وهى فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة فى ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية فى الموضوع لم تعتبر فى الماضى والحال فقط وإنما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممكنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تتحول محمولا تكون أعم جهة لهاى الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشىء المعين كاتب دائماً وبالضرورة عما اعتبرناه كاتباً بالفعل ويوتناقض

وبما كان ضرورياً لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضرورياً له مثل الإنسان للكاتب فإنه ضروري له وليس الكاتب ضرورياً للإنسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضرورياً للآخر كالإنسان والناطق والإنسان والحيوان وإذا كان العكس في بعض المواضع ضرورياً في بعضها ممكناً خاصاً كان يشتركان ما فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضاً

وأما السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فإن قولك ليس كل حيوان إنساناً صادق ولا يصدق في قولك ليس كل إنسان حيواناً وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب إذ يجوز أن ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعاً وذلك المنفي عنه لا ينفي عن هذا لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض لإلأله كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للإنسان إذ يصدق أن يقال لأشياء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الإنسان عن الكاتب والضحك فإن كل كاتب أو ضاحك إنسان بالضرورة . وأما في الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصاً بل عاماً في الممكنين جميعاً فإن المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فإنه إذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي مكان شئت فسمه ج ب بالامكان العام ، لا فليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وينعكس إلى لا شيء من ج ب بالضرورة وقد قلنا إن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وبما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالمعالية لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصاح أن تكون عكساً للسالبة المخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابها من الإيجاب إلى

السلب لكونها (١) من الممكن العامى
واعلم أن القانون الاعظم فى العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه
وربما أوهم الاخلال ببعض أجزائها تخلفا فى العكس اذ الصدق غير متحقق
فيه مثال ذلك أن نقول لاشيء من الحيطان فى الوتد ولاشء من البطاطيخ
فى السكين وهو قول صدق ويعتقد أن عكسه لاشيء من الوتد فى الحيطان
ولا من السكين فى البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض
أجزاء المحمول لأن المحمول هو فى الوتد وفى السكين لا الوتد ولا السكين وحدهما
فلنجعل جملة موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشيء مما
فى الوتد بحيطان ولا مما فى السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول فى العكس

(١) لكونها من الممكن العامى أى والممكن العامى اذا اقلب من
الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاصى فان السلب
والايجاب فيه بمعنى واحد فى الحقيقة

ثم اعلم ان المصنف قد اقتصر فى أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب
استعماله فى العلوم ولهذا سلك المصنف الذى رأيت فى البيان اما الجمهور
وخصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا فى القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن
الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف فى الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصرناها على استعمال عكوس القضايا فى بيان لزوم بعض
النتائج لقياساتها فى بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس فى نفسه يصلح ان
يكون من الأدلة وحده فيجوز ان تدعى دعوى وتستدل عليها بانها عكس لاصل
صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فانه
فى معنى لاشيء من الاله بغير الله وهو سالية كلية ضرورية معدولة المحمول
والمبرهن عليه بدليل الوجدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهى لاشيء
من غير الله باله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذ دليلا
على صدق عكسه وهو لا اله الا الله

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشرة فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الاهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة
والعلم بالركب لا يتم الا بعد العلم بامنه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا
المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني
والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك
بالبيان الشافي تخليق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها
والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده ايقاع التصديق بقول آخر غير
مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور
قريبة منه كالضمير (٢) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جهة ذلك
القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لذاته قول

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل

السادس عشر من هذا الفن

(٢) كالضمير الخ سيأتي للمصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن
تفسير هذه الالفاظ ولنعجل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه إما الظهورها
كما يقال في الهندسة خطأ ا ب و اج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان
وإما الاخفاء ككذب الكبرى كما يقول الخطابي فلان يكلم العدو فهو خائن
ولو قال وكل من يكلم العدو فهو خائن لاحس بكذبه والرأي هو مقدمة
توضع لاشعار النفس بأن شيئاً حاصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو قبيح أو من
الصواب فعله أو من الصواب تركه وذلك بما يستلقتها مضمونها الى معهوداتها
في الشأن الذي تقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الكلم وما يسمى بالحكم
كقولهم الخائن خائف والأمين آمن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن
شيئاً ثابتاً لا يصغى تبعه شيء آخر دائماً ثابتاً له كقولك هذه المرأة ذات

تأخر ققولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لا نغني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها إذا سلمت لزم عنها بتأليها قول آخر وقولنا لزم عنه يفصل بين القياس والاستقراء وما هو (١) معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس في الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما إذا بدل الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد زاد في الحد لفظة الاضطرار (٢) احترازا عن هذا ولا حاجة إليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم

لبن فهي اذن قدولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير أيضا ينظر فيه إلى أن أمر واحد يثبت لأمرين فيثبت أحدهما الآخر وأن أمرين يثبتان لشيء واحد فيثبت أحدهما الآخر فالاول كما نقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فالتا صفرار شيء واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكأن من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما نقول الشجاعت ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه لما ثبتت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكأن من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والذليل ونحوهما فان هذا قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لها أي أنها في تخلف اذا اختلفت المادة

(٢) احترازا عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس بلازم اضطرارا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة إليه فانه بمعنى عنه قيد لذاته اذ لزم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس لهيئة التركيب لذا تماثل بخصوص المادة كما ذكره

عنه الى أن يتمرن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأساً فمثل قولنا امسا ولب وب مساو لج ف (١) مساو لج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن ا مساو لج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن امساو لمساوى ج ومساوى المساوى مساو فيلزم، حينئذ أن ا مساو لج فالتقدير المذكور ليس قياساً (١) على هذا اللازم اذ لا يلزم، عنه لذاته وأما ما أورد بدلا عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه. رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهى. أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهى أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحذف وهى قولهم لذاته لا بالعرض وإنما يحتاج الى هذه الزيادة ان لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحتراز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذى ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصرح بها فيكفى قولنا لذاته احترازاً عنها دون أن يقترن بها الا بالعرض وهذا بيان ما ذكر في حشد القياس من الاحترازاات والحد الذى فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لم عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرارا

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهاني والجدلى والمغالطى والخطابى والشعرى بسبب اختلاف موادها لكن الصورة واحدة فيها جميعا وإذا كان لكل واحد مادة خاصة ويعمها جميعا صورة فالأخرى تقديم النظر فى العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولاً ولما كان النظر فى الاستقراء والمنال والضمير والدليل والعلامة والرأى والقياس الدورى وعكس القياس ورد المستقيم الى الخلف والخلف الى

(١) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أى ليس قياساً أقيم دليلاً على هذا اللازم لينتجه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وخذه

المستقيم وغير ذلك مما تعرفه (١) من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت أجزائه تسمى حينئذ المقدمات وأجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الجمالية اذا حلت الى أجزائه الذاتية بقي الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليس ذاتين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال وتتمثل للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود وتجرع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم اما أن لا يكون مذكورا هو ولا تنقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترائيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحا به بالفعل ولا تنقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما إن ذكر هو أو تنقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمساويين ولكنه فرد فيلزم أنه لا ينقسم بمساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه منقسم بمساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما اللفاظ التي ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي في كلام المصنف فلاحاجة الى الالة بمقتدبه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أى لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

والقياسات الافتراضية قد تكون من حمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فقدم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة من مقدمتين تشتركان في حد مشترك (١) المثال المورد في المؤلف يسمى حداً أو وسطاً وكل واحد من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا لحداهما والمحدث للأخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فما هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الأكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقتراحاً وما كان من الافتراضات يلزمه النتيجة لذاته يسمى قياساً وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلاً

وهذه النسبة بالقسمه الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولاً على الأصغر موضوعاً للأكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعاً للأصغر محمولاً على الأكبر أو محمولاً عليهما جميعاً أو موضوعاً لهما جميعاً لكن القسم الثاني وإن أوجبه القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج في ابانة ما يلزم عنه إلى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلان الآخران وإن لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بيئنا بذاته لكنه قريب من الطبع والفهم (٢) الذي يتبين قياسيهما قبل البيان شيء (٣) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشيء المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة

- (١) اشتراك المثال المورد اليه المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركين في المؤلف لهذا صبح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف
- (٢) الفهم بفتح فكسر السريع الفهم
- (٣) بشيء آخر متعلق بالبيان أي يمكن اسريع الفهم أن يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكلين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك للزوم بشيء آخر غير مجرد القياسين

وتشترك كلها في أن الاقياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراهها جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيها (١) نستثنيه وأما في الجهة فسنذكر أي المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وإنما مسمى أولالآن إنتاجه بين بنفمه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة السكلى الموجب والسكلى السالب والجزئى الموجب والجزئى السالب ولا ينتج السكلى الموجب الذى أفضل المطالب غيره . والشكل الثانى ينتج السالب والثالث ينتج وشرائطه في إنتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بأن تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب (٢) السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية وإنما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الصغر

(١) الا فيما نستثنيه سيأتى المصنف التصرح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان لايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أى بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتى في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثانى فان بيان الضرب الثانى من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن إحدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات (٢) ينقلب الساب فيها الى الايجاب وهى السالبة المحققة الموضوع كما طامقة اتى روعى فيها الساب بالفعل مع ملاحظة ان الساب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضا فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن الساب ينقلب الى ايجاب كما ان الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى ساب متى روعى عدم دوام الايجاب

تحت الاوسط بأن يقال (١) عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوفا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشتراط كلمة الكبرى أيضا هو ليتأدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان أهم من الأصغر وكان الأكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الأصغر

قرائنه المنتجة أربع لأن القضايا إما مهمة وإما شخصية وإما محصورة والمهمات في حكم الجزئيات فليستغن بها عنها، والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقيسة عليها فانك إذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيدا أبو بكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسى فان من كان بيننا له أن هذا أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بيننا له أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعتنى باثباتها بالقياسات هي المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الأربع اذا جعلت صغرى أمكن ان يقرن اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانان ستة عشر لكن الصغرى اذا لم يجوز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانان عن النتاج والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيات لا بالصغر الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقترانان أخرى عن النتاج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانان ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د
(الثانى) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء من ب د

(والثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج

بعض ب د

(١) بأن يقال عليه الخ بمنزلة لتعوير لدخول الأصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه إنما هو بدخول الأصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الأكبر على الاوسط كان مقولا على الأصغر أيضا في ضمن الاوسط

(الرابع) من جزئية موجبة وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا

شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم ان غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل ب د لأن الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثانى ليس كل دب فانها تصير صغرى الشكل الثانى لانها تنعكس جزئية وكبرى الثانى يجب ان تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراهوا اذا جعلت صغرى الثانى صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو انا انما قلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى لأن فيها الاصغر الذى يجب ان يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا (١) د عليه لم يلزم البتة

(١) وحملنا د عليه أى راعينا أن د هو المحمول على ب فى النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لأنه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثانى الذى رجع اليه الاقتران بعكس العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران ليس بعض د ب فيكون الداء محمولا فى النتيجة لاموضوعها كما فرض أولا ولا يمكن ان نقول إنه يمكن عكس النتيجة الى ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة فى الشكل الاول بالكبرى الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثانى الخ يريد انه لو صح هذا الاقتران فى الشكل الاول لزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثانى عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلى بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

من هذا الافتراض أن ليس بعض ب د فاذا إن انتج هذا الافتراض شيئا فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى والشكل الثاني لا يتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يرده الى الشكل الاول فيتضاعف العمل على ما في الشكلين ويتحقق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته ثم هذه الافتراضات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمتي القياس من جنس الاخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للآخرى في الجهة وتؤخر الكلام في المختلطات الى أن تفرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فاذا كانتا المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بينا إذا الا صغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه وأما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن فيها (١) كل ب ج بالفعل فاذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكما على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يبين تعدى ذلك الحكم الى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا ان الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه اذا قيل كل ج د فاما كان عنى به أن كل ما يوصف بج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفت في جانب الموضوع لكنه (٢)

(١) لأن فيها أي في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الضرورة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان في البيان الدوري ما تقدم الخ أي لكن تعدى الحكم الى ما هو اوسط بالقوة وان لم يصل في سهولة بيانه الى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج الى أن يبين بشيء آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيا نادوريا وإنما سميت بذلك لانك تدور عند البيان بين الاصغر والاكبر فأيهما ابتدأت به وصلت الى المطلوب فاما أن تقول اذا كان الاصغر مندرجا في الاوسط والاوسط محكوم عليه بالاكبر سلبا أو ايجابا كان الاصغر محكوما عليه بما حكم به على الاوسط لانه من مشمولاته واما أن تقول اذا كان الحكم بالاكبر إنا هو على الاوسط والاوسط حاول للاصغر فالحكم حينئذ يكون على الاصغر لا شتمال الاوسط عليه

وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج الى أن يبين بشيء آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيه فان الأكبر اذا كان ممكناً للاوسط الممكن للصغير كان ممكناً للصغير والصغير اذا أمكن أن يكون الاوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن امكان (١) الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما اذا كان الأكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للصغير فليس تبين جهة النتيجة بل يحتاج الى بيان وسنذكره في المختلطات

(١) امكان الامكان الخ أي الممكن لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشيء

وقد خالف المصنف رأي الجمهور هنا أيضاً حيث جوز انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأول وقد شرطوا فيها العملية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لان زيد الميركب بالفعل إلا الفرس فكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لان وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى العملية في الموضوع وان معناها ان كل ما لو وجد وكان بالفعل كذلك لا بقيد الماضي وانه عند التقيد كافي المثال تخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية

فقولك وكل مركوب زيد فرس بالضرورة غير صادق لانه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد عنوانا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقة يتيقن ان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنتج في الشكل

الشكل الثاني

الأول هو الذي فيه الأوسط محمول على الطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج لاسالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والایجاب وأز تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تنتجان فيه لأن الشيء الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان والمتفقين كالإنسان والناطق والنتيجة في أحد المثالين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تنتجان فإن الشيء الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الإنسان والفرس قارة وعن لسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لأن البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شيء محمول على كل موضوع الصغرى اعم (١) منه وقد يكون بعض شيء مساوب عن كله والنتيجة في إحداهما موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما إذا جعلت (٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لأن الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية

والمشهور (٣) أن المطلقين تنتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق

(١) أعم منه، كما تقول لشيء من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شيء مساوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كالو بدلت الحيوان في المثال بالصاهل فإن الصاهل مساوب عن كل إنسان هذا إذا كانت الكبرى موجبة فإن كانت سالبة فهي كما تقول في القياس كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) أما إذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شيء من الإنسان بفرس فإنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في الحالين سالبة جزئية (٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والدأمتين لأنها تنتج بلا نزاع

وأنما أراد أن ينص على ما قيل أنه ينتج وليس بمنتهج

أنه إنما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلاً وذلك لأن شيئاً واحداً كالتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لأحد الشئيين المتفقين كالانسان ويسلب بأحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب بإحدهما لأحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالنور والنتيجة سالبة فلا تتعين إذن من هذا التأليف نتيجة

وإذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه في الشكل الأول (الاقتران الأول) من كليتين في الكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من د ج ينتج لا شيء من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد إلى الضرب الثاني من الأول وتنتج ما ذكرناه ويبين أيضاً بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ب د أي مادام ب صادق تقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شيء من د ج ينتج من رابع الأول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شيء من ب ج وكل د ج ينتج لا شيء من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها إلى ثاني الأول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضاً لانه اذا لم يصدق قولنا لا شيء من ب د صادق تقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شيء من ب ج هذا خلف

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف ايضاً

(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس

عن جزئيتين لكنه يبين (١) بالافتراض والخلف أم لا افتراض فهو أن تفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئاً معيناً ونسميه ألفاً فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) ما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج الا جزئياً وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المتقدمتين كلية فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد منفقين أو مختلفين كسلب الإنسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الإنسان والحيوان عنه أخرى وإن كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران مختلفان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً جاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً كما تقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه إنسان ومرة ليس بعضه إنساناً وإن كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لا يجب إذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرر بقولك لا شيء من الفرس بإنسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال

-
- (١) يبين بالافتراض ذلك إذا روعي في العالبة عدم دوام السلب فإن ذلك يحقق الإيجاب أحياناً فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع
- (٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم الى كبرى القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

وينتج من المطلقتين والممكنتين (١) بخلاف الثاني وقراءته ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما في الاول لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية وهنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كلتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د لأنك اذا عكمت الصغرى رجع الى ثالث الاول ويبين بالتخلف أيضا وهو أنه إن لم يصدق بعض ب د وكان مطلقا (١)

(١) والممكنتين خالف المصنف الجمهور وهنا أيضا فانهم شرطوا فعليـة الصغرى كما شرطوا في انتاج الشكل الاول وبينوا ذلك بنحو المثال المشهور كما لو ارضنا أن زيدا يركب الفرس ولم يركب الحمار قط وعمره يركب الحمار دون الفرس فانه يصدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لأن كل ما هو مركوب عمرو حمار بالضرورة ومما سبق في العكس وفي الكلام على هذا الشرط في الشكل الاول تعرف مذهبنا وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيان لشيء واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئي اى في قضية جزئية وهى نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء أحيانا فيكون له حكمه ولو في بعض أفراده عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

(٢) وكان مطلقا طاء لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذى هو أعم الجهات لان الدليل يأتي فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء ب د بالضرورة لينتج من ثانى الاول لا شيء ... بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية

حاشا فنقيضه صادق وهو لاشيء من ب د دائما وكل (١) ج ب ينتج من ثاني،
الاول لاشيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كليتين والاكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج:
ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالحلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض

ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالحلف

(الرابع) من موجبتين والاكبرى جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض

ج د ينتج بعض ب د. ويبين بعكس الكبرى وجعلها (٢) صغرى الاول فينتج
بعض د ب ثم تعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة
المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس
الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية

سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه
بالعكس لأن الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست ضارت
جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه إما بالحلف ان كان من المطلق العام وهو
أنه إن لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل (٣) ج ب

لأن النتيجة في الشكل الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين.
أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانا نقول ان المصنف قيد هنا
بالمطلق العام لانه سيأتى يتكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص في آخر
فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا

(١) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى وتقيض النتيجة كبرى

(٢) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول

وكبراه هي صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدده من الثالث

(٣) كل ج ب كانت صغرى قياسنا فتجعلها صغرى لتقيض النتيجة

ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو ان تفرض بعض ج الذى ليس د ألفا فيكون لاشيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لاشيء من ا د ينتج (١) ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبعبارة بعكس الصغرى وبالحلف وبافتراض هذا بيان النتائج من المطابقات في الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فهما فكالتأليف من المطلقات لا يخالفه إلا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالحلف كان تقيض الضرورية الممكن العامي فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا من ممكن وضرورى ونحن نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قيامى الافتراض من وجودى وضرورى ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في اتناجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالحلف فنفرض الممكن العامي الذى أخذ تقيض الضرورية في الحلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم أيضا من الوجودى والضرورى

وربما يختلف في خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان بينى القياسة بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعى في نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والآخر

(١) ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل ولك أن تعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضيفها الى لاشيء من ا د لينتج بعض ب ايس د من الضرب الثانى من الشكل الاول

تأجل حمل فلو عكس لم يكن طبيعياً كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بحرثية فإذا عكست هذه السوائب خرجت عن النظم الطبيعى وإن كانت حقا وربما لا يلتزم قياس مع هذه إلا بأن يقرن بها قضايا أخر على نظم الشكل الثانى وكذلك إنما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أن يوضع بعض الأعم فيه ويحمل عليه الاخص فإذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الأعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن أفاضل الأطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل فى العلوم فالبحت عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة فى صناعاته هى المطلقات حفظه إذن خطأ

الفصل الثالث

(فى المختلطات)

واذ قد فرغنا من المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة ومن الممكنات أيضا فى الأول والثانى فلا بد من بيان الاختلاط بينها فيها أما إن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى وإذا كانت ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنها إذا قلنا فى الكبرى كل ج د أى كل ما يوصف بج كيف وصف به دائماً أو غير دائماً فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط إلا إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب إذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د ف (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائماً له مادام موجودا قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط فى الكبرى أن ج مادام موصوفا

يجب لا دائماً فانها تصير كاذبة فاننا إذا قلنا ان كل ج د لا دائماً بل ما دام ج حكماً
ان كل ج ليس دائماً ج وقد قلنا في الصغرى ان مما هو ج أى ب ما هو ج
هذا خلف

ولنتعقب ما قاله أما منعه اشتراط أن لا دوام في الكبرى فعلى الوجه فان
القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعامله ذلك بكذب الكبرى فليس
كذلك على الاطلاق في جميع الاعتبارات ووجوه الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد
الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو
ان يجعل اللادوام جزءاً من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لا دائماً فهو د وهذا
غير الوجه الذى ذكره فانه جعل اللادوام جزءاً من المحمول اذ قال وكل ج د
لا دائماً بل ما دام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولا جله كذبت
الكبرى فاننا جعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائماً وجعلنا
ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لا دائماً إذا جعلنا الحمل غير دائماً بل
مشروطاً بدوام الجيمية تفبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا هدم دوام
الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائماً فان ما جعل شيئاً ما غير دائماً بسبب مساوقة
ذلك الشيء إياه لا محالة فهو في نفسه غير دائماً وأما في الوجه الذى جعلناه
جزأً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج
لا دائماً بل تحكم بالدال على ليس دائماً ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع
وجود موصوف بج دائماً لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان
محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا
يلزم منه نتيجة

فاذن الوجه أن يقال لا ينبغي أن يشترط لا دوام الجيمية في الكبرى
لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط. وأما
ضروب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط في الشكل الثانى فنتيجته ضرورة أبدأً أما إذا كانت

المطابقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق ، وأما إذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لأن د إذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وهي لأحدهما بالضرورة والآخر لا بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مبانة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تلتصقات وكذلك (١) الموجبتان ولكن يشترط أن تكون المطابقة وجودية فإن كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا (٢) يتألف قياس من سالتين أو موجبتين كما لا يتألف إذا كانت السالبتان الموجبتان ضروريتين،

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع إلى الأول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع إليه بعكس الكبرى ألا يرجع إليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك في اقترانين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذي هو ج

(١) وكذلك الموجبتان أي وتنتجان سالبة أيضا لانه إيجاب صوري وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فإن شيئا واحدا قد ثبت لأحد الأمرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما ثبت لا بالضرورة قد سلبت فيه الضرورة التي كانت وصفا للثبوت الأول فتكون إحدى المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة وللآخر بجهة تماينها فإذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم توجد في إحداهما تنافي به الأخرى لجواز اتفاقهما في حالة ما لو كان صدق المطابقة عند تحقق الضرورة وإنما يكون التنافي حتما إذا كانت المطلقة وجودية أحذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

وليس (١) د ا فيكون لاشيء من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شيء من ا د فليس بعض ب د ولا شك ان العبرة في الجهة لقولنا لاشيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس

(١) وليس د ا هذا إذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولا شيء من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لاشيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لاشيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي تقى عنه د في تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا إن جهة النتيجة هي جهة لاشيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لانا نفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة ولنسمها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسنا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم أن هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة الكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذه الكبرى وهي كل ا د هي بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

الكبرى للصغرى (١) لأنها تصير الكبرى الأولى فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا يبان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضروري في الأول كانت النتيجة تابعة للكبرى فإن كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي وإن كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية (٢) إن كانت الضرورية موجبة لأنه إن لم يكن ممكناً أن يكون كل ب د بالضرورة.

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لان في قوله وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى إذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الأول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغراه كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الأول ونتيجته تابعة للكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هنا هي صغرى القياس المستدل على إنتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الأول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الأول في نتيجته وهي بعض د ب في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لابد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الأول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغراه احتجاجاً بأنها تصير كبرى الأول

(٢) حقيقية أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لأنه إن لم يكن ممكناً أن يكون كل ب د يريد أنه إن لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فليصدق تقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل

ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا أن يكون ب ك ج ولكن هذا ليس بخاف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة هامة فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة هامة فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطابقة والحق أن النتيجة ضرورية أبدأ لا نأذا قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائما د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا (ب) اذ قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وان لم يكن (أ) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند انصافه بج بل اذا صار ج كان موصوفاً بد قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة وايضاً لا نه ليس بمحال بان يصير ما هو باهوى ج جيباً بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بج بالفعل بل دائماً قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركاً وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لاحق ما حصل كونه متحركاً بل دائماً مادام ذاته موجوداً وقد قدمنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الافي

عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكناً في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس تقيضاً صحيحاً للنتيجة الممكنة الخاصة وإنما هو تقيض الممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما تقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الأمرين إما ضرورة الإيجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

(أ) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين ج ود أو التنافي بينهما ليس من جهة وصف ج وإنما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتي ج ود في أي فرض تحققت فما يكون ج بالقوة فهو واحد مما تتحقق فيه هذه الطبيعة اذ ليس بمحال ان تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين

المادة (١) الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال وأما اذا اختلط مع الاطلاق في هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٢) الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة وتقرن (٣) بها الصغرى الممكنة

(١) الا في المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة بأن معناها يجوز أن يكون ويجوز ان لا يكون فهي موجبة في قوة سالبة أيضا وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها ضروري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فمعناه أن ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الايجاب حاصلًا وقتا ما فيكون الباء جها بالفعل فسالبتها في قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٢) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ في البيان بالقياس الذي تكون كبراء الوجودية موجبة. فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٣) وتقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على ان تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال وان كان هذا الفرض كاذبا لانها في الاصل ممكنة اذ ليس يلزم من كذب شيء ان يكون محالا

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ
فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب
الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد
لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن
يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتيجته فان كانت
محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية
لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرا في
النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود
فعلما أنه لزم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع
ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د وتقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها
وجودية فيلزم (١) بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري
هذا خلف

فاذا فعلنا ذلك وجد معنا قياسا من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود
وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع
الكبرى في الشكل الثالث في اختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة
محالة لان كبرى القياس الممتدل عليه وهي مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود
فقولنا ليس بعض ج د أخص من تقييدها فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتماع
النقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف
صحيح ولا افرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال
بالبداهة وما ليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هي لازمة من
فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون
هي الكاذبة

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الشكل الثالث هكذا كل ب
ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي
والضروري تتبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق

ويجب أن يثدكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودى فى الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس (١) لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلهذا سها فى هذا الكتاب

(١) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودى على رأى أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين إما انسلب الضرورى أو الايجاب الضرورى كان الدليل المتقدم جاريا فى الوجودى كما هو جار فى الممكن بغير فرق فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح فى الواقع لأن نقيض الوجودى هو لمرددين الدائم والضرورى وقد سبق للمصنف فى باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين فى الاشارات لرأيه فى نقيض الوجودية وقال « إنه حكم فى الاشارات بأن الايجاب أو السلب ضرورى وقد توافقت النسخ التى شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه » فإذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضرورتين فلا يجرى الدليل المتقدم فى بيانها لأنه فى حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس فى الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودى فى الشكل الثالث وهو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتى قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التى هى كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لأن النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام فى الجزئى لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضاً الأحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لأنه أخذ فيها عدم الضرورة ذهى من الواحق التى تثبت أو تنفى للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يتعدى الى ما له ذلك الوصف بالامكان كان تقول اكل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات فى الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان أن يقطع المسافات فى الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات فى الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات فى باب التناقض فإذا عباراتها « فإذا قلنا كل ج ب على الوجه الذى ذكرنا (أى وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أى بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسى « وفى بعض النسخ أى بل إما دائما بعض ج ب أو مسلوب عنها كذلك والعجيب هو الاخير

فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودى على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أممكنك. نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطاق الامى يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه. وتارة ممكنة خاصة والعام لهما جميعا هو الممكن العام

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثانى فاذا اختلط مع الضرورى فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو إحداهما موجبة والاخرى سالبة وبيانه (١) كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضرورى في هذا الشكل وإذا اختلط مع المطلق وكان مما (٢) ينعكس فيكون منه قياس اذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة

وحده لأنه نقيض الوجودى اللادائم والأول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو انما وقع من النساخين (١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد اذا أثبت لشيء بالضرورة ولاخر بالامكان الذى لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت لهما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشئيين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أى كان المطاق مما ينعكس وقد سبق أن مالا ينعكس منه هو السالب الذى لم يؤخذ بمفهومه العرفى أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذى وضع معه أو لم يخص بزمان معين. في الماضى أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفى أو خص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنهه في الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنهه في الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى وكانت الممكنة خاصة

فتكون المقدمتان سالبتين

فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس
فلا شيء من ب د بالامكان (١) الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة
في العكس وإن جاز اشتغالها على الضرورة وهي التي يجوز (٢) دوام اتصاف
موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانها بالعكس
والرد الى هذا الاختلاط من الاول

الضرب الثاني لاشيء من ب ج وكل د ج انعكس الصغرى ونجعلها كبرى
نترجع الى الاول فينتج لاشيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما
لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٣) الا بحيلة وهي أن يقلب الى
الايجاب فانه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي الموجب

فيجوز أن تكون موجبة وأن تكون سالبة لان سالبها في قوة الموجبة أيضا
فإذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وإنما شرط أن
تكون الممكنة كذلك لأنها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة
إن كانت سالبة

(١) بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما

(٢) وهي التي يدوم اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلحظ
فيها أن الحكم إنما هو منوط بوصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك
فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضرورة فالنتيجة حينئذ تكون سالبة
ممكنة عامة لأنها ترجع إلى الاول بعكس الكبرى كنفسها وهو يفتح الممكن
العام من هذا الاختلاط

(٣) لا ينعكس الا بحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة
فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل
العكس المنطقي المعروف فقد نقاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل
هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة
لخالفه القضيتين في الكيف وإنما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا
أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة

فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة نارة سالبة ضرورية وقارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس .

الضرب (١) الثالث كالاول الا أن نتيجته جزئية والرابع (٢) لا يمكن (٣) بيانه بالعكس كما عرفت ولا بالاقتراض لان نتيجة (٤) أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الاخرى

وأما الممكنتان فيتألف منها قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك

(١) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالاول أى في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة في العكس وإلا كانت من الممكن العام المالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صفراء كذلك

(٢) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صفراء مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٣) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتتركب

القياس من جزئيتين

(٤) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنا في الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل اب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

بالعكس فيها يرجع الى الاول بعكس واحد وأما فيما (١) يرجع إليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة هامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة هذا (٢) الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العامي إن كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة إلا في موضعين (أحدهما) إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٣) ممكنة أما الشكل الثاني

(١) وأما فيما يرجع إليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والقرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الأولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٢) هذا الاختلاط يريد الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وإن اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٣) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو هامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

بملاقياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنتين
ولا عن ممكنة ومطلقة الا أن تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت
المطلقة عن معنى الضرورة والافممكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري
والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو
سالبة وموجبة إلا أن يكون المطلق عاما فاختلف الكيفية حينئذ لا بد منه
وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الرد الى
الاول الا في مضمي الاستثناء في الاول. هذا تمام القول في المختلطات وتم
بتمامه القول في صورة الأقيسة الحملية من جهة الاقترانات

الفصل الثالث

(في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك)
قد بينا انقسام القضايا الى الحملات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة
والمنفصلة وكما أن من الحملات ما يصدق به بغير قياس ومنها ما ينتقر التصديق
به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحملات قد تنتج عن
قياسات حملية وقياسات شرطية ايضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية
سواء كانت مقدما لها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات فاذن ههنا قياسات شرطية
لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج
وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركبها
والحقيقي منها وغير الحقيقي وايجابها وسلبها وحصرها وإهمالها مع الاشارة الى جهاتها
وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الحملية
في أن كل واحدة منهما قوله جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء إلى شيء
لكن النسبة في الحملية أن الثاني فيها هو الأول وفي الشرطية ليس كذلك
بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف
الحملات إنما هو من المفردات أو ما هو في حكم المفردات وأما تأليف
الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها

قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعماد فيها
فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعها قضية يمكن فيها
التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون حليلات والمؤلف منها
هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أمثالا لها. أما المتصلة
فقد تكون مركبة من حيلتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.
وقد تكون مركبة من جملة وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبها من
الجملة والمتصلة وليكن المقدم جمليا كقولك ان إن كانت الشمس علة النهار فكلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني كقولك جمليا ان كانت كلمة
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأما تركيبها من الجملة
والمنفصلة والجملي هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما
فردوا. مثاله والجملي هو الثاني قولك ان كان هذا إما نياضا وإما سوادا فهو
لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون
مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض
الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن
المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما أن
تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا
كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان
كان زوجا فليس بفرد

وللمنفصلة أيضا بآراء كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الجمليتين فكقولك
إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيبها من
المتصلة والجملية كقولك إما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة وإما أن
لا تكون الشمس علة النهار وتركيبها من المنفصلة والجملية كقولك إما أن
يكون هذا إما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا وتركيبها من المتصلتين
كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن

يكون قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بوجود وتركيبها من المنفصلتين كقولك أن نله تكون هذه الحمى إما صفر أوية وإما دموية وإما أن تكون هذه الحمى إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية في القوة كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون شوا وب وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فبه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالى لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة، فان قولك ان كان مجنوبا فبه حمى كلام تام وكذلك لو قامت بدله فبه سعال يابس وكذلك غيره من الأجزاء

وأما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى للمقدم واتصاله به ومتابعته آياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسواء متغيمة (١) وليس السلب فيه

(١) متغيمة يقال تغيمت كما يقال غامت وغيمت

(م - ١٢ - بصائر)

أن يكون المقدم أو التالي سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة
 كقولك إذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم
 عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب في المنفصل هو الدلالة على
 وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا
 وإما أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أى القضية
 القائلة هذا العدد زوج عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد
 بإدخال حرف السلب على كل أجزاء القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف
 الانفصال لا بعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم أبيض أو متحركا فقد رفعت
 المباينة والانفصال بينهما فاما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على إحدى
 القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون
 العدد زوجا وإما أن لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك
 يده فانهما موجبتان وان اقترنا حرف السلب بكل واحدة منهما في أحدهما لثالين
 وبواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقة وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقي هو ما يقتضى وضع المقدم
 لذاته أن يتبعه التالي سواء كانت علة له أو معلولا لا يفارقه أو متضايفا أو كاذبا
 معلولا علة واحدة وغير الحقيقي هو الذى يصدق الحكم فيه بالتالى مع صدق
 القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما إذا قيل كلما كان الإنسان
 ناطقا فالخمار ناهق فليس هذا حكما بمناسبة التالي للاول بسبب ان التالي من موجبات
 المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتفاق
 والموافاة ومثل هذا لا فائدة فيه فى العلوم فان الذهن اذا سبق فعلم وجود التالي
 ولم ينتقل إليه عن وضع الاول إما بديهيا أو بنظر فلا فائدة لوضع المقدم فى انتقال
 الذهن منه إلى التالي

والحقيقى لا يشترط فى صدقه صدق أجزاءه بل ربما كان جزاءه كاذبين بل الشرط

أنه إذا وضع الأول لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت
والخمسة زوجا فهي منقسمة بمتساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالى فيها المقدم
مهما وضع المقدم لكنه محال فى نفسه لا يتصور وجوده فلو أمكن وجوده
وتصور فى نفسه للزمه التالى

وأما المنفصل الحقيقى فهو ما يراد فيه بما أن الامر لا يخلو عن أحد الأقسام
ولا تجتمع فيه ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا
العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا يتصور
اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقى فتقسمان (أحدهما) الذى يراد فيه بلفظة إما المنع من
الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك فى جواب من يقول هذا الشئ حيوان شجر
ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا أى هذان لا يجتمعان
فيه وليس المراد به أن الشئ لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجاد فانه ليس
بحيوان ولا شجر والقسم الآخر هو الذى يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو
للمنع من الجمع مثل قولك حين يقال هذا الشئ نبات حيوان إما أن لا يكون
نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أى إما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا إذا قلت
انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا إذا قلت انه حيوان ولا يخلو
الشئ عنهما جميعا أى عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان
بأن يكون جادا فيجتمع فيه العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر
فيه قسم ولازم نقيضه إذا كان ذلك اللازم أعم من النقيض كما إذا قلت إما أن
يكون زيد فى البحر وأما أن لا يغرق فتقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون
فى البحر وهو نقيض للقسم المورد فى الاتصال لكن هذا اللازم أعم من
هذا النقيض فان من يكون فى البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع
مثل هذا الاتصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع ولا يتصور خلو الشئ
عن الـكون فى البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون فى البحر
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشئ

عن كذا وكذا أى أيهما لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود فى الأول من هذين القسمين وأيهما (١) كان لم يكن الآخر وهذا غير موجود فى الثانى منهما. وأما الحصر والاهمال فى الشرطيات فليس كليتها ان يكون المقدم أو التالى كلياً بل الكلية فى المتصلات أن يكون الاتصال كلياً أى محكوماً به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفى الانفصال كذلك ينبغى أن يكون الانفصال كلياً أو محكوماً باتصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له واللفظ الدال على الايجاب الكلى المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب الكلى المنفصل قولنا إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلى المتصل قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المتعمل أيضاً للسلب الكلى المنفصل

وأما الجزئية فهى أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وإن كان المقدم والتالى كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئى المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئى المنفصل والدال على السلب الجزئى المتصل ليس كاملاً وعلى السلب الجزئى المنفصل ليس دائماً

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية الجزئية مثل قولنا إن كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس اذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ا ب ويكون (٢) ج د وهى من المنفصلات فى قوة قولك إما أن

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تنمة معنى لفظة لا يخلو

(٢) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حتى وأنا حى وكفى الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فعنى هذا إما أن لا يهضم حتى فأبقى حياً وإما أن لا أكون حياً فانه يهضم بعد موتى وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمناً وإما أن لا يكون

ألا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك ان كان ا ب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يكون (١) ا ب وهي من المتصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د (ا ب) وقريب من هذا قولنا ليس (٢) بكون ج د إلا و ا ب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلي .

وقد تستعمل صيغة لما فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازما من تسليم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازما من تسليم عدم المقدم .

وأما الجهات فاذا أردت اعتبارها في هذه القضايا ففي المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة أجزاء القضية كما كان في الايجاب والسلب والسكائية والجزئية فالمتصلة السكائية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيهما دائما مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وأما الوجودية السكائية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو

مؤمن ان سرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وأنا اما مهضوم الحق واما حي أي لا يجتمع هضم حتى وحياتي

(١) أو يكون ا ب كما تقول لا يكون الاصل في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة اما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المتصلات أي لا تخلو منفعة من أحد السلبين لانه ان خلا منهما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله الى المنفصل يخرج به الى ما لا يكاد يفهم (٢) ليس بكون ج د الخ يصح أن تمثل له بالمثال السابق بأن يقال لا يكون الاصل في البلد الا ويقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حاة وهو مسخوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده الى الاتصال تكلف ظاهر

متنفس^١ وكلما طلعت الشمس فهي توافي السموت وأما الاتفاقية فبها الضرورة
فما فيه دوام التالى مع دوام المقدم وأما الوحودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع
ومع (١) ذلك توجد مع كل وضع قربا لم توجد لانه إذ لم يكن لزوم ولا دوام
فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيهما فربما لم يعرض التالى الذى لا دوام له ولا لزوم بل
يكون ممكنا عروضا فاذن جهة الامكان إنما هي فى المتصلات الاتفاقية وجهة
الوجود فى اللزومية وجهة الضرورة فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفت فى الجمليات فقولنا كلما كان تقيضه « ليس...
كلما كان » وتقيض قولنا دائما إما وإما « ليس دائما » وتقيض ليس البتة « قد
يكون » فى المتصل والمنفصل

وايراع فى التناقض اتحاد القضيتين فى المقدم والتالى والجزء والكل والزمان
والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل
وأما العكس أما فى الاتصال فهو جعل التالى مقديما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية
ونقاء الصدق والكذب بحاله فمعكس السالب الكلى سالب كلى وعكس الموجب
الكلى موجب جزئى وعكس الموجب الجزئى موجب جزئى ولا عكس للسالب الجزئى
وأما الانفصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز
أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

الفصل الرابع

فى القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين جملى ومتصل والشركة فى المقدم
أو فى التالى أو بين جملى ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولسنا نؤثر استيفاء الكلام
فى هذا الاقترانات بأمرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين اتجاهاه الا بكافة
شديدة ولا يليق بالختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب

(١) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان
زيد الكاتب متحرك الأصابع

من الطباع السامية انتاجه فمن شاء الوقوف على جميع هذه الافتراضات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وإن أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الافتراضات كتابا جاءها للمألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أى في مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحملات لأنه إما أن يكون المشترك فيه تالى احدها مقدما الأخرى وهو الشكل الأول أو تالى المقدمتين جميعا وهو الشكل الثانى أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الحملات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الأول وكلية الكبرى وكون احدها سالبة فى الثانى وايجاب الصغرى وكون احدها كلية فى الثالث والنتيجة فى جميعها شرطية والأول ينتج الكلين والجزئيين جميعا والثانى لا ينتج إن سالبة والثالث لا ينتج إلا الجزئية وتشارك الثلاثة فى أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراهها جزئية

ومثال الأول كلما كان ا ب فح د وكلما كان ج د فه ز ينتج كما كان ا ب فه ز وعليك أن تعد ضروبه الباقية، ومثال الثانى كلما كان ا ب فح د وليس البتة إذا كان ه ز فح د ينتج ليس البتة إذا كان ا ب فه ز وعد ضروبه الباقية بنفسك. ومثال الثالث كلما كان ا ب فح د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قد يكون إذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الحملات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيةتين منها قياس إلا أن تكون الشركة فى جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الأول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا وكل زوج فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد فقط واما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا

العدد إما فرد واما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد
وأما الاقتران الكائن بين المتصل والحملي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون
الاشتراك بين تالي المتصل والحملي لا يبينه وبين المقدم ولنضع الحملي أيضاً أولاً
مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة

الأول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الحملي وشروطته في
النتائج إن المتصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والحملي كلياً
كالحال في الحملات والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة
التالى والحملي لو انفردا مثالة إن كان a فكل c د وكل d ينتج إن كان a
فكل c د وعد ضروريه بنفسك

الثانى أن يكون الاشتراك في محمول، التالى والحملي وشروطه إن كانت المتصلة
موجبة كما قيل في الثانى من الحملات من كلية الكبرى وكون الحملية أو التالى
سالبة له إن كان a فلا شئ من c د وكل d ينتج إن كان a فلا شئ من c د
الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والحملي وشروطته إن كانت
المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحملات من كون التالى موجبا وكون
إحداها كلية مثاله إن كان a فكل c د وكل c د ينتج إن كان a فبعض d
وأما إن كانت سالبة فيحدث أشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لا نذكرها
ولنضع الحملي مكان الصغرى فيحدث أيضاً أشكال ثلاثة والشروط فيها إن كانت
المتصلة موجبة ما ذكرناه وإن كانت سالبة فهى من جملة ما لا نذكره

الأول كل c ب وإن كان a فكل b ا ينتج إن كان a فكل c ا
الثانى كل c ب وإن كان a فلا شئ من a ب ينتج إن كان a فلا
شئ من c ا

الثالث كل c ب وإن كان a فكل c ا ينتج إن كان a فبعض b ا
وأما الاقتران بين المنفصل والحملي فإن كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع
ما ذكر على من هاج الأشكال الأولى وهو أن تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء
الاتصال كلاً وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إمانيات

أوجاد أو حيوان فكل متحرك إما نبات أو جاد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج

وان كانت الجملة كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وإن كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحد منها محمول على حiale والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع حمليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والحمليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حد هو الموضوع ولكل حملى اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة حملية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المناشرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جادا وكل حيوان جسم وكل جاد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم وقد يكون منه (١) على سبيل الشكل الثانى والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات ما هو الشرط بين الحملين فى الثانى ولا يكون (٢) على سبيل الشكل الثالث الا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون المشتركة فى كلى أعنى أن يكون فى أجزاء الانفصال أو أجزاء الحمليات كلى يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه وان كانت الحمليات الكثيرة لا تشترك فى محمول واحد فالشرائط بعينها

« ١ » على سبيل الشكل الثانى فتقول فى المثال بعد المنفصلة ولا شىء من العقل بحيوان ولا شىء من العقل بنبات ولا شىء منه بجاد وينتج لا شىء من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال إما أن يكون العامة غافلين وإما أن يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون فى غفلتهم وأولياؤهم مذنبون فى غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون فى غفلتهم ينتج بعض الغافلين مذنبون فى غفلتهم

ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لا عدم الاجتماع (١) وموضوعها موضوع المنفصلة ومحمولات الاتصال هي محمولات الحملات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وكل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد إما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين وإن كانت الحملة واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الحملة بدل (٢) موضوعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمتفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداها لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة مثاله إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج عو وجهين إما متصلة هكذا فإن كانت الشمس طالعة فلايس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الاتصال والتالي كليا موجبا ينتج انفصال على الباقي من اتالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله إن كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد ظما زوج وإما فرد ينتج انه إن كان هذا الشيء كثيرا ظما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فنثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل اما في المقدم أو التالي وهذا

(١) وموضوعها أي موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات

الاتصال أي في النتيجة هي محمولات الحملات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل

زوج ينقسم بمتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بمتساويين فقد

حذفت موضوع الحملة وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأتيت

بمحمول الحملة مكانه فيها

القدر من الانتزاعات الشرطية كاف في هذا الكتاب
وربما يعترض فيقال لاحاجة إلى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية
وان لم تكن كلها بيينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحملات
بأن يقال في المتصلة ج د لازم اب وفي المنفصلة معاندة والاكتفاء في بيانها
بالاقيسة الحولية فجوابه أنا لو كنا نخفف عن انفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير
القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل
الاول الناتج للمطالب الاربعة بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذا
الموجبات يمكن ردها الى السوال والسوال الى الموجبات المعدولة لكن لم
نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكال الصناعة
وكفاء عن تغيير القضاء عن وضعها الطبيعي فما بالناس تؤثرهنا الاختصار والجمود
على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع
مع أن مقصده دنا أن نهد طريقا الى نتاج الشرطيات من حيث هي شرطية
والاقيسة الحولية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطية فبيان بهذا
فماد هذا الاعتراض

الفصل الخامس

في القياسات الاستثنائية

واذ فرغنا من القياسات الافتراضية حملها وشرطها فخير بنا الاقبسال
على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو
مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية لاحالة والآخرى استثنائية فيستثنى
أحد جزأى الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى
من جزأى الشرطية حملها كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان شرطيا كانت
شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم يفتح فيها الا استثناء عين المقدم أو نقيض
التالى أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالى فغير ناتج وعين المقدم اذ استثنى
ينتج عين التالى مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه

حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت فى مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالى وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالى اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالى والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها الذهن قضى للزوم أمر ما منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب فيج د هو أن ج د لا بد منه عند وجود ا ب وان ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لا بد منه عند وجود ج د أولاً لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجباً من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا فى الشكل الثالث بأنه قد ينتج كلياً ان كان المحمول فيه مساوياً للموضوع وحكمنا فى الثالث والرابع من الأول بكلية النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساوياً للمجمول وحكمنا بانعكاس الكلى الموجب كلياً أيضاً فى بعض المواد المتماوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهى التى تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقى أو منفصلة سالبة من البواقى مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو

زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما تقيض البواقي وهو أنه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرد أول ولا مركباً أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وإن استثنيت تقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وإن كانت الأجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لأن رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل لا يفيد لأنه إن كان الغرض (١) هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وإن كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فإن كانت مانعة الخلو فينتج استثناء التقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر

(١) إن كان الغرض هو ما وضع الخ أي إن كان المطلوب من القياس هو ما تضعه من الأجزاء فما يوضع منها ليس مستفاداً من القياس لأن ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة من القياس بل هي إما بديهية أو معروفة من طريق أخرى وإن كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فما يرفع غير متناه وما لا يتناهي لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الأجزاء الغير المتناهية لا وجود لها إلا في الفرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فإن مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الأجزاء ثم إذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الأجزاء ومن استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما يرفع لأنه حاصل في التصور اجمالاً فإذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة

ونعني بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد من الماء لم تلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فما (١) يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحد (٢) جزأيه فقط كجزء الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الأصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك إن كانت المنفصلة عن سالتين فحكم النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للأصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا وإما أن لا يكون جمادا فتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جماد وتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جمادا فاستثناء نقيض (٣) الجزء الموافق لجزء الأصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

-
- (١) فما يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل كما في قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فإن لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعة الخلو السابقة « وهو في الماء » هو الجزء الأول فاذا رفعت لا يكون يغرق أي بأن غرق نتج الثاني وهو أنه في الماء وإذا رفعت أنه في الماء نتج الأول وهو لا يغرق
- (٢) وما أحد جزأيه فقط كجزء الأصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالموافق هو « لا يغرق زيد » والمخالف هو « هو ليس في الماء » فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو أنه في الماء وإذا استثنيت عن المخالف فقلت إنه ليس في الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق
- (٣) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو « لا يكون نباتا » ونقيضه أنه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج أنه ليس بجماد وهو نقيض المخالف الذي هو « هو جماد » وقس البقية

وإن كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العيين تقيض الآخر ولا ينتج استثناء تقيض شيئاً كما إذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو تقيضهما . واعلم أن القياسات المنفصلة إنما تتم بالمتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها لفظة لا يخلو فكأنك قلت فيها إذا لم يخل الأمر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها اضمار إذا صرح به عادت إلى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زبد في البحر وإما أن لا يكون فإن لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فأضمر فيها تقيض يكون وأورد لا زمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد إلى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضاً تقديره إما أن يكون نباتاً وإما أن لا يكون فإن لم يكن فيمكن (١) أن يكون جماداً

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس إلا من مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة إلى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون إلى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فإن كانت إلى كليته فإنما تكون بأن يلزم المطلوب وضع شيء أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وإن كانت النسبة إلى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وإنما يكون ذلك بأن يوجد شيء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لأحدهما ويوجد للآخر له أو يسلب عنه، أو يوجد لأحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما

(١) فيمكن أن يكون جماداً فالجماد أخص من النقيض المضمر وفرد من

أفراده ولهذا لا يجتمع مع النبات

ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الحولية للثبوت من مقدمتين ويمكنك ترد هذا (١) الاعتبار الى الشرطيات الاقترانية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفى ذلك في نتائج المطلوب لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد ليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سيقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوقها (٢) ومقدمتا القياس اذا لم تكونا بيئتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختلط (٣) بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا وستعرفها ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه . والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه

(١) ترد هذا الاعتبار الخ أي يمكنك أن تجري هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترانيات الشرطية كما جرى ذلك في الحيات

(٢) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد مما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمتي القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان

(٣) اختلط بهذه المقدمات أي ربما وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها وبينهما كما ستعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجةه وهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لكن هذا انما يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكذا أنه استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة إِبصار الأعشى وإذا استعملت (١) المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه.

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى النخ حاصل ما قاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قولنا « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فينتج منه « النهار موجود » ويجعل جملة « ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف إنه تكلفه فالتصليتان مقدمتان لقياس اقترااني شرطي من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجعلها مقدمة لقياس استثنائي وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقترااني وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير ان النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

وهو أن تستعمل المقدمتان جميعاً للقياس الاقتراعى الشرطى المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالى احدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثانى وحيلته تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لاحالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير وجود النهار

الفصل السابع

فى قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذى يثبت حقية المطلوب ببطالان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراعى والآخر استثنائى وصورته (١) « وليكن المطلوب ان كل ا ب هى أنا فقول ان ب لم يكن كل ا ب فليس

(١) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذى ذكره ليست بملتزمة فى قياس الخلف والا لما تأتى له التفصيل الآتى فى قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى فى اقتراعى الخلف حتى ينتج المحال من أى شكل من الاشكال سوى الاول فى المطلوب الموجب الكلى وعلى الترتيب الذى ذكره فى هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائماً تالياً فى صغرى الاقتراعى الشرطى والمقدمة الصادقة كبرى فى هذا القياس فيكون للنقيض صغرى فى التأليف دائماً فلا يأتى التفصيل الذى يذكره

وانما قياس الخلف الحقيقى هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لانتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالى هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب لك مثلاً فى الاستدلال على المطلوب الكلى الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعندنا مقدمة صادقة فى صغرى القياس

كل ab وكل $ج ب$ مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحملية ينتج ان لم يكن كل ab فليس كل $ج ب$ ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ab فليس كل $ج ب$ لكن كل $ج ب$ ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ab وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا إذ لا يلزم الحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فنعمين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الأربعة كلها إلا السكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلاف أما السكلى الموجب فيبين من الشكلين الآخرين دون الأول وذلك لأن نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الأول لأنها سالبة ولا كبراه لأنها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث وأما السكلى السالب فيمكن أن يبين بالأشكال الثلاثة لأن نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الأول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضاً

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالأشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الأول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضاً
وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بإمكان جعلها صغرى وكبرى الأشكال الثلاثة

وهى كل $ب ج$ فيصح أن يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل $ب ج$ وليس كل $ب ج$ لينتج من خامس الثالث ليس كل $ج ب$ فلو صدق النقيض لصدق ليس كل $ج ب$ لكن كل $ج ب$ يحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب إذلا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون التزام لصورة معينة فى التأليف وانما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذى لا يلتزم

واعلم أن الخلف ما يمكن رده إلى المستقيم بأن يؤخذ (١) نقيض التالي المحال. ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الأول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة إلى الشكل المستعمل في الخلف معاً فإن كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانها من طريق الخلف معاً بالثاني والثالث فإذا ارتد منها إلى الاستقامة صار الشكل الأول وأما السكلي السالب فبيانها من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة إن كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الأول أو الثالث فإذا ارتد إلى الاستقامة منها صار (٢) الشكل الثاني وإن استعملت على هيئة الثاني حصل.

(١) بأن يؤخذ نقيض التالي المحال الخ التالي المحال في مثال المصنف هو ليس كل ج ونقيضه هو كل ج وهو الموضوع في الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ج د كل ج ب لينتج من أول الأول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس في الخلف من الشكل الثاني وعند الرد إلى المستقيم رجع إلى الأول كما رأيت والتالي المحال يسمى أيضاً بالنتيجة المحالة تسامحاً لأنه تال في نتيجة اقتراني الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معاً لأنه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقتراني الذي استعمل في الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفاً معاً

(٢) صار الشكل الثاني الخ لنفرض أن المطلوب السالب السكلي لا شيء من ج والقضية الصادقة السالبة لا شيء من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لا شيء من ج ب لصدق بعض ب ج ولا شيء من ج ا فلو لم يصدق لا شيء من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فإن كل ب ا فإذا أردت أن ترد القياس إلى المستقيم وقد كان من الشكل الأول كما ترى لعاد في الاستقامة إلى الثاني فأنك تأخذ نقيض التالي المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا ولا شيء من ج ا لينتج المطلوب وهو لا شيء من ب ج من أو الثاني هذا إذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الأول

فإن استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لا شيء من ب ا والمقدمة الصادقة لا شيء من ب ج فقلت لو لم يصدق لا شيء من ب ا لصدق

«الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن (١) استعمالها في البيان الخلفي معاً الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيهما

بعض ب ا ولا شيء من ب ج فلو لم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلو أردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت لا شيء من ب ج وكل ا ج لينتج من ثانی الثاني لا شيء من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لا شيء من ا ب والمقدمة الصادقة لا شيء من ج ب فتقول لو لم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولا شيء من ج ب فلو لم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها إلا في الاول والثالث وذلك لأن الشكل الثاني لا بد فيه من تخالف المقدمتين في الكيف كما هو معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلي موجب جزئى فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لا شيء من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لو لم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلو لم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالى محال فانه لا شيء من ب ا فلو رددته الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لا شيء من ج ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لا شيء من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ج فلو لم يصدق فبعض ج ا وهو محال إذ لا شيء من ج ا ویه ودفع الاستقامة إلى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ج ا ولا شيء من ج ا فلا شيء ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بأن تقول كل ب ا وبعض ب ج « وهو تقيض المطلوب » لينتج من الثالث بعض ا ج « وهو المحال » وتقيضه لا شيء من ا فتضمه في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ج ا ولا شيء من ا ج فلا شيء من

فارتداده منها عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت صغرى فى الثالث ارتد..
عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا
ارتد الى الاستقامة صار (١) الاول

ب ج وهو المطلوب

ومما بينا نعلم أن معنى قوله أن الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة.
الشكل الاول أو الثانى أو الثالث الخ لا يلزم أن يكون أن جميع ذلك يجرى فى.
مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الأطراف بل مراده أن السالب الى كلى يبين.
بالاشكال الثلاثة على الوجود التى ذكرها من حيث هو سالب كل وحكمه فى الرد هو
ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الأطراف والتضايى بالصادقة وعلى الطالب أن.
يستخرج بذهنه بقية الامثلة فيما يأتى

(١) صار الاول ثالثاً والثالث اولاً الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض.
ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلو لم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د
فيعمل كبرى للصادقة فى الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج
لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى
الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلو لم يصدق لصدق
لاشئ من ب د فيعمل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض.
ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال.
ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى
المحال فى الشكل الاول هكذا بعض ج ب وكل ج د فينتج المطلوب وهو
بعض ب د

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها فى الخلف كبرى لنقيض المطلوب
فى الثانى هكذا لاشئ من ب د وكل ج د أنتج لاشئ من ب ج وهو المحال فى
الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو
المطلوب واذا عكست جعلتها صغرى فى الثانى هكذا كل ج د ولاشئ من ب د.

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة العادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئي السالب فيمكن بيانه الخلفي بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى تقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واستعملت (١) كبرى فيها ارتد عند الاستقامة منها الى الثاني

أنتج لاشيء من ج ب وهو المحال وتقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب

(١) واستعملت كبرى فيها وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى في الاول في الخاف كما لو فرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل د ج فتقيض المطلوب وهو كل ب د مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال وتقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبرى لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كما لو كانت «المطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لتقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال وتقيضه لاشيء من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول أو الثالث في الخاف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت في الخلف صغرى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «المطلوب بعينه» كل ج ب فانك تضعها صغرى الى تقيض المطلوب كبرى هـ كذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشيء من ج د فتجعله كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهـ والمطلوب فقد رجع القياس من الاول الى الثالث كما رأيت ولو فرضتها بعض ب ج ووضعتها صغرى لتقيض المطلوب لنتج من الثالث بعض ج د وهو المحال وتقيضه لاشيء من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

وان استعملت صغرى فيها ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن (١) استعمالها فيها الا كبرى ارتد الى الثانى عند لاستقامة منها وأما فى الثانى فلا يمكن أن يضاف الى تقيضه (٢) الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما ندرت به مما سلف على امتحان ما قدمناه لك بنفسك

(١) ولا يمكن استعمالها فيها إلا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيها فان فرضت الصادقة « والمطلوب بعينه » بعض ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض د ليس ج فاذا رد الى الاستقامة جعلت تقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية فى الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشئ من د ج « والمطلوب بعينه » وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت تقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثانى (٢) الى تقيضه أى تقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة « والمطلوب بعينه » لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د ولاشئ من ج د لينتج من الثانى لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة وتقيضها بعض ب ج فتوضع فى الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د « والمطلوب بعينه » وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثانى بعض ج ليس ب وهو النتيجة المحالة وتقيضها كل ج ب فتجمله فى الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فتري القياس قد رجع فى الصورة الاولى من الثانى إلى الاولى فى الثانية من الثانى الى الثالث كما قال

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

واعلم أنه قد يعرض للقياس طرض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته بالخلف معا أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض. ويضاف إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل في الجدل أحيانا لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الاشكال ولنمثّل له مثالا من الشكل الأول وليسكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج نتج لا شيء من ا فبأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى فينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج إلا إبطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الاجزائية وضد الكلية كلية لاجزائية

وان اعتبرت هذا في ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد إبطال صغراه يكون (١) الى الثاني وان أريد إبطال كبراه يكون الى الثالث وان انعكاس (٢) ضروب الثاني عند إبطال صغراه الى الاول

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أوضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أوضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الأوسط المكرر محمولا في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما إذا أريد إبطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أوضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث (٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله انك اذا أردت إجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى إبطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أوضدها هو بعينه موضوع

وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس (١) ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول
واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معا إياه لانا نأخذ في الخلف معاقبض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقبض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ من تأليفه (٢) والخلف يكون مستدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخلف قياس معمول يؤخذ نقبض نتيجةه الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقبض (٣) المشكوك نقبض فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

كبرى القياس الذي تريد معاكسته فتضع النقبض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما إذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقبض النتيجة أو ضدها وموضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقبض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(١) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقبضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقبض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيها فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال كبرى وذلك يكون بضم نقبض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقبض كان محمولا في الصغرى فاذا وضعت الصغرى في القياس صغرى في العكس وضعت اليها نقبض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول (٢) والخلف يكون مبتدأ أي قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون بعد قياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على إنتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه (٣) المشكوك لا فيها هي نقبض المطلوب الذي أخذ في الخلف على إنه صادق

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين (١) قياساً، على نتائج المقدمة الأخرى (٢) فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتيالا في الجدل عند ما تكون إحدى المقدمتين غير بينة فتغير (٣) المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الأخرى من غير تغيير الكمية فينتج: لا محالة المقدمة الأخرى

ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم إلى مقدمة مفروضة الصديق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصديق أيضاً إلا أن النتيجة في الخلف عند الرد إلى المستقيم هي المطلوب الذي يراد إثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه

(١) قياساً على نتائج الخ أي قياساً به من على نتائج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الأدلة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على (٢) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل إلى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين لتستدل بها على إثبات المقدمة التي كانت جزءاً من القياس الموصل إليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها وإنما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والنزاع محتدم بين الطوائف الإسلامية وكل يريد أن ينشئ الآخر ليسكنه لأن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٣) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغير وضعه في الترتيب. اللفظي فيبعد أن يكون تابعا لقياس على أنه نتيجة تعدل به إلى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما يريد أن توهمه ثم تقرن به عكس إحدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب هنا لا تتغير بحال كما راه في الأمثلة

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متعاوية ينعكس كل واحد منهما على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لتنتج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لتنتج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما إن كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نأج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة (١) ينتج السالبة

وأما إن أريد (٢) نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفاً بالموضوع كما كان في الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل ما ليس موصوفاً بالموضوع مثال هذا السلب قولك لاشيء من الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل ما ليس بجوهر فهو عرض واذا انعكس فصار لاشيء من العرض بجوهر أيضاً أن تقول كل ما ليس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده الى العدول فانك ان قلت لاشيء من اب صح أن تقول كل ما هو ا فليس ب فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد دها من السلب الى العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولا شيء من الجوهر بعرض فلا شيء من الانسان بعرض فتد النتيجة الى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتعكس السالبة العكس (٣) الذي يخص هذا

(١) ينتج السالبة كاتقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمنه الى النتيجة وهي لاشيء من الانسان بحجر لينتج لاشيء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

(٢) نتاج الموجبة أى الصغرى والمسألة بعينها وهي ان الكبرى سالبة (٣) العكس الذي يخص هذا الموضوع قال ذلك لان هذا العكس ليس بالعكس المستوى وهذا ظاهر وانما هو شيء من العكس المعروف عند متأخرى

الموضوع وهو كل مالم ليس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر (١) وأما القياسات الناتجة للجزئي فبين أن الكبرى لا يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لأنهما جزئيان وأما الصغرى فيمكن في (٢) الموجبتين نتائجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتهما وأما إن كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتائج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضوع ورد النتيجة من السلب إلى العدول وأما الشكل الثاني فيمكن نتائج الكبرى السالبة (٣) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دورا عند أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور اذ الدور هو أن يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

المنطيين بعكس النقيض المخالف وهو جعل تقيض الجزء الثاني في الأصل أولا في العكس وجعل عين الأول في الأصل ثانيا في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه إنما تنعكس جزئية موجبه كما تقول لاشيء من الحيوان بحجر فان عكسه بعض كل مالم ليس بحجر حيوان ولا يصح كل مالم ليس بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وإنما كان العكس إلى كلية صحيحة في هذا الموضع لخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي أن سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل مالم ليس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل مالم ليس بجوهر فهو عرض وكل مالم ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر (٣) وأما القياسات الناتجة للجزئي الخ أي من بقية ضروب الشكل الأول (٤) في الموجبتين أي فيما إذا كان القياس المنتج للجزئي مركبا من موجبتين فيكون نتائج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمه إلى عكس الكبرى الموجبة كنفسهما في الكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتهما هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهي بعض الانسان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ١٠ مرة مما سبق

(٥) من الكليتين أي إذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني.

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من (١) الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتائج الدالة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة إلى العدول وردت المقدمة السالبة إلى لازم هذا السلب فتجت الموجبة من (٢) غير حاجة إلى العكس لكن القوم لا يعملون هذا ذوراً ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وإن كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخاص (٣) بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضاً متنازع

مؤلف من كيتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الفرس ناطق ينتج لا شيء من الانسان بفرس فاذا عكست الصغرى إلى كل ناطق انسان وضمتها إلى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الاول لا شيء من الناطق بفرس فاذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لا شيء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها إلى كل فرس صاهل وتعمل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة إلى العكس أي أن لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة إلى عكس ذلك اللازم كما تراه في مثاله وأما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس إحدى المقدماتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمهمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن به مدده لا شيء من العرض يقوم بنفسه

في تسميته دورا وإن كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى (١) البتة ولكن ان كانت سالبة أمكن (٢) أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وإن كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لأنه لا قياس (٣) من سالبتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير وأ. الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تفتيح الجزئية وأما الجزئية فإن كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا بإضافة عكس الصغرى الى النتيجة كليا (٤) وان كانت صغرى (٥) أمكن زنا ج. ا. بعكس الكبرى مع النتيجة ثم عكس النتيجة

وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(١) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لأن عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٢) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٣) لا قياس عن سالبتين أي والنتيجة سالمة وكبرى القياس كذلك لأن

صغراه موجبة كما هو الفرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٤) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان

وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كيتها الى كل حيوان

انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٥) وإن كانت صغرى الخ كالأو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل

انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان

وتجعلها كبرى النتيجة فتنتج بعض الكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دوراً لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضايقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وإن اختلط موجب وسالب والمرجبة (١) كايمة أمكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضاً ، فإن كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

الفصل العاشر

في اكتساب المقدمات

ليس يكمل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذا لم يكن حاضراً معداً والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحمل على شيء فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أهم منها فتكون المحمولات اذن متناهية فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب حد (٢) كل واحد منهما وخاصة وما يحمل على كل واحد منهما من الأجناس وأجناسها

(١) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب أما إن كانت الكلية سالبة الخ أى لا يمكن أن تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة إلا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(٢) حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الأجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه

والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها. واطلب (١) أيضا موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الايجاب .

القائبة ما يمكنك ابراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غيره إن كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أى المحمول فيها فان لم يكف أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول إلى مطلوبك فانصرف إلى طلب الخواص لكل منهما فريما وصلت به لم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الأجناس وأجناس الأجناس والفصول العالية وأجناس تلك الفصول إن كانت الفصول مركبة ولها أجناس كما في النامي إن جعل فصلا وفرض مركبا من المغتذى والمتنفس بمعنى ماله قوة التحليل فان المغتذى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أى في ضمنها من أجزائها

(١) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد أنك لا تطلب الموضوعات إلا بعد أن تطاب جميع ما تقدم من المحمولات على كبل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الأنواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت حد المحمول في مطلوبك مثالا ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع لمطلوبك أيضا فيتمنى لك تأليف القياس من الشكل الأول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في الموضوع هكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على أن كل ناطق فهو حيوان وليس منه
(م — ١٤ — بصائر)

وأما في السلب فاطلب ما يعلب عن حد ما منهما

ما هو عقل بالفعل فانك تعتمد أولاً الى تحديد الناطق فتجد أنه ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها للوصول الى ما هو مجهول لها فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعتمد الى الحيوان فتحدده بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الإنسان منها ووجدته موضوعاً للتحير ان بحثت عن موضوعات الإنسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الإنسان فتعود من الناطق إليه وتقول كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في حد الموضوع كما لو تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الإنسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الإنسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لوجودها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدالك أنه لا يكون إلا حساساً فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انتقلت الى الحيوان فوجدت الحس من خصوله أو خواصه على حسب ما يصل إليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس وأجناس الاجناس والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجرداً عن المادة مثلاً فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في موضوعاته تجد الإنسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل إنسان عاقل أو

وتستغنى (١) بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد إذ لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بل في الايجاب

بعضه قائل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم ثابت لم تجدد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجدد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجدد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لأنه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل جميع مذكره المصنف المكتبنا كتابا في كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظر في العلوم يمكن للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغنى بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج إلا الى البحث عما يسلب عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست بحاجة الى البحث عن الموضوع الذي يسلب الحد عنه فان سلب شيء من شيء يكون للثنائي بين الوصفين في ذاتهما فينعكس السلب على نفسه وليكن كلامنا في الشكليات كما قال ولتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي الى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء لتميز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الأوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكنيته على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مفهومه

وخذ لك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخلق على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدرة ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لاني والجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير مغتد ثم تطلب ما يباين الحيوان

يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغنى طلب اللاحق عن الملحق وليكن
اعتناؤك بالكليات من جهة هذا وليس المحمول الكلى هو ما يحمل بكليته على
الموضوع ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان مغتذ أو متدرج الى كماله بالنسبة فتحكم
بأن لا شيء من الحيوان بغير مغتذ أو بغير متدرج وتعلم أن غير المغتذى
والحيوان أمران متنافيان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذاته
الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالحيوانين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك
فهو غير مغتذ ولا شيء من الحيوان بغير مغتذ ولا شيء من الملك بمغتذ ولا
حيوان مغتذ لينتج لا شيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير
مغتذ ولا شيء من غير المغتذى بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الأول
أما في الإيجاب فقد يعرض للمحمول مالا يعرض لموضوعه فلا بد من
البحث عن الموضوعات ونسبتها الى مالق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا
منها أو يحمل هو على شيء منها مثلا أو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان
فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل
غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته انه انسان ثم في الانسان
فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا نتاج
المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة قباين الناطق وهى مساواته
للحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شيء من أنواعه ولا أفراد
أنواعه فلا تصالح وسطا وكذلك ماعلمته من حال الناطق بمجرد لا يصالح
وسطا لأن مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفى في حمله على الناطق بل
لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أى ذواته ونسبتها اليه
ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى لا يعرف ما يصح أن يوضع
له وما لا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت
أنها توضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواته للحساس
ثم وجدت من حال الانسان الذى هو خاصة الناطق أنه حساس أيضا ووجدت
الانسان من موضوعات الحساس الذى هو من موضوعات الحيوان عرفت

ولا يفيد اعتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فإن الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعاً فإن السالبتين في الثاني كالموجبتين إلا أن تحمل نظرك في اختلاف الإيجاب والسلب ضرورة وإطلاقاً وامكاناً فينتج (١) حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضاً أن محمول المطلوب أنه يمكنك أن تقول كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة عن طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الإيجاب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني « وأما إذا كانت (أي المطلقة) وجودية فهي المشهور أن النتيجة تدل على السالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائماً لأن د إذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعاً أو مسلوبا عنهما جميعاً وكان لأحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين حباينة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تنتجان وكذلك الموجبتان ولعلك بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين في تنتجان في الشكل الثاني عندما يكون القصد إلى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لاشيء من الألمان بمختلف بالوجود حول شيء من الحديد بمختلف بالضرورة فإن النتيجة لاشيء من الألمان بحديد فإن معنى القضية الأولى أنه قد ثبت للإنسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية أنه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للإنسان لزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قر فهو مضيء بالوجود أي لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس خفي مضيئة بالضرورة فلا شيء من القمر بشمس بالضرورة إذ لو كانت شيء من الشمس قر لزم أن تكون الأضواء ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال فني مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد ثبت أو يسلب عن طرفي مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مملوب (١) عن موضوعه فإن التالفة المعقري لا تفتح
في الشكل الأول

فإذا استقصيت في هذا البحث فإن كان مطلوبك إيجاباً كلياً ووجدت في
محمولات موضوعه ما يوضع لمحموله تم قياسك وإن كان المطلوب سالباً كلياً
ووجدت في محمولات أحدهما ما يساب عن الآخر تم القياس من الثاني ومن
الأول أيضاً (٢) لانهكاس السالب الكلي وإن كان المطلوب وجباً جزئياً ووجدت
في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والأول
جميعاً (٣) لما عرفت من العكس وإن كان المطلوب سالباً جزئياً ووجدت
في (٤) موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر أو في محمولات بعض أحدهما

(١) مملوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب

(٢) لانهكاس السالب الكلي أحيلك في التمثيل على ما سبق من مثال لاثنين

من الملك بمحيوان

(٣) لما عرفت من العكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن
موجود لتذهب منه إلى الاستدلال على الواجب كما سلطنا في رسالة التوحيد
فإنك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فيتهياً لك الدلم بأنه مالا وجود له من
ذاته ثم تنظر في الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلاً وتجد
من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم بعد أن يكون
ثم إنك تجد أن ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته
والا لكان وجوده لذاته فلا يسبقه العدم ولا يلحقه وإلا لزم سلب ما بالذات
عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعاً للممكن عند ذلك
تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل
نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود ولو عكست المعقري
فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لسكان النتيجة بعينها والتأليف
الأول من الثالث والثاني من الأول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر كقولك - شوا لحافظة
بغير تعقل علم ولا شيء من ذلك الحشو بنافع في الاستدلال على أن بعض العلم

مالا يحمل عليه الآخر أو في (١) محمولات أحدهما أو بعضه مالا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الأشكال الثلاثة

ويمكنك اكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فإن نقيض المطلوب إذا عمل فيه ما عملناه في نفس المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال وكيف لا ينتفع من الخلف وكل خلف كما علمته يرجع إلى الاستقيم وفي الاستثنائي انما (٢) تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث ولو عكست الصغرى لكانت الصورة اثنائية وهي أن في محمولات بعض أحدهما مالا يحمل عليه الآخر وذلك لأن حشو الحافظة الذي يصير بعد الكس محمولاً لبعض أحد الحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الأول هكذا بعض العلم حشو الحافظة لا تمتل ولا شيء من ذلك لحشو بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(١) أو في محمولات أحدهما الخ النسق الواضح للعبارة هكذا أو في محمولات أحدهما مالا يحمل على بعض الآخر أو في محمولات بعض أحدهما مالا يحمل على الآخر فقوله في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه » وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محمولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج السالب الجزئي إلا إذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الأولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغلط للحق وكل كبرياء فهو غلط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محمولات الكبرياء مالا يحمل على بعض الترفع ومثال الثاني أن تستدل على أن بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شيء من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محمولات الخضوع مالا يحمل على الكرامة

(٢) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أي طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في محمول التالي وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح أن يثبت هو له أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت ذلك تبصر لك إما الحكم بنقيض التالي ليبطل المقدم أو بنسب المقدم

(الفصل الحادى عشر)

فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى

ليثبت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغزيرى وان كان الاستعداد له غزيريا بأن تقول لو كان الخلق غزيريا لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فاذك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى البخيل والجبان والشره ونحوهم وتذهب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فاذا رأيت أن من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء ذمتهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر بنفسه والشره عف مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغزيرة لا يفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه حكمت بموجب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل الملزوم وهو أن يكون الخلق طبعيا وإنما وصلت إلى ذلك بقياس نظمه الى خلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم يخالف فعالمهم آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخلف فعالمهم آثار ملذتهم ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بيينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدلائل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد يجرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وإن كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضرا معدا فى الذهن

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث فى العلم التى تربطها أو تفصلها فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهيا فيها والا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفيك لممارسة العمل

الانسان أو يودع الكتب مميّز المقدماتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركباً (١) مفصلاً أو محرفاً (٢) عن ترتيبه الطبيعي أو (٣) مضمراً فيه شيء.

(١) فنقول لا أي مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فإن القياس المركب هو ما ذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون مفصول النتائج بأن يصرح بعقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم يضم هي إلى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا إلى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أي لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها في الذكر أي لعدم ذكرها معها وإن كانت مرادة وإنما استغنى عن ذكرها للعالم بها في مقدماتها والمفصول منه مثل قولك في الاستدلال على أن كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام ففيه امتداد في الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد في الاقطار الثلاثة فيه وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فإن نقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام افيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم.

(٢) أو محرفاً عن ترتيبه الطبيعي أي وهو مركب مع ذلك كقولنا في رسالة التوحيد عند الاستدلال على أن علم الواجب لا يفتقر إلى شيء وراء ذاته ولا يزول عن ذاته «ما هو لازم لوجود الواجب يعني بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر إلى شيء ما وراء ذاته فهو أزلي غني عن الآلات الخ» فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعي في المقدماتين الأولىين والفضل فإن الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يعني بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجنا بقلنا بعد المقدماتين بفعل الواجب غني بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر إلى شيء وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر إلى الخ.

(٣) أو مضمراً فيه شيء هو الناقص الذي سيأتي ذكره بأن حذف إحدى مقدماته التي لا بد منها كما تستدل على أن الانسان يمكنه أن يكون سعيداً بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى إلى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيداً فامكان

أو مزيدا (١) فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا إذا أردت التحليل فيز المطلوب أولا وانظر في القول الناتج له هل تجدد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا فان لم تجدد (٢) فليس القول بنتائج له أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدى المطلوب أو في حد منه فان اشتركا (٣) في كلا حديه فالقياس استثنائي فصغ لاستثنائية من الجزء الذي

الاهتداء لا يترتب على أنه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بفكره الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لاستعداد للفكر عنده اما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لاحاجة اليه في الدليل وبعد ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فان لم تجدد فليس القول بنتائج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والآحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الأحكام الشرعية وقد انسد باب الاجتهاد فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تشارك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لأن حوادث الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا علة له فانك ترى ان المقدمات لا تشارك مع المطلوب في شيء

(٣) فان اشتركا في كلا حديه أى في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب همايا كان أو شرطيا واشتركا بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كما في استدلالنا على نفي تركيب عن الواجب في رسالة التوحيد بقولنا «لو ترك (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جلته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جلته محتاجا الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من اقترافي شرطي

تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك
ياحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحد حدى المطلوب فالقياس افتراضى.

واستثنائى أما الاستثنائى فلانك عند التحليل وجدت أن مقدمة في القياس وهى
لو تركب لكان وجود جملة التى هى ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب
في الحدين الواجب والمركب وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب.
والثانى كان محتاجا الى غيره وهى تباين المطلوب بالجزء الثانى أى يخالفه لان
المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف
المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه فى حديه فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى
غيره لما سبق فى تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فيثبت المطلوب وهو انه
ليس بمركب غير أن هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة منصولة لم تذكر
متصلة الاجزاء استغناء بذكر جزئها الاول فى الشرطية الاولى وجزئها الثانى
فى قولنا فيكون وجود جملة محتاجا الى الخ أما اشتراك بعض المقدمات فى مقدم
المطلوب وتاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك كذا كان
الإنسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان وقلت فى الاستدلال عليه.
للم يكن كذا كان الإنسان مستقيم الراى كان أسمى من سائر الحيوان لكان.
قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو فى منزلة الحيوان أو أخط منه مع أن
استقامة الفكر هى مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح معها أن يساويه.
أو يحط عنه فانك ترى أن بعض المقدمات وهى الاولى تشترك مع المطلوب
فى مقدمه وتاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من
أجزاء المقدمة الاخرى التى لا تتفق مع المطلوب فى كلا جزأيه فتقول لكن
ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو فى منزلة الحيوان أو أخط منه لان
استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة الخ فى معنى قياس استثنائى نظمه.
لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان معمم على الحيوان غير استقامة الفكر.
لكن ليس له مسم سواها بالبداهة فاستثنائيتنا صادقة فقولك فلا يصح معها
أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر الخ وقد
أخذته فى القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع

فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتمييز لك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على

المطلوب في مقدمه وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهي أن استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد تجدها أن صورة احدى المقدمتين حملية وهي قولك فلا يصح معها ان يساويه أو ينحط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب الشرطى في مقدمه وتاليه لأنها في معناه خنبيك الى ما سينبئك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حديه فكما قدمنا من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجا في الوجود الى غيره فاذا نظرت في المقدمتين والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو « غير ذاته » وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى ان القياس اقتضى شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشارك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو « كل جزء من أجزائه » ثانى جزأى المطلوب وهو « ما هو متقدم عليه بالذات » فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا « لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب » ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركبا كان مقتبرا الى غيره في الوجود لكنه ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

احدى التآليفات القياسية فان تألفا فهو (١) الوسط وتميزت لك المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أى لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثانى من المطلوب على الجزء الثانى من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطا بل (٢) مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخرى او ليس

وانما يضطر المستدل فى أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحي فى التعبير لان الالفاظ والاساليب نسقا خاصا بها فى كل لغة فلا يجد مندوحة عند المحافظة على اساليب اللغة وافراغ القول فى افضل قوالبه واظهاره فى احسن صورته عنده عن أن يغير أوضاع الالفاظ فى التعبير فقط وان كان سير العقل فى ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب فى أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل عن الآخر واليس يضار فى الالهام أن تكون قبيحتك كون الغير متقدما فى الوجود على الواجب مثلا وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معناها وهو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(١) فهو الوسط أى فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت فى المثال السابق وقوله « وشكل القياس » بالرفع معطوف على « المقدمتان » وقوله « والنتيجة » عطف عايه أيضا أى وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميز لك أى ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٢) بل مركبا كما فى دليل من يدعى ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع إظهار مالم يكن معروفا من آثار القوى المودعة فى الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتأليفها والنظر فى آثارها منفردة ومجموعة وهذا

فان كان فالف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منها فهناك (١) اضمار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه ان يتصرف هذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الاولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشاركه في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» إلا المقدمة الأخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل الى جملة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

(١) فهناك اضمار الخ كما في استدلال رسالة التوحيد على ان الحياة كمال وجودي بقولها «فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي» فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشاركه في الجزء الثاني وهو كمال وجودي ففي الدليل اضمار استغنى فيه بما سبق في معنى الوجود وكماله في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي (وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي) وترى إحدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد وهي المقدمة الاولى ففي الدليل زيادة اضمار معا وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضمار في البسيط فان لاحظته في المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضمار في القياس السابق قولنا (وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل) وكذلك تجدله مثالا

مثلاً لو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل ا ب وكل (١) ج د وكل هـ ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب ود وهل يتصل ذ وهـ فإن اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف بهذا المثال واعتبر من تفسك تأليفات الاشكال الثلاثة وتتاح المطالب الاربعة من الاشكال الناتجة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجدوا واحدة منها فلا تشتغل بالتحليل فهناك (٢) نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رقيقتها فيستدعى تعليم تحليله كلاماً طويلاً لا يليق بهذا المختصر

أجلى ظهوراً في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة النشر إلى الرسالة في المسلك الأول منه

(١) وكل ح د هذه المقدمة تشبه في مثالنا (الاختراع اظهر ماخفي من آثار القوى الخ) أما (كل ا ب) فهي تشبه (كل انسان سليم الفطرة متفكر) و (كل هـ ذ) تشبه (وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع) وقد رأيت في مثالنا ان كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد مما جاء في مثال المصنف

(٢) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تمكن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لأن هناك نقصاً فاحشاً في الدليل فقد أغفل المستدل أهم أركان دليله وهو ان الذي يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعات نواميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وارشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزائه لم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت

وربما كان اللفظ (١) في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتساق المعنى.

على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه وأضفت اليهها وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات إلى بعض. أمكنه الاختراع فانها تشاركه في محموله ولا تجد مشاركة بين البقيسة وبينه ولا بينها وبين رفيقتها فالنقص وإن لم يكن في هذه الحالة بالغاً مبلغه في سابقتها غير انه لا يزال مجاوزاً للحد والاشتغال بالتحايل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتعطر إلى احترام دليله والبحث في تحليل ما أورده من المقدمات تحليلاً أدق مما أشار إليه وتعليم ذلك يحتاج إلى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة إليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة احكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافق أو ينافره وإن نواميس الوجود لا تبعد عن نواميس المخلوقات فإن الوجود قد يعملها والبحث عنها لمراعاتها قد يؤدي إلى البحث في قوى المخلوقات ما يتخفى أثره منها وما يظهر فاذا كانت ظواهر الآثار لهذه القوى بالعمل فاهو العمل إلا ان يكون العمل الاختياري الذي يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى وما ظهورها به إلا أن تتجلى في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل معني هذا إلا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول أدبها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها إلا مكلف باحترامه كلف بحراسته في سمو مقامه وأسهل منه بحث عن الدليل في غير كلاًه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة إليه في نحو التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغير دون ذكر ان المتأخر بالذات محتاج وذكر ذلك في النتيجة

وربما لم تكن الحدود ألفاظا مفردة بل (١) مركبة وربما كانت في أحدها مفردة وفي الأخرى مركبة فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن مراعاة (٢) العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف الساب في المقدمتين جميعا فتعجب من كون النتيجة موجبة وإنما كان كذلك لكون الوسط معدولا مثل قولك هذا العود هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج، وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

الفصل الثاني عشر

في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول

القياسات التي تنتج الكلية تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض هو (٣) أن يجعل مقابل المحمول بالاجاب والمطلب موضوعا

(١) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تتجزأ وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج إلى غيره فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره (٢) مراعات العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٣) هو أن يجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض نجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبعته حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولاشيء من أ ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو أ» ثم أنه خالفهم جميعا في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئا وعلى ذلك بانها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له في زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن يأتي بما يكفي لفهم مذهبهم فيه بالاختصار

ومقابل الموضوع محمولا وأما الكسبة فقد لا تبقى محفوظة فكل اب عكس تقيضه
ما ليس ب ليس ا ولا شيء من اب عكس تقيضه بعض ما ليس ب هو ا والجزئية
الموجبة يتبعها عكسها وعكس تقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس ا اذا كانت
النتيجة بعض اب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لأنها لا تنعكس
وتتشارك في هذه الاشكال الثلاثة

عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض
الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس
ج والا فبعض ما ليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب وبالعكس المستوى
وقد قلنا كل ج ب هنا واذا صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس
بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس
ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض
ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة
عن ج وب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل
ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هف

فقال الناظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون
الكليات أما في السالبة الكلية فلا، جعل الانسان محمول العكس وهو عين
موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه إن أخذ قوله كل ما ليس ب
ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان تقيضها كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم
بعض ما ليس ب ج اذ السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول
وان أخذها سالبة تم الدليل إلا أن نحمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا
فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع
محمولا مع مخالفة الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا
(أى في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) انهم جعلوا
النقيض بمعنى المدول وليس كذلك فان تقيض الباء سلبه لا إثبات الالباء فالأخذ
في عكس الموجبة الملب موجبة سالبة الطرفين، وفي عكس السالبة سالبة سالبة
الطرفين، لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأن سلب السلب
ايجاب فلهذا أخذها تقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ

لكن الاول يخصه أن القياس الكلى فيه اذا قام بالفعل (١) على الحد الاصغر .
قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا
بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه اهـ . ثم قالوا إن الموجبة الجزئية لا تنعكس
خلافًا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان الا إنسان وكذب بعض الانسان
لاحيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام
الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان
بل ما ليس لانسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوما محضًا
فيحمل عليه لا حيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم
تكرارًا يتفادى ما قالوه لا ما قاله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في
هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة
الكلمة والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس
النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف
وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه
ففيها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطابقة
طامة والعكس في الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها وبعض المتأخرين
أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم
السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كليتين
في الشكل الاول ينتج حكمًا بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس
بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائمًا بالقوة على جميع ما شارك
الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل
انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو
بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمال والسبع والفيل ونحوها .

ولا نتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الاكبر في الثاني غير
(١) مقول بالفعل على الاوسط وأما في الثالث وان كان مقولا لنسكن الاصغر

الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه
المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها معا
بمحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا
حكمت على كل انسان بانه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا المحكم
على الرومي منه والهندي والمتمدن والمتوحش والنابل والاحامل فان الكل
انسان ويقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندراج ما يحكم عليه فيها تحت ما يحكم
عليه في نتيجة القياس الفعلي

(١) غير مقول بالفعل على الاوسط أي الاوسط الذي يقال على الاصغر
فيدخل في الاكبر حينئذ كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذي في
الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالايجاب
والآخر بالسلب ولا يلزم من سلب شيء عن شيء وثبوته لآخر أو بالعكس
سلب أحدهما عما مع الآخر في ذلك الشيء

وتقول ان هذا متابع من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة
مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى كانت نتيجة كلية فلك اذا ثبت الاوسط لجميع
أفراد الاصغر ثم نفته عن جميع أفراد الاكبر أو بالعكس وجب أن تنفي الاكبر عن
جميع ما مع الاصغر في الاوسط والاجاز أن يدخل بعض أفراد ما مع الاصغر وهو
أوسط في الاكبر وقد كان الاوسط مطلوباً عن جميع أفراد الاكبر فيكون
الاوسط ثابتاً ومنفياً عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلاً كل انسان
حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لاشيء من الانسان بنبات فلك
أن تقول ان كل ما هو مع الانسان في الاوسط الذي هو الحيوان يجب ان
يسلب عنه النبات والاجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتاً وقد
فرضنا صدق لاشيء من النبات بحيوان وهو ينعكش بالمستوى الى لاشيء من
الحيوان بنبات فيكون اللازم وهو تقيضه كاذباً فاستلزمه من تجويز كون بعض
الحيوان نباتاً باطل فيجب ان يسلب النبات عن كل ما مع الانسان في الحيوان

ليس موضوعاً للاوسط ليشاركه (١) فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت
النتيجة في السلكى من الثانى تتصور (٢) وأما فى الجزئى فلا (٣) تتصور النتيجة

وأيضا تظم العالبة المصادقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من
الشكل الاول وهو بديهى البطالان وكذلك يكون الشأن لو قلت لاشئ من
النباتات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاشئ من النبات بانسان ومعه
الاشئ من النبات بفرس ونحوه من كل ماشارك الانسان فى الحيوان

(١) ليشاركه فيه موضوع آخر لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع
واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب الآخر عنه ان يكون أحدهما صادقا على مامع
الآخر أو مسلوبا عنه وان أقرب ما يظن فيه النتيجة فى الشكل الثالث قياس
تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان
هو الناطق على الانسان ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الأصغر وهو
الحيوان صدقا كليا لم يلزم ان يدخل مامع الحيوان أو شئ آخر مما هو فى الحيوان
فى الناطق فاذا كانت نتيجةك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة
أخرى يحكم فيها فى الناطق على شئ من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت
الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق عن بعض
الحيوان سلبه عن شئ آخر من انواعه ولا عن شئ خارج عنه بالمرّة كما هو ظاهر
(٢) تتصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان فى مثالنا الاول
والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب
عنها الحيوان كما ثبت الانسان لجميع أصنافه فى المثال الثانى فيتألف القياس
وينتج سلب الانسان أو أى صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما
يتعدد القياس بتعدد الأنواع أو الاصناف فى كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول لان البعض الذى فى
الأصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلى فلا يكون تحته شئ يبرى
إليه حكم الأكبر من ثبوته للاوسط أو ثقيه عنه كما لو قلت بعض من فى البيت
يشتاقي للعلم وكل من هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن فى البيت ليس
تحت شئ آخر وكذلك تقول من الشكل الثانى بعض من فى البيت ليس

تحت النتيجة في الاول أيضا فكيف في الثاني بل (١) تتصور النتيجة في الجزئي من الاول أيضا وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة . فتعتقد قياسا آخر مع هذا القياس على (٢) ذلك المشارك وانما تكون تحتها اذا كانت النتيجة (٣) يصح أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن يظن لقرب اتصالها أنهما قياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

يشتاقي العلم وكل ذي ذوق سليم يشتاقي للعلم فبعض مرفى البيت لبس بذى ذوق سليم : (١) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض من في السوق وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٢) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما في قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبه الفرس الى الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتعتقد هذه النسبة مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك المشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتها يعود الى موضوع النتيجة ومما شاركة في الاوسط . وذلك المشارك اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

(٣) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سدها بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذا النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته

الفصل الثالث عشر

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء تقيض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا تقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق المقدمات أو صحيح التأليف لم (١) يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج فإذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمتنع هذا إلا إذا كانت (٢) الكبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول

الخ فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره يطلب الخ فيظن الانسان ان القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذي أثبته للحيوان وفي الحقيقة هما قياسان

(١) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج إلا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائية على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائية تقض المقدم واستثناء تقيض المقدم لا ينتج في القياس الاستثنائي شيئا لاسلبا ولا إيجابا لان التالي قد يكون لازما للزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت في نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرخوا لمجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت محصورة صحيحة (٢) إلا إذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان حجر فان النتيجة وهي كل انسان حجر كاذبة لاحالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية

والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاحالة بالكل اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التى هى الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة فنتج مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال وفى (١) غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان

لأريب فى صدقها بالكل أى فى جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أى لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان فاذا تبين كذبها فى الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لاحالة اذ لا معنى للكذب فى الصدق على كل فرد فردا إلا أن السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى فى القياس تكون صادقة وهى لاشئ من الحيوان بحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة فى قياس من الشكل الاول فنتج لاحالة لاشئ من الانسان بحجر وهو صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتمع الضدان فى الصدق وهو محال

وقول المصنف التى هى الصادقة صفة ل ضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر بصادقا عطف على مقابل أى تنتج مقابل وتنتجه صادقا وفيه تساهل خفيف (١) وفى غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

ولكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى فى الشكل الاول كذبت فى الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك فى الجزء لكان الاوسط أخص من الاصغر والا كبر أخص من الاوسط والاخص من الاخص اخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل جملة على جميعه ففى مثل هذا لا تصدق النتيجة إلا جزئية وكلام المصنف انما هو فى نتيجة القياس اللازمة لشكله وهى من الكليتين كلية فى الشكل الاول وقد رأيت انها لا تنتج صادقة من كليتين كاذبتين فى الجزء مما فاعلم المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم

كاذبتين بالكل والجزء أو (١) الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو (٢) الكبرى كاذبة وحدها بالجزء

وأما في الشككين الآخرين فقد يلزم الصدق (٣) على أى وجه اتفق ولا
تعمجز عن اعتبار كل هذا بنفسك

في قوله «وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق» ثم كرر التعميم في قوله
«سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» ولا يعتذر له بأنه قال «والجزء»
بالاولى بأوفكا أنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة
واحدة وهى الكذب بالكل لان ما يكذب فى الجميع يكذب فى البعض بالضرورة
لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله «والجزء» من اللغو الذى لا معنى
له فى بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أى والكبرى صادقة
بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل انمان جسم أو تقول
كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى فى الاول
كاذبة بالكل وفى الثانى البعض والنتيجة صادقة فى الخالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أى والصغرى صادقة بالكل كقولك
كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل انسان ناطق وقيد المصنف بقيد
وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت فى صورة
كذب المقدمتين وقد علمت ما فى الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أى وجه اتفق أما فى الشكل الثانى فلا أن سلب شىء عن شىء
وثبوته لآخر اذا كذب فى الشكل أو فى البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد
الشيئين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض
على حسب الضروب وخذ للمثل مالو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى
كذلك وهى الصورة التى يمتنع معها الصدق فى الشكل الاول كقولك لاشىء
من النبات بحىوان وكل حجر حيوان ولا شىء من الغضب بحلم وكل جبن
فهو حلم فان الصغرى صادقة فى القياس بالكل والكبرى كاذبة فيها كذلك
بالكل والنتيجة صادقة إذ لاشىء من النبات بحجر فى الاولى ولا شىء من
الغضب بحلم فى الثانية

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل حيوان إنسان

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التي تنتج الجزئي ولكنه أخطأ خطأه السابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج السكلي في هذا الشكل اذا كذبت التضيقتان معا بالجزء فقط فان السكيتين لو كذبنا بالجزء فقط يمتنع ان تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب ثبوته لا آخر كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون الجميع إلا لانه يثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الأخص من شيء يثبت لبعض أفراد الأعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب إثباته للآخر في البعض فقط إلا لانه يثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر كذلك وهو شأن الأخص مع الأعم كما ترى فاذا كان الشيء المسلوب أخص من الشيئين اللذين سلب هو عن أحدهما وأثبت للآخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب أحدهما عن الآخر سلبا كليا والامر بديهى لا يحتاج الا الى التفات الذهن وإليك مثلا لاشيء من الحيوان بانسان وكل متنفس إنساب كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيران إنسان وبعضه ليس به وكذب إثباته للمتنفس بالجزء فقط لأن بعض المتنفس انسان وبعضه ليس بانسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان في الانسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بلاريب فلا يصح لاشيء من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهى في المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالأبيض مثلا صدقت جزئية لا غير أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشيئان على شيء واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية

الفصل الرابع عشر

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتيالا (١) لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتترك المقدمتان فيها في الحدود .

كذلك وصدقت النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان . وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه . (١) احتيالا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متنافيتين تثبت في احدهما ما نقيته في الأخرى لتخجل خصمك ويكون ذلك عند ما تجده . مسلما بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف . فيسلم الذنى والاثبات في شيء واحد ثم تكشف له الأمر فيستقط في نفي الشيء عن نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد اسقاطه في تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمي ثم لجعله يرادفة البشر للانسان والآدمي تقول له وتسلم أن لا شيء من الآدمي يبشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لا شيء من الانسان يبشر ثم تكشف له أن البشر هو الانسان فيقع في الخزي للزامه . بجعله أن ليس الانسان بانسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الألفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لا شيء من الحيوان متحرك بالارادة لأنك استغفلته فأوهمته أن الارادة هي الانبعاث . بفكر لزمه تسليم لا شيء من الانسان بحيوان من الشكل الثاني فاذا كشفت له أن الانسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن السلبية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت الحد بكلية فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضعت البشر موضع الحيوان .

كان اللفظان لكن تروج بأن يبدل اسم حد بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئية أو كلية فبحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس بمتحرك بالارادة بل الانسان ليس بمتحرك بالارادة .

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضا على سبيل التبكيث بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة تقيض تلك المسلمة الأولى فينتج من الأولى ومن تقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والانسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي بانسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع أنهما واحد فيخزي بمقوطة في الزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كان لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة تقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لا يكون إلا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان .

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمة عند الخصم يمتنع منها تقيض المسلمة الأولى تخالفت الحدود في المعنى واللفظ أو توافقت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون إلا من الثاني والثالث فلان النقيضين لا يكونان تقيضين إلا إذا اتحدا في الموضوع والحمول فالمقدمتان أي المسلمة الأولى وتقيضها لا بد أن تكونا كذلك فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك أن تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الأول إلا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى إذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ في المعنى

وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالايجاب والسلب وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

من الثاني إن اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الأول إن اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثلا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لأن النبي ﷺ فعله ثم هو مع ذلك يسلم أنه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج أكثر من أربعة سنة وهي ضد المسألة الأولى ان أخذت الأولى كلية وتقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسألة الأولى مع تقيضها تفتج أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الأربعة بزواج أكثر من الأربعة أو بعض ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الأولى المسألة آتيا من غفلته عن المسلمتين الآخرين لا من الغفلة عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح مقاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الأول أن يسلم خصمك أن كل انسان بشر ويسلم أن كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بآدمي فينتج من هاتين القضيتين لا شيء من البشر بآدمي وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة تقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الأول فاذا ضمنت النتيجة إلى المسألة الأولى هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بآدمي فلا شيء من الانسان بآدمي مع أن الآدمي هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله في فهم الالفاظ وتعليمه للاحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم أن الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة

الفصل الخامس عشر

في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يفتج منه المطلوب .
ويبدل منه اسم بمرادف له احتيالا مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر
ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأية مقدمة جعلت هي
النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الأخرى يكون طرفها معنى واحداً ذا اسمين
. مترادفين كما قلنا (١) الانسان بشر

. وقد يصادر على المطلوب الأول في قياس واحد وقيلما يخفى إلا على ضعفاء
وهو يضاد المسألة الأولى لأن الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خالق غريزة
ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه
الاتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفك أن هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو والذي يعيب به بعض
من لا هم له في تجميع الحقائق وإنما هم المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات
وما ذكره المصنف إلا ليجتاط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني الألفاظ
ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حرز
من عيب العايشين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وإنما كانت هي
الكبرى لانك لم تمنع شيئاً سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها
غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي
فيها حمل حقيقي وليس في مقدمتي القياس حمل حقيقي إلا في الكبرى ومعنى موضوعها
هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهي فعند ذلك يتبين
لك أنه لم يكن في المقدمة الأخرى حمل حقيقي فان لفظي محمولها وموضوعها
بمعنى واحد حتى صح إبدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي لم يتغير
معناها

المعقول وقد يقع ذلك في قياسات مركبة متتالية (١) بأن يكون المطلوب يبين
بمقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدمات المطلوب نفسه وكلما كان
أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن إن كان المطلوب
موجباً كلياً أمكن في الشكل الاول صغرى (٢) وكبرى وإن كان جزئياً لم يمكن
(٣) الا صغرى وإن كان سالباً كلياً لم يمكن الا كبرى وأما في الثاني فان المطلوب
لا يكون (٣) إلا سالباً ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذا
إن كان كلياً فان كان جزئياً لم يمكن الا صغرى وفي الثالث إن كان موجباً جزئياً
جاز صغرى (٥) وكبرى وإن كان سالباً جزئياً لم يجوز إلا كبرى وفي الاول لا

(١) مركبة متتالية كما تقول في الاستدلال على أن كل حركة تمتدعي مسافة
تحصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ لغاية وكل ما كان كذلك يستدعي
مسافة فاذا قال قائل أن الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهاب من مبدأ لغاية
فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر
فيه لفظ الحركة وأتيت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك
ربما لا يلتفت اليه إلا من له شيء من الفطنة فان بعد بأكثر من ذلك كان
أخفى وأدنى من القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكشال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت
كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو
الصغرى لانك لم تصنع شيئاً في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ انسان بالبشر
والحمل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لا حمل
فيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل
الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى أما الصغرى فقد تكون جزئية
موجبة وكذلك يقال في السالب الكلي وأنه لا يقع إلا كبرى في الشكل الاول
لشرط الإيجاب في صغراه

(٤) لا يكون إلا سالباً لأن الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب

يصبح بيانه بوجه ما لانه لا يصلح لاصغرى ولا كبرى

إحدى المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والایجاب والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائماً فاذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبة افتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالباً جزئياً فلا يكون إلا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لا شيء من الحجر بانسان لا شيء من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شيء من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبك جزئياً وهو بعض الحجر ليس بالتمام لايت بالصغرى سالبة جزئية بان تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط عينهما كذلك فتكون الحدود الفاظاً مترادفة ويكون المطلوب كاذباً دائماً كما لو أردت أن تستدل على أن لا شيء من الانسان بأدمي بقولك كل انسان بشر ولا شيء من الأدمي ببشر فلا شيء من الانسان بأدمي وهو عين الكبرى لان الأدمي هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقي فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب في الشكل الثاني دائماً ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستفتاح فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكساً مستويا للمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لا شيء من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شيء من الحجر ببشر فلا شيء من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هي عكس لا شيء من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمي الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض البشر ناطق فبعض الانسان

الفصل السادس عشر

في أمور شبيهة بالقياس ينظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وببعضها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المخدجة

فمن جملة ذلك القسمة فقد (١) ظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي

ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت أنك أبدلت البشر بالإنسان وأما أن يكون صغرى فهو غير ممكن إلا إذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الإنسان آدمى بقولك بعض البشر إنسان وكل بشر آدمى فبعض الإنسان آدمى وهو عين بعض البشر إنسان بإبدال البشر بالإنسان والإنسان بالآدمى إما أن يكون المطلوب عين الصغرى والجملة حقيقى فغير متصور لأن محمول الصغرى هو موضوع المطلوب على هذا الشكل وموضوعها هو الوسط المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحمولها غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق «فأية مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الأخرى يكون طرفها معنى واحداً» فإذا جمعت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى مترادفة الأطراف وكان لابد لك من أن تعتبر أن لا فرق بين أن يكون محمولها الصغرى موضوعاً أو محمولاً حتى يتأتى لك أن تقول إن الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الأطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان المطلوب جزئياً سالباً فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط إيجابها في هذا الشكل وإنما يجوز أن يكون كبرى كما تقول في الاستدلال على أن بعض الإنسان ليس بفرس كل بشر إنسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الإنسان ليس بفرس وهو عين الكبرى بإبدال لفظ البشر بالإنسان ومعناها واحد وبقيّة كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(١) فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لا ثبات أحكام الأقسام للمقسم في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الأحكام إنما هو قسمته إلى تلك (م — ١٦ بصائر).

البرهان على الحد إن كان مكتسباً بالبرهان

الأقسام فمن عرف الكذب بحقيقة قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من غريزة الافتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا قسمت الكلب إلى الجارح وغير الجارح هدأ الخاطر وإطمأن إلى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الأحكام غير معروف فعرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى إلى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء ببعض وجوهه إلى ما يحمل على ذلك الشيء ويقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الأعم والأخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها إلى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتذلوه من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لا تخرج عن الأجناس فاول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشيء سوى أن مجموعها إنما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من النفس الحيوانية وغيرها إن كانت فيحمل على النفس الانسانية أو صاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معاً ولا تحمل هذه الأوصاف معاً على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يببدها القابلة لابتداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل ذلك يحمل عليها معاً ولا يحمل مجموعها على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

قاول شيء خطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات إلى ما تشترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلا منها إلى ما هو متصل بذاتها بحيث يصبح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها إن كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطته ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الأقسام وبهذا العمل وحده قد تميزت

والحق أنها تستعمل مقدمة في الافيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتعنى .

الصور في ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولا ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان يكن بديها كما هو الشأن في مثالنا . وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا فمن أى أجناسه هي فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها إما جوهر وإما عرض . وللاول في صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شيء سواها . وللثاني ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا ترجح عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر رجع الى طلب أى الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس بديهي فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان ميزه بالتحليل فان وجدته جميعا من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها بطارم فان كانت في رأيه مركبة جسما أرشده الدليل ميز الجنسين من الفصول المذوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يضع لكل وصف في مرتبته في الوجه الذى بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض وأنه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف طامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شيء

ولا يخفى أن القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة إما بيانا بنفسها وكمبا للمعلوم وإما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مةول الجواهر أو العرض وأنها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام مخفي تارة قياس لانا لا نعنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة

ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم تكن وذلك ثابت في التقسيم لتحيز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمنع المصنف وهذا النحو من العمل الذهني لا كسب الحد هو الذي عناه بعض القوم في قوله إن الحد يكتسب بالبرهان وإنما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان أما ماسيأتي للمصنف في باب أفرد له لبيان أن الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه إلا إلى صور وأشكال يفر ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لا اكتساب الحد إلا التركيب نسيان لأهم الأعمال في الكسب ونظر إلى آخر ما ينتهي إليه العمل فإن مجرد التركيب وتقديم بعض الأجزاء على بعض إنما ييسر لمن علم الأوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضا ولم يبق عليه إلا الضم وجودة الوضم لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فإن أراد المصنف أو غيره أن يعطّل على أنه لا يسمى كسباً للحد إلا هذا الضم والترتيب الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع إلى نزاع في استعمال الالفاظ لا في بيان الحقائق

أما ظن أن القسمة قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة إذا كانت وجهته ما قدمناه من أن الأحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل إلى إثباتها له إلا تقسيمه إليها لتستقر له أحكامها وكثيراً ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم ماحوظاً لا ينصرف الذهن منه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسط في كل قياس فيكون جزءاً من الدليل وتسميته قياساً لأنه الوسطة الحقيقية إلى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جاد او نبات او حيوان وكل جاد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء إلى موجبة وسالبة وإثبات أحكام كل منهما له ليثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لأنه يعميم الكل إلى جزئياته ثم إثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وإنما

أفردوه نوعا من انواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم إما وإما

أما ماهو من القبيل الاول فلا يسكاد ينحصر فمعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمله واليه بالنسبة الى مالا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه بل معرفة الاعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندى أن جميع أعمال العقل في انتزاع الكتابات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما يختلف فيه بالافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلى بعد طرح ما افرقت فيه من الشخصيات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء حتى استجادته ويتفاضلون في وجوه حسنه والبلاغة منتهى الكمال في إصابة الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه قسم أثر رؤية البرق في النفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منهما عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستأنفهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول أعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حال كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غير محتسبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحق لك ما ترجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف أعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطي من سعة أو وامي من كفاف أو أثر من حلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الإعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات مالا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » فظن

ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على صمى في التقليد يـمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالته بقولك « العلم بمحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد وتفوذ البصيرة الى ما أراد الله لعباده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتتطبق عنده الأصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انما لا يتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه . والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعدل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده » فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس وتجلي المعنى حتى للبله من الناس وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كتابه دلائل الاعجاز « اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف ونتبين مواقعها في العظم ونعلم أى أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاً بذلك وأولها هنالك اذ لا شرف الا وهو السبيل اليه، ولا خير الا وهو الدليل عليه، ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا منخرة الا وبه صحتها وتمامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدا الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بتمام الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » . ويقال فيه اليوم « انه للامم مصدر قوتها ومحضاً حميتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنياتها وهو الذي يمد لها المسالك ويفتح لها الممالك ويمنحها السيادة على الملوك والممالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وبالجملة هو حياتها كما ان الجهل مماتها » العلم الذي يوصف بهذه الصفات ولن

غناء المقدمات فقط إما في اقتراني من منفصلتين (١) أو من حملية ومنفصلة وقد

يبلغ أحد أن يؤدي بحقه مما يستحق من مثلها جملة كل على ما يشتهي واتخذ
الجهل مرشدا إلى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصد إلى العلم فأفق الكثير
عمره في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل
ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب
إذ تراهم وأممهم قد اتقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من
النكال ما عجزهم أجمعين فيضطرب الذهن في معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا
فاذا قسمت العلم إلى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها
التي سنّها الله وهدى إليها بالفطرة السليمة والأشراف بالعقل
على أمرار الشرائع ولطائف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من
ذلك إلى دئون العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعر بها شعورا
فطريا صحيحا لا التي يتوهمها وهما مجعولا فاسدا سواء كانت حاجاته في نفسه أو
أهله أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن صور في الحافظة يدورها إليه
ناقش أحرف أو مدبج عبارات لا يعرف لها غاية إلا إيائها ولا يبالي أكان لها
مدخل في صلاح حياته أم لم يكن بظنّها هي الكمال لاهادية إليه وهي الفضل
لا ابدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقد رجحه حميد
عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا إلى آخر الزمر لا يقر له قرار
ولا يقف في مدار فهو يخسر بمثل هذا ولا يكسب وبشيء بالتجصيل ولا يسعد
فعند هذا التقسيم يستنير المطالب ويغنى المذهب بلا حاجة إلى ضم ضميّة إليه
فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وإن
خلا من الصور الجافة التي اصطاح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف
أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف العوالم في تضاعيف الأساليب
ولم يبالي بذلك الأشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق
على طريقته أن لا يعيب قول من قال إن القسمة بنفسها قياس وإن كانت قد تكون
جزوا منه إذا احتاجت في التأملي إلى ما قصد منها إلى ضميّة أخرى والله أعلم
(١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد إما فرد وإما زوج والزوج

تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للعمليات ولا غناء لها في نتائج الحدود المنفصلة على (١) انمرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إمائات وإما أزل كانت النتيجة أن الانسان إمائات وإما أزل أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائات والأزلي اللذين هما مجموعهما على اتفصهما إلا أكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للأكثر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس اذن بالأزلي أو ليس بالأزلي فهو اذن مائت فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على مجرد هاليت قياسا كما اعتقدوه وثانيا أن كونه مائتا أو ليس بأزلي إما أن يؤخذ مسلما أو مثبتا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأى حاجة الى القسمة فليؤخذ أولا أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلي فالانسان ليس بأزلي وإن تبين بقياس كونه مائتا أو ليس بأزلي ثم بعد ذلك يؤخذ وسطا لبيان الآخر فالفيد في النتائج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة (٢) القسمة هي تذكر المحمولات وإخطارها بالبال فحسب .

أما زوج الزوج وإما زوج الفرد فالعدد إما فرد وإما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من عملية ومنفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونجوه اذا قصد العمليات كما سيذكره المصنف . أما إذا قصد انتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو إما زوج وإما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكأن عدد إما زوج وإما لا ينقسم الى متساويين

(١) على انمرادها أى أن القسمة وحدها لا تنتج حداً من حدودها بعينه كما سيبينه بمثال المائات والأزلي ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلاً مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة إلى شيء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تمهيد للحدود بلا ضمنية .

(٢) فائدة القسمة هي تذكر المحمولات وإخطارها بالبال كاد ذوق المصنف المليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته إلا أن تكون

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من عدم ما فيه مقنع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور .

ومخالفته القياس ظاهرة لأنه فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذى هو الأكبر وفى الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نسين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المראה استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل ان عمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجمال وكانت هذه الجزئيات قليلة المראה فحكمنا بهذا الحكم كليا فى الحيوان الطويل العمر واستعمل هذه الحجة مخصوص بالجدليين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثل (١) أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا قليل المראה ورده الى النظم القياسى هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع فى البراهين ولكن بشرط

اخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تميز الأقسام فيضعها متقابلة متمايزة ليشرق كل منها فى العقل جليا واضحا وتتصل بكل أحكامه التى تتجلى معه عند التمايز بالضرورة (١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر إما كذا وإما كذا أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المראה لأن الخ بأن يكون النظم فى العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المראה لأنه إما إنسان وإما فرس وإما نحوهما من مثلهما وكذلك يقال فى الكبرى بعد ذكر المطلوب لأن الإنسان والفرس ونحوهما من مثلهما قليل المראה فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الأمرين وألفت بينهما معا والامر فى ذلك ظاهر

أن لا تأخذ الجزئي المشكوك (١) فيه في أجزاء القسمة وإنما يمكن ذلك على وجهين (أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفت جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى وغير الماشى ووجد المائت بيننا لجسيم أجزاء الاستقراء بحكم بسببها على الحيوان ورد منه إلى الناطق فقبل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فلنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا إنما يأتى إذا كان الكل قابلاً لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه (٢) الثانى) أن يكون الحكم قد بان على الكل من جهة قسمة ما

(١) المشكوك فيه أى المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فإذا كنت شاكاً في كون الناطق مائتاً أو أزلياً صمدت أولاً إلى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان إلى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر في القسمين فإذا الحكم وهو المائت ثابت لهما معا وهما كل ما يحوى الحيوان فيكون الحيوان مائتاً فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه إنما يأتى إذا كان الكل كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصراً لما يحويه ويكون الحكم ثابتاً للأقسام في جميعها فيقسم إلى كليين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصراً أيضاً (٣) الوجه الثانى الذى يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الأول أنه يأتى

فيما لو كان الكل لا يحتمل إلا قسمة واحدة والثانى أنه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم لكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لالكليات أخرى تحته سوى ما إليه التقسيم هذا ما أراده المصنف وهو وإن كان صحيحاً لكنه ليس من الجودة فى شيء فإن المطلوب بالتقسيم إنما هو ثبوت الحكم لكلى الذى تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكل المقسم بعد قيام لدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شيء آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حليتين أحدهما حمل الكل المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم فى

ثم ونعم الشك في جزئي من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط السلكي بين ذلك الجزئي وبين الحكم الذي هو الأ كبر مثاله لو شككنا في أن زيدا هل هو مائت وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك في وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لأجل بيان الحكم في جزئياته بل لأجل كاية الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فان الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

تأليف واحد كان قياساً مركباً منه ولا أو وهو لا كما لو قات الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق ثم تجمل النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ورد أخيراً على الناطق أو زيد وهو غير المتصور من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في الكلليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على أنك ترى أيضاً أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق وزيد لأن الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في المعنى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتحياً ثبوت حكم الأقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرر في الوسط

وقد يستعمل (١) للتنبيه على المقدمات الأولية تاما كان أو ناقصا وقد
(٢) يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما
نبينه في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام
المفيد لليقين

وغير الام هو مثل ما إذا استقرت الحيوانات فوجدنا كثرها يحرك فكه
الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل وربما كان حكم
مالم يستقر خلاف ما استقرى (٣) كالتمساح في مثالنا فانه يحرك عند المضغ
فكه الأعلى

(١) للتنبيه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جاد أو نبات
او حيوان وكل منها متعيز فالجسم متعيز والنتيجة من المقدمات الاول
وكقولك جزء الشيء اما ماهو الشيء بالقوة أو مابه الشيء بالفعل وكل منهما
متقدم عليه بالذات فجزء الشيء ، متقدم عليه بالذات هذا إذا كان تاما أما لو كان
ناقصا فكما لو قلت أن حس اللمس لا يد فيه من مباشرة الملموس للامس ونبت
عليه باستقراء جزئيات اللمس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الحدس
كالحكم بوجود قوة في البخار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أى ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة
الاثار في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة
فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للسكلي كثبوت تخفيض حرارة الحمى للملح
الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب
والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعى ولا أدل على صحتها من
ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة
وسكانها وقد اجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في
تحصيل العلوم اليقينية مخالفا في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولاحقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذه الممثلون عن بعض
من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجه وده في جزئي آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمشابهتها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود (١) أكبر كلي وهو المحدث وأوسط كلي وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأكبر محمول على الأوسط لأنه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدلين

سائر الحيوان في تحريك الفك الأسفل عند الأكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لفضلاته وإنما يأتي القطع فياكل ما في جوفه ومنشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فيأتي بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميري يذكر في حياة الحيوان كلا من الزميين ويثبتته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى العظم المربع ثم إن لهذه الحيوانات فتحة في انتهاء الأمعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التماسيح الذكر عند المسافدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تحريك التماسيح لفكها الأسفل قوله لعل من افتح هذا الخطأ رأى التماسيح مقلوبا يحرك فكها الأسفل فطنه الأعلى فذعب يحكي وينقل عنه

(١) أكبر كلي وهو المحدث الخ المحدث أكبر لأنه محمول النتيجة والسماء أصغر لأنها موضوعها والجسم الكلي أوسط لأنه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لأنه الذي ظاهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والأكبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لأنه إنما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقوله لأنه أي لأن الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علة لشيء محذوف من الكلام كما ترى لا لكون الأكبر محمولا على الأوسط كما هو ظاهر أو أنها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في النسخ

ومن مادتهم أن يسموا الأصغر فرعا والشبيه أصلا والأكبر حكما والوسط المتشابه فيه جامعا

ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الانسان من أمور تقع الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس بمحس فيثبتون في الغائب حكم للشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذ الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضا أو من غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن إقادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء فذهب من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال إنما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المشابه فيه علة للحكم ولعمري إن بان كونه علة أمكن رده إلى البرهانيات بان يجعل المعنى المتشابه فيه وسطا بين الأصغر والأكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة عند خفتاه بطريقتين

(أحدهما) ما يسمونه طردا وعكسا والطرده هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس إلى الاستقراء فما لم تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذا استقراء جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يمد عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يمد عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معنيين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون فيما بينها شيء يخالف لها فيوجد لسائر المعنى المتشابه فيه مع الحكم ومخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الاصل ويتصفحوه ويبطلون أن يكون واحد واحده منها علة الى أن لا يبقى الا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكونه علة مثلاً يقولون البناء محدث فاما أنت يكون حدوثه لكونه موجوداً أو لكونه قائماً بنفسه أو لكونه جسماً وليس لكونه موجوداً وإلا لكان كل موجود محدثاً ولا لكونه قائماً بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك والا لكان فبقى ان يكون لكونه جسماً

وهذا الطريق أيضاً فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللاً بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذاته الشيء لالعله غير ذاته (والثاني) أن هذا إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضاً الى الاستقرار وليس هو بهين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم ان كان عندك وصف زائد فابرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا دركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لا دركناه وليس هذا كالفيل إذ لم يعهد قط فيل بين يدي سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للأشياء انتدبنا لطايبها ولم ندركها في الحال إلا بعد كسب في البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سووخوا في العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلاً لو كانت الأوصاف كونه موجوداً وكونه قائماً بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي ان يبطل واحدا واحدا منها بل لابد من أن تتعرض لاجتماعها أيضاً فنقول ولا لكونه موجواً وقائماً بالنفس ولا لكونه موجوداً ومصنوع الآدمي ولا لكونه موجوداً ومركباً من الماء والتراب ولا لكونه قائماً بالنفس ومصنوع الآدمي ولا لكونه قائماً بالنفس ومركباً من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركباً من الماء والتراب ثم تتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضاً كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضاً إلا أنه إنما يلزم من هذا أن الحكم ليس بملك الأقسام المفردة والمركبة جميعاً وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن

لا يلزم منه ان كل ماهو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم إذ يجوز ان يتقسم الباقي الى قسمين يكون هو عاماً بالنسبة اليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح ان يقول ماسواه ليس بعلة وان العلة في حيز (١) هذا الداف ولكن لا يجب ان كل ماهو موصوف فهو علة فانه لو أدخل هذان

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه ان الدلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجرداً للجسمية اذ يجوز أن تكون قيدها من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسماً من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كما لو قلنا إن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بان قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائماً بنفسه أو كونه مصنوعاً لآدمي أو كونه من ماء و تراب أو كونه جسماً عنصرياً أو كونه جسماً غير عنصري وأبطالنا سائر الأقسام ما عدا القسمين الأخيرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناءه تقيض ما عدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وابطال أن يكون شيء منها علة لا وحده ولا مجتمعاً مع غيره وكان الحصر صحيحاً ولم يبق إلا الوصف الأخير لنتج المطلوب حتماً فان معنى حصر جميع الصفات أن يثبني على كل وصف للشيء يتوهم أنه علة الحدوث وفيه كونه عنصرياً وكونه حجراً ونحو ذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى إلا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها حتماً ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الأوصاف الأخرى وإلا لم يكن الحصر صحيحاً والقرض أنهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الأوصاف التامتين بالاستقراء وليس بالشيء الممهل كما قاله في الوجه الثاني

القسمان في القسمة وأبطل سائر الأقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل
أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك إذا ورد في القسمة عام لهما جميعاً لم يلزم
أن الحكم يتبع جميعه وذلك لأن نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هو كونه
جسماً لا أن العلة هي الجسم حتى (١) تكون الجسمية مساوية للعالية فيكون كل
ما هو علة للحدوث جسماً وكل جسم علة للحدوث فانا إذا قلنا محللين قياسهم
حدوث البناء اما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو علة والعلة صفة والصفة إما ب
واما ج واما د فالعلة إهاب واما ج واما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة
أن العلة دلا أنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما
كانا عليه في المقدمتين ولا يمكنهم (٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة اما أن
تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي
الدال ولا أن يقولوا اما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله «أن العلة هي الجسم» أي لا
حصر العلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لأن مجرد كون القضية اسمية لا
يفيد المساواة كما سيأتي للمصنف في قوله «وإذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا الخ»
(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد انه لا يمكنهم أن يضعوا القياس
في صورة تنتج الجملة الاسمية الحاضرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف اما هو
الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الأولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا
العلة صفة واما أن تكون الباء صفة واما أن تكون الجيم صفة واما أن تكون
الدال صفة ثم يبطل الأولان وتحذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال
معرفاً مع العلة المعرفة أيضاً فينتج العلة الدال وهي القضية الحاضرة اما انهم لا
يمكنهم الاثبات بالصورتين فلأن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان
أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة
الثانية وفي الصورة الأولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو
يعود الى ما في الثانية من ان الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن
الصفة تعم الجميع واما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فباطال كونها صفة

الكذب القضيتين أولاً فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتائج الوضع
ثانياً فانها موجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا
فهذه قضية اذا أعطيناها أجل أحراها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل
ما هو علة للحدوث جسم والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم
علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل
اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل اقناع النفس وتظنها بما يعتقد في المشهور أنه
خاتج يقيني هذا اذا كان المطلوب كلياً

وأما إذا كان جزئياً وأريد اثباته بالمثال كان قياساً ناتجاً من الشكل الثالث
فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محادث لزم منه أن بعض الأجسام محادث
ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور
المعينة التي يسمونها فروطاً

(ومنها الضمير) وهو قياس حادث مقدمته الكبرى إما لظهورها
والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطأ اباج خرجا من المركز الى المحيط
فهما إذن متساويان وإما لأخفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الانسان
يخاطب العدو فهو إذن خائن مسلم لا يخفى ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن
لمسلم بكذبه ولم يسلم

كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما يعم صورتين ثم إن
القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا
تتحصل لهم النتيجة المطلوبة

ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيدهم لان
نتائجهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية
وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله لا واذا كان النتيجة الخ
ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما
مذكوره هو أولاً من أن الصفة هي مجرد الجسمية ثم لهم المطلوب كما صرح به فيما
سبق والصواب الرجوع الى ان الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء
يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محودة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن
محواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائماً في الخطابة مهمة وإذا عمل منها قياس
مغنى الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم
« الحساد يعادون والأصدقاء يناصرعون »

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضمارى حده الأوسطى وإذا
وجد الأضمر تبعه وجود شئ آخر للأضمر دائماً كيف (١) كان ذلك الانبعاث
ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمتيه مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن
غنى اذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلاً وربما سمي به الحد الأوسط
(ومنها العلامة) وهى قياس اضمارى حده الأوسطى شئ إما أعم من
الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الناتج منه من موجبتين فى الشكل
الثانى مثل قولك هذه (٢) المرأة مصفارة فهى اذن حبلى وإما أخص من
الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجاعان
مظلمة لأن الحجاج كان شجاعاً وكان ظالماً

(١) كيف كان ذلك الانبعاث أى سواء كان بطريق الازوم العقلى أو العادى
الثانى كالمثال الذى ذكره والأول كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متعين
وانما سمي هذا بالدليل لأن الأوسط لما كان مستتبعا للمطلوب فى العقل كان
بنفسه وسيلة لحضوره فى الذهن بدون حاجة الى تكراره فى قضية أخرى فكان
المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو
سما حذف كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أى تلازمها الصفرة والحبلى كذلك فىكون وصف
مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى الحبلى وهم أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح
بأجزاء القياس كان من الشكل الثانى لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة
لازمة والمثال الثانى لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع
الحجاج ظالم فالحد الأوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع
والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها
كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحاً

(ومنها القياس القرامسى) وهو يشبه (١) الدليل من وجه والوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرد فيه وحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجا يتبعه خلق فاذا وجدت تلك الهيئة (٢) حدس بوجود ذلك الخلق لانهما معلولا علة واحدة

ولكن هذا بعد أن يسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلقة والقطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيآت البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المراج الذي تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة وانما تقنع النفس في ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئا بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق حاد ما لتلك الهيئة أورد ذلك حدسا قويا وفراسة محكمة وحدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاطال والشجاعة الموجودة للاسد مسلمة وزيد بهذه الحجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فشابهته الدليل من حيث إن الاوسط فيه وهو عريض.

(١) يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه أما شبهه بدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيدا لهيئته بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لأن الهيئة التي هي الجامع ليست علة الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وإنما هي علة في الذهن فقط

(٢) حدس بوجود ذلك الخلق الحدس بتخفيف الدال مبهني للمجهول وقوله يوجد أي حصل حدس مصور بظن وجود النخ والتساميح في مثل هذا معروف والاخذس لا يتعدى بالباء جاء في اللسان « الازهرى » الحدس التوهم في معاني الكلام والامور باغنى عن فلان أمرو أنا أجدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحدسه « من باب ضرب » ويحدته « من باب نصر » حدسالم بحقيقة وتحدس أخبار الناس وهن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به وبلغ به الحداس أي الامر الذي ظن انه الغاية التي يجري اليها وأبعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي ومنه حدس الظن إنما هو رجم

المصدر (٢) يتبعه وجود شيء آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشابهة التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشابهة بينهما
(الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادها فهي القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للأفكار المولفة في النفس تأليفا مؤديا إلى التصديق بشيء آخر وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالة على المعاني المعقولة

(٣) وقد بينا من قبل أن الأقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها إلى البرهانية والجدلية والخطابية والشعرية فان مواد الأقيسة إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن بالغيب والحدس والظن والتخمين يقال هو يحس بالحدس أي يقول شيئا برأيه أبوزيد تحدثت عن الاخبار تحدثنا وتحدثت عنها تحدثنا وتحدثت اذا كنت تريخ اخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون ويقال تحدثت عليه ظني وتحدثت اذا ظننت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوفه « انتهى مما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه اللغوي وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع له في باب مواد الحجج فانه هنالك سرعة انتقال الذهن من معلوم للجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاء من مقدمات البرهان الموصل لليقين فلا يعتل أن يكون ظنا وتوها ثم يوصل الى يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ وكتب فيها بلا تعقل (٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الذهن كما هو الشأن في الدليل والافالبيئة
والخلق معلولة واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله وإما أن يكون شبيهاً باليقين وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني (١) فاما أن لا يعتقد أو ان اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان والقياس المركب من بعضه كما سنفصله جلد (٢) ومن بعضه مغالطى سوفسطائى واما أن يكون ظنياً وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لنقيضه امكاناً أو بالقوة القريبة من الفعل وانما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطائياً وأما غير المصدق به فانما ينقم في القياسات إذا اثر في انفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى مخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية اما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهي الى مقدمات غير مفتقرة في نوعها الى البيان بشيء آخر وإلا لزم منه امتناع بيانه شيء دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدورى وهو أنه تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدى الى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفاً أوليات ومشاهدات وعجرات ومتواترات ومقدمات

(١) وأما الثاني أى اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جلد كالمركب من المشهورات والمسلّمات والمغالطى يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هتة القسم أى ما تحقق فيه الاعتقاد دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلاً للزوال

فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلّمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات

أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيرته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو جب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المفردة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتاً ما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا اكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصور معنى الكل والأعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه مصداقاً بها غير منك من هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل بل إدراكه مقصور على جزئى واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كلّى عن كل كلّى والوهميات الصادقة التي تعرفها يعد من هذا القبيل

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه وانفأر وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفاً وغضباً

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وثمركة من القياس فإن الحس إذا تكرر عليه افتتان شيء بشيء مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الأذكار قياس طبيعي وهو أن افتتانها لو كان اتفاقاً لا وجوباً أطرّد في أكثر الأمور وهذا مثل الحكم بأن السقمونيا (١) مسهل للمعدة وأن الخمر مسكرة والضرب موجه وأن الكواكب تطلع وتغيب

(١) السقمونيا اشتق من أن السنا أو السنا الملكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس التيروز آبادى أنها متغايران فقد قال في غادة «السقام» «السقمونيا نبات يستخرج

وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث
الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سبب موجب له
اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو إما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذ لو لم
يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون باتفاق
لا يدوم أو لا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا
المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصفراء

مادام يبقى (١) على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق
لا ريب للنفس فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثيقة بكثرة التكرر والقضايا
التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

من تجاويفه رطوبة دبقه وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضا مضادتها المعدة والاحشاء
أكثر من جميع المسهلات «والصواب مضارها كما في ابن البيطار» وتصلح بالاشياء
العطرية كالفلفل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها إلى عشرين شعيرة
يسهل المرة الصفراء وللزوجات الرديئة من أقاصى البدن الخ» وقال في فصل
السين من المقصور «السنى ضوء البرق ونبت مسهل للصفراء والسوداء والبلغم
وبعد» ثم السنا ليس فيه مادة دبقه وقد رأيت في مفردات الطب للاقصرائى ان
السقمونيا «هو لبن نبات عسك» كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرخ الأصل
بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجرى من الجراحة اليها لبن ويجمد
وأجوده ما يجىء من أرض انطاكية وعنتاب الخ» وفي النفيسى «سقمونيا هو
المحمودة وهو لبن شجر لبلاية ذات أغصان كثيرة يخرجها من أصل واحد طولها
ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبق باليد وزغب ولها ورق كورق اللبلاب
إلا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ» وهذا غير
السنا قطعا وقد ذكر السنا في المفردات على انه نوع آخر من النباتات لا نسبة بينه
وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلا من السقمونيا
والسنا بما لا يمكن أن يشبه معه شيء من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أى مادام لم يحصل للنفس يقين فهى لم تنزل
في التتبع وملاحظة الأثر فهى في استقراء ناقص

ومما يجري مجرى المجريات الحدسيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة
الحس وخذس قوى يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والخذس هو معرفة
انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس
لما نشاهد من اختلاف هياك تشكّل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس
وهذا حكم حدسي وكل من كان اصفي ذهننا وأذكي قريحته كان أسرع الى هذا
الحكم وفي هذا أيضا قياس خفي كما في التجريبات فان هذه الاستنارة لو لم تكن
من الشمس بل كانت اتفاقاً أو من أمر خارجي لما استمرت على غلط واحد من
اختلاف تشكّلاته بسبب اختلاف القرب والبعد.

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها نسيب اخبار جماعة عن أمر تفي الريبة
عن قواطعهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك
نخيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا
محمد ﷺ بسبب تواتر الشهادات ركزتها بحيث لم يبق للشك فيه مكان وليس لهذه
الشهادات مبالغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في إفادة اليقين بل المتبع فيه حصول
اليقين فاذا حصل استدلالنا به على كمال الهدد لأننا نمتبدل بالعدد على حصول اليقين
وهذه القضايا وما قبلها من المجربات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على
جاحدها فان وجوده إن كان عن فكر فلا مطمع في إلخامه وان كان لأنه لم
يتول ما تولاه المجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فما لم
يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن أن يزال
شك المتشكك فيها بالقياس (١) على غيرها من المجربات والمتواترات فان تكرر

(١) بالقياس على غيرها من المجربات والمتواترات أي بأن يقال إن الذي
في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها
حان فيها تجربة مثلها أو تواترات أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لأن اليقين قد
يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها
عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده وقد يحصل في مسألة دون مسألة
أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

الاحساس قد تعتقد معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بمثلها له اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلاً في واقعة أخرى فلا يغنى الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة منها (٢) تخلف اليقين في هذه

وأما المقدمات الفطرية القياس فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن فكلاً أحضر المطلوب مؤلفاً من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة إلى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونه منقسمة بمساويين فعرف في الحال كونها زوجاً بسببه وليست معرفة لزوجة للأشياء مستغنية عن الأوسط فإنه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتعمل في الحال كونها زوجاً ما يعرف الأوسط. وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فمنها ما هي صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسوسات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وأن الجسمين لا يكونان معاً في مكان واحد

والكاذب منها حكمنا في غير المحسوسات على وفق ما عهد من المحسوسات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً مائلاً إلى جهة وأن العالم إما ملاء لا يتناهي أو ملامته إلى خلاء

وهذه الوهميات قوية جداً لا تتميز في بادئ الأمر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الألمان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسوسات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه

(٢) منها تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخضم ولم يحصل له مع شيء من هذه الأمور لم يغز الاستشهاد بمحصول اليقين عند شخص آخر شيئاً لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وإن تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجبه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجبه فطرة القوة التي تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعها الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناتجا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لأحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها درك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم إلا مشخصة ذوات حجب وتحيز فكيف ظلك بما هو فوق المحسّات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم المحسّات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيّات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيّات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما بيناه وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية

وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق السكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها مثل إن العدل جميل والكذب قبيح وإبلاص البريء عن الجرم قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح مذكور وإسداء المعروف حسن محمود

ولست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما محبة التسالم ومسالمة المعيشة أو شوق من الأخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأمانة والنجدة أو سنن بقيت قديمة ولم تفسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها تقيض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه

الأحوال وأراد التشكيك فيها أمكن ولم يمكنه في أن السكل أعظم من الجزء
فعرف أنها غير فطرية

والأوليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات
والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكيمة تقدح في شهرة الكاذب
منها (١) لكن المشهور الصرف في استعمالها (٢) هو ما لا يوجب اعتقاده
الا مجرد الشهرة فلا تكون الأوليات والوهميات وما عددنا معها اذن منها
ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها
ما يصدق لشرط دقيق فان أخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل
شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادرا على هذا
الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر
على كل شيء ممكن

ومنها هو ما كاذب مثل اشتهاق قبح ذبح الخيوان عند كثير من الناس اتباعا
لغير أئمة الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس تقيض المشهور هو
الكاذب حتى لا يجتمعان بل تقيضه الشنيع والكاذب هو تقيض الحق الصادق
وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع

والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى
قوم دون قوم فإت مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك
مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

وأما المقبولات فهي آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول
إما لامر مماوى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور اقبلناها
عن أئمة الشرائع والحكام رضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسئى يعاقب

(١) منها أى من الوهميات اما ما قبلها فلا مساغ للكذب فيه بعد

استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف الديانات والمعارف الحكيمة واصطلاحها

عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

(وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تعليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا إلى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها إما مع استنكار وعناد فيه (١) وتسمى مصادرات وإما مع مسامحة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعية وسيكون لنا عود إلى بيان هذه وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهاً بشيء من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون (٢) بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتى تفصيله في فن المغالطات

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفم فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشيء بما لا يثبت إلا به ويمثلون لها بنحو إن البعد يقبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكرونه في تقويم الفصل للجلس في علم المنطق وحصر الأجناس في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما يمار بما لا يسلمه الطالب ولا بدله من استيراده على ذهنه للارتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقوله لم في مبادئ المنطق أن لنا فكراً وإن فكرنا قد يوصلنا إلى علم لم يكن وسيأتى للمصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف مألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المطردة في الخليفة بأمرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره في نظام الخليفة لا تكشف غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في اللقب وهو منهم في الرغب والرهب

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقد أنها مشهورة كما (١) يغافض
الذهن فيصدق بها بباديء الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت
لم توجد مشهورة مثل قول النبي ﷺ «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» فيعتقد
أن الأخ يعان على الظلم وإذا تؤمل علم أن المشهور (٢) دفع الظلم منه لا الإطاعة
عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسرہ النبي ﷺ بالمنع من الظلم حين
روجع في كيفية نصره الظالم

والأشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات
فإن ذهن أنما يميل إلى التصديق بها لمشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل
الفرق بينهما أن هذا يذعن ذهن بشهرته كما (٣) يغافضه ويزول عن قريب
وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يتبع

وأما المظنونيات فهي القضايا التي يصدق بها اتباعاً لغالب الظن مع تمجيز
نقيضه كما يقال إن فلاناً يسار العدو فهو مسلم للشعر أو قيل فلان يطوف بالليل
فهو من العصص وكل ما قدمناه إذا لم يكن الاعتقاد فيه جزءاً بل هناك امكان

ومثلوا لما يكرز بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لأنه لون
وملشاً ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فإذا كان السواد جامعاً وهو
لون فليجمع البياض لأنه لون

(١) غافضه فجاء والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أي بالاروية
وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من سمعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث
عن صحته بعد الشك فيه

(٢) دفع الظلم منه أي أن نصرك أخاك إن كان ظالماً هو كفه عن ظلمه
ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٣) كما يغافضه أي لمغافضته إياه ومفاجأته له ثم لا يلبث أن يزول وقوله
وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات أنما يعتقد بواسطة الاحتيال في
التشبيه والتلبيس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد في نفسه فيتبع أي يستمر الضال
على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائمه وفي نسخة كتبت بحاشية الأصل (أي
بإلهامش) يبقى بدل يتبع وهي أظهر لأنه المقابل لقوله ويزول

تلقابلة مع الميل الأغلب الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر.

وأما الخيالات فهي القضايا التي يقال قولاً لا للتصديق بها بل ليتخيل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو احتجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فإنه (١) مرة مقيئة أو تنفيره عن شم الورد أنه سرم بغل قائم في وسطه روت أو ترغيب غيره في شرب الدواء إنه الشراب أو الجلاب (٢) فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التكذيب بها آثار المصدق بها.

وأكثر الناس يقدمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاذعان بهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أولاً (٣) يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقد يفعل هذا الفعل من التخيل يجوز استعمالها بدل هذه الخيالات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من

(١) مرة مقيئة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرز الصفراء من وجه تخيل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما لبعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن نحله يرعى الافرستين وإما لأن خواصاً من أنواعه يسمى «ألومالي» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرازها وهو دهن شجرة تنبت بتدمر (٢) الجلاب بضم فتشديد يقول صاحب القاموس إنه ماء الورد وأنه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب.

(٣) أولاً يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها بين أمرين إما أن لا يكون مصداقاً بها وإنما أراد بها التخيل وأما أن يكون مصداقاً بها لمصدقها في الواقع أو لا اعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخيل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخيل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر الخيالات

جهة ما تعتقد لامن جهة اختلاج مقابلها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يخطر بالبال مقابلة لامن حيث امكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهمية اذا لم (١) تكن شذبة نافعة منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا لأنها إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به وإن لم يجر مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجن لم ينتفع به في القياسات (٢) وهذه هي الخيلات (٣) والقسم الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يحتاج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن ظالب والذي على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة وما معها (٤) أو بالتواتر أو تكون ضرورته باطنة والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فاما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينا فيه بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات

(١) اذا لم تكن شذبة قيدها بهذا القيد حتى تنفم منفعة المشهور لأن المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولى شذبة في نظر السامع لم يجر استعماله في مقام استعمال المشهور وإنما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٢) وهذه هي الخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما ما لم يجر مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلا لعدم منفعته

(٣) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد أن تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد الى الأول ليقسمه فعبّر عنه بالثاني لانه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

(٤) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشيء فاما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة (١) يخص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسماة المظنونيات فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضما لنشر المبادئ في حاصر

واليقينيات من جملة هذه الأوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلطا للحس من ضعف فيه أو معنى في الحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفراط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات اذ استجمعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين

وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها

(١) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عده نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لأن المشهورات في الظاهر على ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها ببيادى الرأي بدون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(م — ١٨ — بصائر)

إلزام مغاير الحق رأيا يعانده اذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به الى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام (١) الوعظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج الى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية ومنها أن كل (٢) علم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم وبرأود المتعلم على تسليمها، وربما لا تسمح نفسه به فتطيب نفسه بالاقيسة الجدلية الى أن ينتهي الى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقيسة الجدلية أن ينتج منها (٣) طرقا النقيض فاذا التفت قياسات على الاثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد وردد الفكر والروية فيها وربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق وأما مواد القياس المغالطي فالوهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته خائفة الا التوقى والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه له على رتبته واذذاك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تبكيث من يؤم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطأ فيه بعد أن يوقفوا على محكم الغلط دونه صدأ لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

وأما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما يعد من منافعها في الفن المفرد لها.

وأما مواد القياس الشعري فالخيالات

والذي يهم طالب السعادة من هذه الجملة هو الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلا جرم نذكرها في فنين ان شاء الله تعالى وتتم الكتاب بهما

(١) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونات لاعلى المشهورات والمسلمات

(٢) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب

والاخلاق ونحو ذلك

(٣) طرقا النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفانها النقيضان

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول
أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما
تصور وإما تصديق فالمطالب اذن إما أن ينتج منه نحو اكتساب التصور أو
اكتساب التصديق والمطالب التصوري صيغ دالة عليه وكذلك ما للمطالب التصديقي
فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما
يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات
كقولنا ما الروح وما العقل وما الملك
ومنها صيغة أي وهي تطلب تصور الشيء بميزا إما بذاتيته أو بعوارضه
كما يشاركه في أحدهما

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فنما مطالب هل ويطلب به التصديق بأحد
طرفي النقيض أي الإيجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي
يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء
موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود
على حال كذا ووصف كذا أوليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر
أي هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي
يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في
نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا
أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب
يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الـ «ما» مشتملا عليه
(١) أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان التصديق ومطلبا ما وأي يطلبان التصور
ومطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل
عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

(١) عليها أي على كيف وما بعدها

وأما مطلب «هل» المطلق فتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات فأنه
مالا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فالـ
يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجوداً في نفسه
ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حداً بحسب الاسم بالنسبة
الى من لم يعرف وجوده فإذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حداً بحسب الذات
وهذا يؤم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق إذ جوابها كان
حداً حقيقياً ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة
الى الأمر نفسه ثم اذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجود انقلب
القول الدال على معنى الاسم حداً حقيقياً بالنسبة اليه

وهنا شك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد
ذلك عدمه فإن التصور هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود ومالا صورة
له في الوجود كيف يحصل منار صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوماً لا تركيب فيه ولا تفصيل فتصوره
يكون بمقايسته بالموجود كالتحلاء وضد الله فإن التحلاء يتصور بأنه للأجسام
كالتقابل (١) وضد الله يفهم بأنه لله كما للحرار البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن
فيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصوراً ولا معقولاً إذ لا ذات له وأما الذي
فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وإنسان يطير فانما تصور اولاً تفاصيله التي
هي غير محالة ثم تصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود
في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة
اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من
جهة ما هو تأليف متصور بسبب ان التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة
ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل

(١) كالتقابل فإن الذهن يتصور التحلاء امتداداً ملائمة للأجسام أو اتحد
بامتدادها فهو بمنزلة المقابل لها وقوله كما للحرار البارد أي يكون كما يكون البارد
بالنسبة للحرار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كمال الحرار البارد
غير معروف وما فيه مصدرية أي كـ يكون البارد للحرار

مطلب من هذا فأنما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة حتى ان تصور المعدوم أيضا حصل بتصوير مقوم لأمور موجودة فهذا تمام المقدمة

الفصل الاول

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتائج يقين وقد عرفت اليقينيات حوالا استقرار المستوفي للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الان وبرهان اللام أما برهان الان فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان اللام فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر وهو (١) نسبة اجزاء النتيجة بعضها الى بعض أى وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة ان تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطى للعلة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى النتيجة إلا أن ما يعطى النتيجة في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الان

ثم اذا كان الاوسط في برهان الان مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر معلولا لوجوده فيه لكنه (٢) أعرف عندنا من الاكبر سمي دليلا وقد يتفق ان يكون الاوسط لاعة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل أمرا مضائفا له أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أى ما معلولا لاعة واحدة وأما الذي الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر لا في الذهن فقط بل في نفس الامر فأما أن يكون علة للاكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الاصغر وإما أن لا يكون

(٢) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع متقن فهو من علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الاصغر ليس علة تعلم بل هو معلول في الواقع لكن الاتقان ظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه صادرا من علم

علة له على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط إن كان الاصغر مساويا للأوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه. مثال ما الاوسط علة للأكبر على الاطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فلاحتراق على الاطلاق معلول. مماسة النار حيث كان في الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الاصغر فحطب وفي مشاركته أيضا لعل الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا للحيوان وبواسطة (١) للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلولا. علة واحدة من برهان الان قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معام معلولا علة واحدة وهي حركة الخلط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلولا. للآخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حماه غيا وكل من نابت حماه غيا فحماه من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء. وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فلاحتراق الذي هو الاوسط معلول الاكبر الذي هو مماسة النار.

الفصل الثاني

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ. أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويمرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا.

(١) وبواسطة للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان كالفرس وغيرها

لعمان آخر منها الموضوع الذى بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالاجباب أو السلب ومنها الموضوع الذى فيه العرض ومنها الموضوع (١) بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك فى المنطق بين هذه المعانى

واذا كان المطلوب فى العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذى هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً فى ذلك العلم الذى تطلب فيه أعراضه مبيناً بالبرهان بل اما أن يكون ثبوته بينا بنفسه كالموجود الذى هو موضوع العلم الأعلى وإن لم يكن بينا كان مطلوباً فى علم آخر هو (٢) من الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهى الى العلم الأعلى الذى يتقيد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو المستغنى عن اثباته وإبائه بالحد والبرهان لكنه وان لم يبرهن فى العلم الجزئى على وجود موضوعه فلا بد من أن يعطى فيه تصويره بالحد أو الرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسامياً لازماً لأنه إن لم يعلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك فى شيء تتأحد به إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التى هى موضوعات الهندسة فى صكونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم فى مناسبة متصلة (٣) بينها ان كانت

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما فى القياس الاستثنائى فالك تقول يلزم من وضع المقدم فى المتصلة وضع التالي ومن وضع تقيض التالي وضع تقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أى الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذى يبين فيه كالمقدار فى الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين فى العلم الطبيعى وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين فى العلم الأعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذى هو الموجود وهناك الكلام فى ثبوت الجسمية وما به تتحقق

(٣) متصلة بينها أى بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها لآخر كنسبة

النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها حدا ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (١) الأركان والمزاجات والاخلاط والأعضاء والقوى والأفعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد وأما المسائل فمسألة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها لموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي أو نوتا من موضوع العلم أو نوتا من موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتي أو عرضا ذاتيا مثال الأول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشارك (٢) لمقدار يجانسه أو مباين ومثال الثاني قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك في الحساب الستة (٣) اعداد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الراويتين اللتين تحدثان عن جنبتيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزاياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما محمولها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسألة أو لموضوع

ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا الاخر لما بعده وهكذا
كانراه في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(١) الأركان هي العناصر

(٢) مشارك أو مباين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٣) الستة اعداد تام أي لان كموره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه

ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ما نقص مجموع

كموره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعا اثنان وثمنها واحد والمجموع

سبعة والزائد وهو ما زادت كموره الصحيحة عنه كالاثني عشر فان نصفها ستة

وثلثها أربعة وربعا ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

العلم فلا بد من بيان الذاتى المستعمل فى هذا الموضع من المنطق ويستعمل (١) يعينين أحدهما ما ذكرناه فى فاتحة الكتاب وهو المحمول الذى يفتقر إليه الموضوع فى ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً فى حد موضوعه وذلك مثل الحيوان الانسان والثانى أن يكون الموضوع مأخوذاً فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما ما يؤخذ فى حده الموضوع فكالمقطوعة التى يؤخذ فى حدها الانف والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للمقدار أو العدد وجنسها وهو السكم يؤخذ فى حدها وما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فكالجسم الذى موضوع الابيض يؤخذ فى حده ما يعرض (٢) للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذى يؤخذ فى حده مضروب عدد زوج فى عدد فرد وإنما سميت هذه أعراضاً ذاتية لأنها خاصة (٣) لموضوع الصناعة أو جنس

(١) ويستعمل أى فى هذا الفن لافى هذا الموضع حيث الكلام عن الأعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثانى (٢) ما يعرض للابيض كالما كس الاشعة فانه ذاتى للابيض لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع الابيض المعروض لعا كس الاشعة فقوله «كالجسم» مثال لموضوع المعروض المأخوذ فى حد الذاتى لامثال لنفس الذاتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه وكذلك قوله «وكالعدد» فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لاخذ موضوع معروضه فى تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالأعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره وإلا كان تعريفها بالموضوع تعريفاً بالآخر وهو غير صحيح وقوله «أو جنس» عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله «أو شىء واقع فيه» عطف على ما سبق ايضاً أى او خاصة لشىء واقع فى موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشىء نوعاً من الموضوع او عرضاً آخر له

موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلاً عليه غريباً عنه لكن (١) ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد

وإذا عرفت معنى الذاتى فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثانى ولا يجوز بالمعنى الأول لأن ذلك الذاتى داخل في حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوماً إذا كان الموضوع معلوماً فكيف يطلب وجوده الموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصوراً بماهيته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا أن النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك فهي مجهولة مطلوبة بالبرهان وإنما جاز ذلك لأننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وإنما عرفنا منها الاسم وفعلها ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وإنما هي ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد

فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروض له فإن ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع في حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العارض وإنما قلنا أن موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لأنك تقسم الموضوع إلى أنواعه فكل منها محمول عليه (١) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أى أن ما هو خاصة للجنس الموضوع وهي ما يؤخذ جنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلاً فإن الحكم يؤخذ في تعريفها وما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أى من حيث هي خاصة بجنس وإنما تستعمل بعد النظر إلى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيرها كالمساواة والمناسبة ينظر إليها في الهندسة من جهة ما تخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر إليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

فاذن لم يحط (١) علمنا بشيء جهلنا ذاتياته
والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب-
المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطلب سببه يبرهان لم الطالب للمية
في نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن
الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهرًا فنطلبها بواسطة كونه حسًا وبعض
الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطلب انما
يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف (٢).
قياساته أما الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه
وان كانت له أجزاء أو جزئيات (٣) فلا بد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود

(١) فاذن لم يحط علماً بشيء جهلنا ذاتياته أي أننا عند تصورنا الشيء
بأعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤخذنا مؤاخذا بقوله كيف
تعرفون شيئاً وتتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع أنها هي معرفاته إذن قد
أحطتم علماً بشيء وجهلتم ذاتياته وهو تناقض ظاهر لانا نقول له اننا لم نحط
علماً بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه إلا بعض أعراضه وآثاره
وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام
(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن احوالها
في العلم كأنواع المزاج في الطب اما الاجزاء فكالأجزاء التي يتركب منها الجسم
كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي
أنه يجب تقديم حدود الأعراض الذاتية أيضاً قبل البحث في اثباتها كما تجد
الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي ان يعلم انه لا
يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب ان يتقدم على كل بحث
ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب
بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات
ثم قبل الدخول في الكلام على السكايات جاء بشيء قليل من الدلالات اللفظية ثم عند

أعراضه الذاتية فانها وإن كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد
أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق
أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاوليات وغيرها مما لا
يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكرى وإما مقدمات غير واجبة القبول
ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا
موضوعية وهذا الموضوع هو بمعنى (١) المعروض وإن سلمها في الحال ولم يقم
له بها ظن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والأصول الموضوعية مع
الحدود تجمع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا
ثم الأصول الموضوعية والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يعترف
فيه وجود محولاتها لموضوعاتها بالبرهان إلى أن ينتهى إلى العلم العالى المعطى
للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية

لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصلا (٢) موضوعا في

ما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادئ جملة في نسبة
الاسماء الى المعانى تكلم فيها عن المتواطىء والمشكك والحقيقة والمجاز والمشارك
وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بذكر
فصلين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين ما في العلم وما في اللفظ وما في
الكتابة والداعية إلى الالفاظ والحروف والآخر فصل في بيان المراد من الاسم
والكلمة والادارة ثم انه لم يحدد الجهة مثلا إلا عندما أراد الكلام عليها ولا
القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والأمر في سائر العلوم على ذلك

(١) بمعنى المعروض بالعين المهمة أى الذى يعرض على الطالب ليسلمه

وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء أى المفروض صدقه

المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معانى الموضوع اول الباب

(٢) أصلا موضوعا في العلم العالى فانهم عند الكلام في العلم العالى

على أنه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولاى يمكن ذلك قد

يتكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس أنه لا يمكن لبشر أن

يعرف حقيقة شئ من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد

العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال إذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن إلا بعد أصول موضوعه مسلمة من صاحب العلم الأعلى فلو صارت أصولا موضوعه فى العلم الأعلى لصارت (١) مقدمات لأصولها الموضوعية فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه إنما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٢) فى العلم السافل بهذه الأصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة فى العلم

دليلا على أنها جميعا لوازم ولا يمكن تحقيق أى شىء من مميزاتها فصل مقوم مع أن هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أى شىء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت مسلمة فى العلم العالى لكنها لا تبين فى العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا موضوعية فى العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد فى البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها فى العلم العالى لاثبات شىء أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة فى العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وإنما يلزم ذلك لو قلنا إنه لا يذكر فى العالى إلا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة فى السافل لا بد أن يكون مبينا فى العالى أو بينا بنفسه وغاية ما قلناه أن من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلما من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيذكر فى التشكيك وبيان الدور وحله ظاهر ان بما بينا

(١) لصارت مقدمات لأصولها الموضوعية يريد ان ما يذكر فى العلم الأعلى يكون أصولا موضوعه فى السافل فلو أخذ شىء من مسائل السافل فى العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لأصولها الموضوعية وهى ما يذكر فى العالى وذلك مبني على أن كل ما يذكر فى العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا أننا لم ندعه

(٢) لو كانت أى مسائل السافل مبينة فيه بتلك الأصول التى ذكرت فى العالى ثم كانت المسائل قد أخذت فى العالى لبيان تلك الأصول بعينها التى صارت مبينة لها فى السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هى بيان له

الأعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما إذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة بل بمقدمات بيّنة بنفسها (١) أو ان بينت بهذه الاصول

(١) أو ان بينت بهذه الاصول أي إن بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعة في العالي فلا تكون مسائل السافل المبيّنة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الأعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الأعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بينت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه يجوز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولاً موضوعة في العلم الأعلى أصولاً موضوعة تبين بها مسائل الاسفل مع أن مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولاً موضوعة ومجرد كونها أصولاً في الأعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبهرن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس لسلم من كل ذلك قال الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول الموضوعة في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره إنما تصح في العلم الكلي الموضوع فوق على أنه كثيراً ما تصح مبادئ العلم الفوقاني في العلم الجزئي السفلائي » وقال الطومسي « وأكثر المبادئ الغير المبيّنة للجزئي إنما تكون مسائل للكلي فتبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فلهما من مبادئ الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسألة من الطبيعى ومبدأ في الالهى لاثبات الهيولى على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسألة في السفلائي مبنية على ما يتوقف عليها في الفوقاني لئلا يصير البيان دوراً » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسلمة مأخوذة من العالي حتماً بل جمل ذلك أكثرها كما ترى وفي مثال الطومسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من

بخلاف تكون مأخوذة في العلم الا على في بيانها بل تكون تلك الاصول مبنية
تتقدمات لا تنبئ على هذه فلا يؤدي إلى الدور

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد
يكون خاصا بعلم وقد يكون عاما إما على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء
إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم مثل قولنا الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب
وما تحتها من العلوم ثم لا يعتدى ماله كم فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم
أو ذوكم الا (١) بالاشتراك

والقسم (٢) الثاني منهما قد يكون خاصا أيضا بعلم مثل اعتقاد وجوب
الحكمة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسي (٣)
وقد يكون عاما أيضا لعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبينا
في علم ما وقد وضعناه مسلما في هذا العلم مبينا في علم آخر

وأما المبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعها
أو أجزاء موضوعها أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع

أجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهولي والصورة بل يجب أن يبين بيانه
المشهور وهو أننا اذا وضعنا جزءا بين جزأين الخ ومقدماته أولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من عدد المقاومات

كما سبق له في قاطيغورياس واستعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال
لغوى حقيقي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما في الكم اطلاق المشترك على المعاني المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد

وجوب الحكمة للعلم الطبيعي أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون
ليست بمحض الاتفاق بل هي اسباب تابعة لمسببات وذلك أصل يبين في العلم الالهي

(٣) وقد يكون عاما أيضا لعلوم كالا اعتقاد بأن لنا فكرا وهو يؤخذ مسلما في

علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية وعلم المنطق وهو أصل يبين في

العلم الطبيعي أو في عام أحوال النفس

العلم بل بجنسه فان استعمالها في الصناعة ينحصرها بها كما (١) ذكرناه وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم (٢) يكن كذا كذا فمقابلته وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغالطين والمناكرين وأما اذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأيها معاً أعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا (٣) المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية بان يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

(١) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناصفة التي نخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو حمل مثلها في مبادئها لم يكن ضير لانها تخصص بالعلم عند ذكرها فيه

(٢) ان لم يكن كذا كذا فمقابلته وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنيا في وجوده عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا وهو أنه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بك أن تأتي بالمبدأ العام صريحا بان تقول وذلك لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فاذا لم يثبت انه غنى فليثبت أنه لا غنى وهو المحتاج لا تقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

(٣) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب أو السلب ومن افراد الشيء المقدار والمشاركة فيها ايجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأ فهي من أفراد الايجاب والمباينة فيها سلب أحد الشيئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية (١) والحمل الأولي يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلًا في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والمضاحك للإنسان فان كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فانه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما (٢) محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية

(١) والحمل الأولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الأول بداهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولى كقافي حمل الحيوان والمضاحك والناطق على الإنسان فانه حمل أولي فانه لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه إنما يحمل عليه بواسطة أنه حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأولي بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الأولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٢) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عند فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج قد احتاج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجبة القبول وأما أنها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضاً لأنها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا أعرف

(م — ١٩ بصائر)

لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان

بغير دليل وإنما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يؤتى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق باثبات أن من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري وأن النظري يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وأن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والاثبات على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهر لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلا لأنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «مما» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة مما ويمكنك أن تمثل لذلك بنحو قولك في مقدمة التصورات الذاتى جزء مما هو ذاتى له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتى متقدم على ما هو ذاتى له فان ثبوت التقدم للذاتى إنما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجياً وهو ليس بذاتى بالمعنى

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقدم بالعقل ليكون المحمول ذاتياً بالمعنى الثانى لأنه جازم للذاتى والذاتى يؤخذ في حده المقول الثانى الذى هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين للذين ذكرهما والمحمولات التى صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل

الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو موضوع هذه المقدمة معا
لكن (١) يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات
المسائل وضرورية ان كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة
وشرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي

قد تكون من مسائل العلم بينت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله
في موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابيهما
مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يجيد
النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلس من هذا
التعسف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة
القبول وإيراد معنيين للأولية ثم الاضطراب إلى إيراد قسم لم يورده أولا وهو
محمولات المقدمات التي صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتي لهذا تنمة عند
الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب
البرهان على الضروريات (١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبطة بقوله فلا يجب
أن تكون أولية أي ان محمولات المقدمات التي صارت نتائج وان لم يجب أن تكون
أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في
قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الأول المستعمل في
باب التعريفات ومقدماته وهو ما يفتقر إليه الشيء في ذاته وماهيته والذاتي
بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها
في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان
المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية
تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة
بها والمطلوب بالشيء أخفى منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من
النتيجة بديهي لا يحتاج إلى الإيضاح وانما ذكره المصنف لأن هذه المقدمات
مكتسبة بالدليل فمثلها مثل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فخشي ان يظن ظن
انه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان
لم تكن الأولى أوضح من الثانية

الاعراض الذاتية (١) فالوسط لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الاكبر

ولا يخفى ان ما ذكره من ان المحمولات يجب ان تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(١) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي السكسبة لمسائل العلم والمكسوب في المسألة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسألة والاكبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب ان يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لأن الوسط لا يجوز ان يكون أعم من الاكبر لأن الأعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط امامسا والاكبر أو أخص منه لأن العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستتبع العلم بالأعم لا محالة فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوي له في الصدق غريبا عنه أيضا لا تحادها في الموضوع ولم يصر الشئ غريبا عن العلم الا بمباينة موضوعه لموضوعها وأولى بالغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق ولكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كما هو الشأن في الاكبر الذي هو محمول المسألة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشري فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات في ضروب من الاصطلاحات ولكن يخصمان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصا به لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني أو البيطري أو في علم الزراعة

ثامنا مساويا له أو أعم منه ومساوى الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محمولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هناك من الأعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها وأعراض جنس موضوع العلم يصلح ههنا أيضا

وإنما لم تكن الأعراض الغريبة مبحوثا عنها لان العلوم إما كلية أو جزئية والعلم الجزئي إنما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ماهو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في موضوع مخصص بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثانى أما بالمعنى الأول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الأكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للوسط والآخر كذلك للآخر صار الأكبر ذاتيا بذلك المعنى للآخر لان ذاتى الذاتى بذلك المعنى ذاتى وقد بينا أن هذا الذاتى لا يكون مطلوبا الا فى (أ) حالى الاستثناء وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا أنها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا ضادفت في كتمهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصديق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا

(١) الا فى حالى استثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتى معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ماهو ذاتى له فى الذهن غير معلوم فيطلب ببرهان العلم

ومعنى (١) الضرورى فى البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه فى كتاب القياس فانا فعنى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أو لم يكن

(١) ومعنى الضرورى فى البرهان أعم الخ قالوا يجب فى البرهان على الضروريات أن تكون قضاياه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرفية شاملة لها وذلك لان المحمول على شىء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعيه ذلك الشىء والى ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرئى اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار ابيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشرط يكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع هذا حاصل ما ذكره فى شرط تقييد الموضوع واماما اشار اليه المصنف فى قوله اما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورية المقدمات فى البرهان وأطلق فانما يعنى بالضرورة هنا غير الضرورية فى باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة التعضية فى نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورية فى كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طالب نتيجة ضرورية بمعنى ما فى كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتى بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفيه أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ما قد قيل فى كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية فى الشكل الاول كما فى قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا فيما أوجبوه على المبرهن بقولهم « ان حكمنا بذلك فى كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في (١) فن العبارة اذ المقول

أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة او الممكنة والضرورة على المطلب الضروري لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه طقا فقط لكان الحكم عليه بالنطاق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة وأيضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يفيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا إذا أسنده الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أى العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة ماهى علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورة لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ماهى غير ضرورة لا تنتج ضرورة في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضرا اذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أى فن يارمنياس وهو باب القضايا واحكامها فانه هو الفن الذى ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئى والكلى وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في المقدمات أخص من المقول على الكل الذى تقدم ذكره في فن العبارة فمعناه اننا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورة فمعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذى ثبت به في الصغرى ولا يكتفى أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراده في الكبرى بالفعل والا لم يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في

على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفى في كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل فيه (٢) بشرط وهو أن يكون الحمل فيه أوليا فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمى حينئذ كلية لكن ربما يعطى القول الكل فيعتقد أنه ليس بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس تصويره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح للبيان فان ما يساوي الشيء في الواضح أو كان اخفى منه لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

باب القياس اذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يلزمناك انه اذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضروريتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفى في ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكأننا نقول إن المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به إلا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أي أن المحمول الكل في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثاني فيما سبق للمصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطومسي في شرحه لمنطق الاشارات

لكن ههنا شك وهو أن مردا لواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات

« وخامسها أي خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي جميع الأزمنة حملاً أولياً أي لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فإن الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس على الإنسان لا يكون محمولاً على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملاً عليه كلياً » ثم قال « واعلم أن الأخيرين من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكلية » أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللاً لها وإن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللاً للتصديق بها وإن تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الأولية وهو الذي يصح أن يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصاً بالموضوع عارضاً من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للإنسان بسبب كونه حيواناً يصح للمبرهن أن يطلب به شيئاً في العلم الذي يبحث عن الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الإنسان فإذا أخذ الحساس مقدمة في المطالب المنعقدة بالإنسان عظاماً يؤخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيواناً حتى إذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان خاصاً بالإنسان المبحوث عنه فإنه لو أخذ من جهة كونه عاماً لسكان العارض بسببه عاماً أيضاً والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على جذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة إلى محمول خاص بها إذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون ما ثبت بواسطة أمر كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولاتها الأولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاماً

هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدأ نشوئنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب وكيف ولم يخطر البتة ببالنا في عهد الصبا أن الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد لا يخلو من أحد طرفي النقيض وان حدثت بعد ما لم تكن فخدوشها بطريق البرهان أو دونه فان كانت حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لأنكم حسنت سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل عام تصديقي حصل بعد ما لم يكن فخصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالاجاب أو السلب توقف الذهن عن

متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والا لم تصلح مقدمات بالمرّة على ما شرطوه والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكان معنى السكاية في هذا الموضع أن يكون المحمول في القضية شاملاً لجميع ما يصبح أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا انما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في العلوم إذ كل عام انما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل إن من أخص الامور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطة ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما طلب ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالتى الاستثناء كما سبق وهى لا تطلب من حيث هى عامة ولكن من حيث هى خاصة به أى يطلب تحقيق الحصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلاً في ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقةه وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهري صوري وحقيقة ما نقوله ان الانسان حساس فهو يتألم ويلذذ أنه يحس احساسه الخاص به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا انسانية وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيـل بل الذهن إذا تصور مفرداتها لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وإنما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها ما يجب تقدمه عليها من التصور فإن كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هي الحواس فما لم تنطبع المحسّات فيها ولم تتأد منها إلى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها

وبيان هذا أن لنا قوة دراية لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فإن الحس وليكن حس البصر إذا أدرك شجرة أو إنساناً أو فرساً تأدت تلك الصورة المطبوعة من الحس إلى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الدراية للمعقولات على هذه الصورة فافتتحتها متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فميزت المتفق فيه وهي الجسمية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان والفرس مما اختلفا فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا لقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت الذاتيه والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والأنواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في انحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحمد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فما يتوقف في الحكم ألبت فيه بعد هذا التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتاج إلى بيان وهو أن حصول هذا وجه من وجوه إعانة الحس في حصول الأوليات وهو إعانة على سبيل العرض فإن الحس لا يدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والابن والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألحقها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبيهها لا احتجاجاً كما ينبغي استقراء جزئيات أمور بينة الصدق

الا أن بالنفس عندها غفلة مثل استقراء جزئيات أذ الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل وهذا الجزء وذاك الجزء

وقد يعينه بطريق التجربة لا في الاوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يعينه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سريعاً معه أشياء أخر إما الوسط (١) إن تصور طرفي المطلوب أو الأكبر إن لم يتصور المطلوب فهذه وجوه امانة الحس للعقل في الاوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماساً إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلاً أو لما يجهله فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب آباً لا يعرف عينه فلو ظن به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

وحل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معاً وأن يعلم ويظن ظناً مقابلاً للعلم فنقول إن اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل اب مع اعتقاد أن لا شيء من اب في حالة واحدة بل يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياساً بالمتج

(١) إما الوسط إن تصور طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل عنده أولاً هو القمر وإظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعد عنها أي بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر في نفسه بالحدس أن نور القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفاً المطلوب فمثل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الاناء المحتوى على الماء الغسالى كنفاه في الجزم بأن له قوة

فيه اعتقاده مثل أن يكون (١) كل ا دوج معا بلا وسطه ثم كان كل دب وكل ج ب أيضا فاعتقدا أحدهما أن كل دب وهو حق وقرن به صغراه وهو أن كل اد ينتج أن كل اب واعتقد الآخر أن لا شيء من ج ب وهو باطل وقرن به صغراه وهو أن كل اج ينتج أن لا شيء من ا ب اما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا ورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جزما وأما ما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لا شيء من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمتي قياس نازج أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي ان كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وترجمتهما نحو النتيجة ولا يكتفى في حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال مالم يخطرهما على ترتيبهما على قصد ان يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة وظنه ان لا شيء من ا ب ظن بالفعل

(١) كل ا دوج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلاكه في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلاكه في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص أن كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لا شيء من التعرض للهلاكه في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلاكه وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولا يمكنها اختلفا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يفيد العرض للهلاكه بظاهرها واللفظ فنفي عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وأنه تعرض للهلاكه وأن الشجاعة فضيلة وأن التعرض للهلاكه ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا أن الاجرام السماوية (١) لا تشارك التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة فظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلى تندرج الكواكب تحته لأنه علم بالجملة أن كان كل جسم سماوى لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة عالم وظن بل علم الشئ من جهة لا تحسه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تحسه .

ومثال ما يعتقد المقدمتين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المقدمتين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لأنه لا يجمعها معا في الذهن وإنما يصير أن سببا للنتيجة بالفعل إذا أخطر

(١) أن الاجرام السماوية الخ هذه هي الكرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهى أن الكواكب اجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى وإنما الذى التفب اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو فى هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك فى طبيعتها شيئا مما يلينا فليست بنارية بالضرورة لان النار مما يلينا أى من العالم المنصرى ولوانتبه الى اندراج الكواكب فى الكرى المعلومة لوقع فى الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلتين له والآخر بالقوة وهو علمه أنها ليست بنارية فى ضمن علمه بالكلية الدالة على أن كل جرم سماوى فهو مخالف فى طبيعته للعالم المنصرى فهذا علم غير مخصوص بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم أنها ليست بنارية مختلفتان

معاً بالبال ودوعى تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معلومين
بالتفريق أولم يترتب الترتيب الذى من شأنه أن ينتج فالعلم بهما مسبب للنتيجة
بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم
يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدمة الواقعة مع العلم
بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بجزئى
هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجهل فيها بلازم هو لازم بعد بالقوة عن
لازم معلوم لا من حيث هو . لازم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد
من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان أجبت بأنا
لا نعلم ماد فقال فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم
تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئى وما علمناه فهو
علم كلى لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهذا
الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا
حصل عندنا الصغيرى وهى أن هذا الشيء الذى فى يده اثنان وقرنا بها الكبرى
وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من
مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل
اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فاننا لم ندع المعرفة (١) بكل اثنين فينتقض
إذا لم نعرف اثنين زوجا

(١) فاننا لم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم
على كل ذات تثبت لها الاثنية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنية ولم نعيز فى
ذهننا اشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون - انما محيطا
بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى
العلم بالكلى ثم إن الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين
فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه
المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انا إنما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فانا نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أولم نعرفه فهو زوج

فاذا تقرر إمكان العلم والجهل معا بالشئ الواحد اذا كان أحدهما خاصا والآخر عاما أو أحدهما بالقوة والآخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول.. المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلي (١) الحاصل عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أولو كان مجهولا من كل وجه ماتصور الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل مالا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشئ معلوما (٢) من وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا بالمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق إن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق ولكننا تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجد أن تلك العلامة في عبد أفادنا علما بأنه آبقنة

(١) الحاصل عندنا أى في ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

(٢) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلي أما الوجه الذى هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى فادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كلى سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كمان أن اتصاف الاوسط بالأكبر علم كلى سابق يندرج تحته أن الاصغر موصوف بالأكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما مثله من طلب الآبق واندفع الاشكال رأسا

الفصل الثالث

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكلّيات وحصول العلم بالممكنات من البرهان العلوم تتخالف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها

والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخل أو يكون والى لا مداخل بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعى وان اشتراك سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو السكم

والى تكون بينها مداخل فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شىء مشترك وشىء متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى (١) نفس الانسان من جهة

(١) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الأولى بالمصنف أن يحذف كلمة (نفس) فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقا جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يعتذر به عنه أن القوى الجسدانية انما تتصرف بالنفس الانسانية فهى من قواها ثم قوله « من جهة ما هو حيوان » كانه بيان للشىء المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه بل في ذكره ضرر فانه لا يبحث في أحد العالمين

بما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان وأعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية. والقسم الأول الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أولا يكون فان كان محمولا فاما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس فاما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعاً مطلقاً ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءاً من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم.

وإما أن يكون النظر في الأخص وان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضاً من الأعراض الذاتية فننظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الإطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح ويعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من

عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين إلى هذه الجهة وإنما البحث في كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انساناً وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان في أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد تتحد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والأعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك إنما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق إنما هو من حيث هي للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي
والثاني أن يكون ذلك العارض أمراً غريباً ليس ذاتياً ولكنه هيئة في ذات
الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب
شيئاً واحداً وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك
الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فانه تحت النظر في المجسمات والقسم
الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة
وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئاً واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي
تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة مثل (٢) النظر في المناظر فانه يأخذ

(١) الأكر المتحركة جمع أكره هي لغية في كرة والأكر المتحركة
موضوع لعلها وهي نوع من المجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة
والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة للأكر وليست مجرد نسبة بينها
وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ هذا المثال لما يكون الموضوع في علمين شيئاً
واحداً يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكر المطلقة في العلم السكلي العام الشامل
لسائل الكرة متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فان الموضوع فيه هي الخطوط المفروضة في
سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير
التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت
لتلك الخطوط فخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض
الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن جزءاً منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم
المناظر داخلاً تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو
نوع من المقادير فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت
الهندسة من وجه ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعها ومن وجه
عرضي وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخلاً تحت موضوع علم
المخروطات الذي هو جزء من الهندسة

الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعاً وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

والذي عمومته عموم اللوازم فهو العلم الأعلى الذي موضوعه الموجود والواحد ولا يجوز (١) أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزءاً من علمه لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذات فلا العام يؤخذ في حدان خاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحته

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص طارئاً لشيء من أنواعه كالنعم (٢) إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي فإذا

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزءاً من علمه يريد بالأشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الأحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الأعلى بالمعنى المراد في هذا الموضع من علم المنطق فإذا لم تكن أحوال ما دخل تحت ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءاً من العلم الأعلى لأن جزء العلم يكون بحثاً عن الأعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتي له فإن العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أعراضه الذاتية كعلم الجسيمات مثلاً فإن ما ثبت فيه من الأعراض الذاتية للمقدار يثبت في العلم ببعض أنواعه فيصح أن يكون جزءاً من الهندسة لأنه يثبت عن بعض الأعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلاً فلا تثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للموجود وتكون الهندسة جزءاً من العلم الأعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقدار مثلاً ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص طارئاً ذاتياً للعام فيكون البحث عنه جزءاً من العام الباحث عن أعراض العام وبهذا تعين أن علم الهندسة مثلاً تحت العلم الأعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٢) كالنعم لا يخفى أن النعم هي موضوع علم الموسيقى فإذا نسبتها إلى

أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت
لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق
والاختلاف المطلوبين في النغم فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي
موضوعه في جملة بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا
الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة
يقال إنها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم
يتخصص (١) بشيء آخر فإنه له مع ما يصح أن يقال هو تحت العام يقال إنه جزء

موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق
وحدها عرضاً من أعراض بعض أنواعه وهي الأوتار وأعضاء الصوت فان الأوتار
وأعضاء الصوت تؤخذ في عدد معروضها وهو الصوت ولكن الجسم الذي
هو موضوع الطبيعي لا يحمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في
الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث
ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها
وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الأمر الغريب هو العدد لأن الاتفاق
والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتها إنما تعرض للنغم من حيث
أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث
عنها من جهة ذلك الأمر الغريب لاق أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث
تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى
تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق
بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى
تحت الطبيعي لأن الجهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت
في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون بمنزلة المبين له فان الطبيعي والحساب
متباينان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما يباين ما كان النظر
فيه من حيث ما يختص بالآخر

(١) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعرض الذاتي أما

من العلم العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١).
هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر
في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان
مطلقا ينظر (٢) فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت

النوع الذي يخص بشيء آخر كالأكر المتحركة مثلا التي هي موضوع لعلمها.
فانها قد تخصمت بكونها متحركة فهي تحت المجسمات ولكن علمها ليس جزءا
من علم المجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما
تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر صح أن يكون تحت الهندسة ولم
يصح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالمجسمات بالنسبة الى
الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثاني والعلم الاول جزء من العلم الثاني
أما العرض الذاتي الذي لم يتخصص فكوموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض
ذاتي لبعض موضوع الطبيعي والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعي والعرض
التخصص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم النامي المتحرك بالارادة
الناطق وهو موضوع الطبيعي لكنها خصصت في المنطق بجهة انها توصل الى
مجهول تصوري او تصديقي فيكون المنطق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءا منه
أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى
يبحث عن عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل.
الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والأكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت
الاسم العام كالهندسة والمجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعي جزء فاعل ينظر أي أنه يبحث عنه خاصة في العلم
الطبيعي فما يختص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلو فصل
ذلك المبحث من الطبيعي وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان
ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءا منه كما وقع للمتأخرين من أهل النظر

العلم الطبيعي ولكنه لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح وعرض
وإما أن يكون كل واحد من العالمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر
فيها مثل أن جسم (١) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا
ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع
النجومى من حيث يتكلم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات
وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكا في المبادئ العامة لكل
علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكا في المبادئ العامة لعلوم
عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية
وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما
أن يكون العلمان مختلفان في الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى
ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقتيا أو يبين شيء في علم أسفل
ويؤخذ مبدأ للعلم الأعلى بالقياس (٢) إلينا وإما أن يكون العلمان غير
مختلفين بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومى
في جرم الكل فان الطبيعى يفيد الآخر مبادئ وهى أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

(١) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد
منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من
العلم الطبيعى وعند البحث عنها من هذه الحيثية يبحث عن حركاتها وسكونها
وماذا تقتضيه طبيعتها منها أما النجومى فانه يبحث عنها من حيث شكاه وما
تقتضيه الحركات من الأشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير
تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم
(٢) بالقياس إلينا يريد أن ما يبين في الأسفل لا يكون مبدأ حقيقيا
للأعلى لأن الأعلى هو الذى تبين فيه مبادئ الأسفل فاذا عرض أن شيئا مما يبين
في الأسفل قد استعين به في الأعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به
وفي المسألة التي استعين به فيها كاستعانة تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه
يبين في الطبيعى ويستعان به في الإلهى عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ
بالقياس الى المستدل والمسألة

مستديرة أو متشاركين في جنس (١) موضوع لكن أحدهما ينظر في نوع أبسط
كالجواب والآخر في نوع أكثر تركيباً كالهندسة فإن الناظر في الأبسط يفيد
الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشر إقليدس وهذه الاشتراكات
الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فإن تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسألة
في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن
أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان اللم مثل أن المنجم يثبت كرية الفلك
لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا والطبيعي يعطى اللم في
كريته لأنه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تعمل فعلاً مختلفاً في
موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكون (٢) في بعضه وقد يعطيان جميعاً
برهان اللم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخر (٣) علة صورية
نستعرف أقسام العلل بعد هذا

وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة
في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون
برهانها في علم آخر فينتقل برهانها إلى ذلك العلم (٤) أي يحال به عليه والثاني

(١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الكم
الذي هو جنس موضوعهما

(٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في
ذلك البعض الآخر خطاً مستقيماً أو منحنيًا وامم يكون يرجع إلى الفعل وزاوية
هو الخبر والضمير في بعضه إلى الموضع

(٣) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس
بالنتائج عند تألف الأقيسة فهو يعطى العلة الصورية للعلم أما في الآلهى فيثبت
لها العلم بالافاضة من مبدئها المجرد

(٤) إلى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة معاملة فيه ومعنى
نقل البرهان إليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان

أن يكون شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب فيبرهن عليه برهاناً حده الأوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة لوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا إنما يمكن إذا كانت أحد العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الأوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضاً (١) لجنس موضوع العلم السفلي أو جنس عارضه أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

حنه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق أن المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسألة إلى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من أحالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضاً ولكنه أولى باسم النقل من علم إلى علم أما في التصوير الأول فلا نقل من علم إلى علم وإنما هو توجيه لطالب علم إلى النظر في برهان أقيم في علم آخر (١) إما عارضاً لجنس موضوع العلم السفلي الخ العارض هنا هو مثل العارض في قولهم أن الإنسان عارض للحيوان بمعنى أن الإنسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان فخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلاً أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر إذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقاً وهو من أفراد المقدار فما يوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فإبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهاناً في المناظر لأن ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطى العلة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها وإنما أفرد المناظر لزيادة العناية به ولكثرة أحكامه إلى حد ينبغي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفرد في تقسيم العلوم وأفراد كل موضوع

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها

يعلم والا فان كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى الشعب والسكن كثرة أحكام الموضوع الأسفل قضت بافراده عن الأعلى ولكنه لا يمنع من نقل برهان الأعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيانه

وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى أن الأصغر فى العقلاني يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع فى مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية كخلاق العفة مثلا يوضع فى مسائل علم الاخلاق وهو غرض ذاتى للنفس الانسانية أو قواها التى هى موضوع العلم فعوارض الموضوع فى العلم العقلاني توضع فى مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افرادها أما جنسها فتد عليه أحكامه فى العلم الأعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صيغ نقل البرهان الذى اثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لك مثلا علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة فى المعاش والمعاد وظايفه أن تصل النفس إلى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أمس بسعادتها وما يلائم كمالها الانسانى فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع فى مسائله المسارعة لارضاء العشاء والتلذذ بمجاراتها فى أعمالهم فهذا الأصغر فى هذا العلم عارض لحب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الأصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بتقيدها السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فما يجرى من البرهان فى أحكام حب الشهرة يجرى أيضا فى أحكام المسارعة لارضاء العشاء فمضاره ومنفعة تندرج فى مضار ذاك ومنافعه بين الأدلة التى تقام فى علم الاخلاق وقول المصنف أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله فى البرهان أى مما يوضع فى العلوم البرهانية كان يكون الأصغر فى العلم الأسفل من أجزاء موضوع العلم الأعلى كالكلام عن أعصاب العين فى علم الرمى فان أعصاب

بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقها دائماً .
وإذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق .
أن دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى
دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان (١) قيام البرهان عليه أيضا عرضيا

العين من جملة الأعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام
الأعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتنتقل من الطب
الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغمض وقصر وأوضح منه وأوفى قول .
الطونجى في كشف الأمرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت
الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر
مع قيد آخر فان كان الوجه الأول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم
الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر والبراهين العددية
في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثانى فيمكن أن يتفق العلمان في
القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوما للاصغر والا كبر عرضا ذاتيا للاوسط
وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط
والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثانى من البرهانيات كان النظر
في العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كليهما بل عساه
أن يكون برهانيا في أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحدهذين المأخذين .
هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اهـ »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كما لو برهنت على أن كل انسان .
حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على أن زيدا الموجود حيوان
ولسكنه برهان عرضي لانه قد اتفق أن زيدا موجود وهو حساس والحكم
وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف
أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح إقامة البرهان عليها لا مكان اليقين .
الدائم بإمكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة
فانما يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

وإذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لأن كل حد كما سنبينه فاما أن (١) يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه إذا برهان عليها فلا يكون حداً ثم هذا الحد إن كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لأنه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما أن كان من العرضيات فلا يكون حداً (٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه .

(١) فأما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يمثلون لذلك بنحو الاستدلال على أن القمر ينخسف بأن القمر تتوسط الأرض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فإنه إذا قيل الخسوف ما هو حد بأنه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم إلى جزأين وتتركب منهما مقدمة البرهان أي الكبرى منها وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لأنه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الأرض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وإن كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المقدم في البرهان وهو الأوسط سمي حداً هو مبدأ البرهان وإذا اقتصر على الجزء الثاني المؤخر فيه سمي حداً هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذي عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي لا تحد إذ لو حدث لصح أن يكون حداً واحداً من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حد له فلو حدث لصح أن يكون حداً داخل في برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا إنه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثاني الآتي في قوله « ثم هذا الحد إن كان من المقومات الخ »

(٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أي لأنه لا يدوم الخ وذلك لأنها عرضيات الجزئي وهي باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئيات بعرضيات وهي زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الناشئ

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات. وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السمارية وجوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتته الى هذا الكسوف وغيره (١) نسبة سواء الا ان الكسوف الذي قام عليه البرهان بصفته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحداً لأن تصوره ممنع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولها على كثيرين على ما ساف بيانه في الكلي. وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أ كثرية وإما اتفاقية متساوية أما الاكثريات فلها لاحالة علل أ كثرية وإذا جعلت حدوداً وسطى أفادت علماً وظناً أما العلم فبإمـكانها الاكثري وأما الظن فبوجودها وحصولها لان الامر اذا صح أن له هـ أ كثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل.

عن الحد وهو اعتقاد أن هذا الحد حقيقة للمحدود دائماً بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد إلا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حداً حقيقياً إلا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تزعم هذا الاعتقاد لم يبق الحد حداً بل عاد تفسيراً لمدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم إذا فرضت أن الحل بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(١) نسبة سواء على الاضافة أي نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والخاص. أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفاً سيحصل ولا يلتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلي ينحصر عند الوجود في شخص فالذي يثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشراكة فيه فلا يكون جزئياً كالشمس على ما قاله

به الظن وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعله استحصاف (١) البشرية ومتانة النجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من لا كونها فليس به علم ولا ظن وإلا لترجح أحد الجانبين وصار أكثرها

(الفصل الرابع)

«في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب» كنا قد (٢) وعدناك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين مانهجز الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الاصغر في القياس وبين الحد الذي هو الاكبر فيه لا بد من أن يكون مساويا للطرفين فان الوسط (٣) لا يكون أخص من الاصغر في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو مساويا ومساوى الاعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٤) أن يكون الوسط لا محالة مساويا

(١) استحصاف البشرية أى استحكامها وقوله متانة النجار بنون ثم جيم أصول الشعر في الجلد أو أصل المزاج
(٢) كنا قد وعدناك الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الاقوال الشارحة حيث قال «وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم يربطق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وتورد هناك مشاركات الحدود البرهان ان شاء الله»

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهي هنا كلية لان الحد انما يكون للنوع الذي هو الاصغر بأجمعه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الاوسط لا بد أن يكون مساويا للطرفين ولم يثبت إلا أن الاوسط يجب ان يكون مساويا للاصغر ثم استمر على تميم البرهان مع انه بقي عليه أن يكون الاوسط اخص من الاكبر ولم يتعرض

والمساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة لأن الأكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حده ثم إن حمل عليه مطلقاً لم ينتج القياس الأجل على الأصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فإن ذاتيات الشيء وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الأكبر حداً له وإن حمل على أنه حد الأوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حده من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل ما يوضع له ويوصف به والقسم (١) الأول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من حيث هو فصل حداً للنوع وأما القسم الثاني فإما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له كيف كان أو لما يوضع له وضعا حقيقياً والأول من (٢) هذا القسم كاذب

تتغني عنه ولعله سكت عنه إظهاره مما سبق فانه وهو مساو للأصغر لو كان أحسن من الأكبر لكان الأكبر أعم من الأصغر فيكوني الحد أعم من المحدود

(١) والقسم الأول كاذب الخ أي أن النتيجة تكون كاذبة فإن الأصغر هو النوع المطلوب تجدده وقد حمل الأكبر على الأوسط الذي هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة أن النوع هو الأكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف «فليس حد النوع حد الفصل الخ» ويمكن أن يترك إلى ظاهره وهو أن القسم الأول هو الحمل على أنه حد له الخ أي يكون الكذب في الكبرى ويكون قوله فليس الخ بياناً للكذب بما يؤد إليه الحمل عند النتيجة والأفلو قصد حمل الأكبر على الأوسط على أنه حده من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب في ذاته

(٢) والأول من هذا القسم كاذب أيضاً أي إن الكبرى كاذبة فإن الأكبر لو حمل على الأوسط على أنه حد لكل ما يوضع له أي وضع كان والقرض أن هذا الأكبر حد للنوع الذي هو الأصغر لكان الأكبر حداً لكل ما يوضع مع النوع تحت الأوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حداً لأمور مختلفة في حقائقها بعضها عوارض وبعضها ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

أيضا إذ يوضع للفصل أول الخاضعة غير النوع أيضا مما هو خاصته أو فصله كالبالكى
والجمل أو منتصب القامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للمضاحك الذى
هو خاصته وليس حد الانسان حد شىء منها وأما الثانى وهو أنه محمول على أنه
حد لما يوضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الاول اذ المطلوب أن
هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيقى للفصل أو الخاصة هو
النوع فكيف يؤخذ فى أجزاء البياض أن هذا حد للموضوع الحقيقى الذى
هو النوع وهو (١) بعينه نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن يكون
أعرف للأصغر من الأكبر له وكيف يكون شىء غير الحد أعرف للمحدود من
الحد وحد الشىء هو حقيقته وذاته فانه القول الدان على حقيقته وماهيته أولا
أعرف للشىء من حقيقته وأما إن كان الوسط حدا آخر فهو باطل لا ناقد
بيننا أن الشىء الواحد لا يكون له حدان تامان لان الحد التام هو المؤلف من
جميع ذاتيات الشىء فاذا استوفيت جميعا فى حد لم يبق للحد الآخر
ما يتألف منه اللهم إلا أن يكونا غير تامين بل اقتصر فى كل واحد منهما على
بعض الذاتيات بشرط ان كان كل واحد منهما مساويا فى الحمل للمحدود وهذا
باطل أيضا من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حدا تاما
والثانى أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون حمله على الأصغر جملا يشترط فيه
أنه حده والأكبر كذلك فى حمله على الاوسط وإما أن يكون الحمل فيهما أوفى
أحدهما جملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه أما القسم الاخير فلا يلزم
منه إلا أن الأكبر محمول على الأصغر وهو معلوم دون القياس والقسم الاول باطل.

(١) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل عند حمل الأكبر
عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه الفصل جملا حقيقيا فصارت الكبرى ان النوع
وهو موضوع الفصل هو الأكبر وهو الحد فتكون الكبرى هى الدعوى بعينها
وذلك مصادرة ظاهرة وإنما كان الموضوع وضعا حقيقيا للفصل والخاصة هو
النوع لانها للنوع أولا وبالذات ويحملان على غيره بالعرض كما هو ظاهر

لأن الكلام في كون الاوسط حداً للصغر والاكبر حداً للاوسط كالكلام في الاول فاما أن يكتسب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضاب اقتضاباً ووضع وضعاً من غير اكتساب بطريق فإن اكتسب بقياس فاما أن يذهب الى ما لا نهاية له أو ينتهي الى حد لم يفتقر الى وسط أو يدور فيتبين الآخر بالاول والتسلسل والدور محالان والانهاء الى حد غير مفتقر الى وسط يميز (١) بين حد وحد في الظهور والخفاء وإذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها أبين وأخفى وإن اكتسب بطريق آخر أوضح وضعه لا متلقى من طريق فليكتف بمثله في الاول

والقسمة أيضاً لا تفيد الحد لأن القسمة تضع أقساماً من غير تعيين قسم فإن وضع منها قسم على التعيين كان وضعاً مبتدأً لاستفاداً (٢) من القسمة أو أن استثنى

(١) يميز بين حد وحد في الظهور والخفاء أي يقتضى أن يكون حد أظهر من حد لأن الحد الذي انتهينا اليه غير مفتقر الى وسط بخلاف الحد الذي نطلبه فإنه مفتقر اليه مع أن الحد لا بد أن يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن أن يكون منه أوضح وأخفى

(٢) لا استفاداً من القسمة فإنك إذا قلت الانسان إما حيوان ناطق واما ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم بل أتى لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة ويكون كون الانسان حيواناً ناطقاً أمراً معروفاً لك من قبل فهو مبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وانما الداهيون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلاً الى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامي الى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم النامي الحساس الى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الاقسام بعضها عن بعض يؤدي الى معرفة حد الانسان بما هم من أجزائه من الجسم والنامي والحساس التي يشملها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورده عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره بانمط الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا بوضع المحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا ما قالوا وسنزيد ذلك إيضاحاً

تقيض قسم لنتاج الباقي فاما أن يوضع في القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا
ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه إما كذا وإما كذا أي
محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الأول هو بيان الشيء بما هو أخفى منه لأن
حد الشيء أيّن له مما ليس حده وأما الثاني وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء
تقائضها عن القسمة بأن تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس
غير حيوان ركذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق
والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الاجزاء وتؤلف قياساً
آخر وهو ان هذه المحمولات الجوهرية المماوية للشيء قول مفصل دال على
ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه
المحمولات حده فليس بشيء أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو
مثله أو أخفى منه لأن أجزاء الشيء بينة للمحدود غير محتاجة للبيان وهي أيّن
من تقائضها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أيّن للشيء من الناطق
فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من
أمره كذا فهو توسيط حد الحد فبأى طريق عرف أن حد الحد هذا فكان
مصادرة على المطلوب الأول وعلى الجملة (١) فتوسيط حد الأكبر بسبب أنه أيّن
للاصغر من الأكبر له وتوسيط حد الاصغر لأن الأكبر ربما يكون أيّن له من
الاصغر ليس بقياس إلا على أقوام بله لا يخطر ببالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم
حده تنبهوا لمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى
الموضوع فكان غناء هذا التوسيط في افادة التصور لافي التصديق بل التصديق
حاصل لو كان التصور حاصلًا دون هذا التوسيط وإذا كان كذلك فمن يفهم أن

(١) فتوسيط حد الأكبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول
مفصل الخ فاما قد وسطنا قول مفصل الخ وهو حد الأكبر الذي هو الحد
هو قوله وتوسيط حد الاصغر الخ كان تقول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات
الانسان كلها وذاتيات الانسان كلها هي حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات
الانسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الأكبر وهو حد الانسان وذلك
لأنصرف لا يجوز الا على قوم بله كما قال المصنف

الحَد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حده كيف يسلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء. فان كان بيننا أنها قول مفصل دال على ماهية شيء كان بيننا أنها حد دون هذا التوسيط فان معنى الشيء اذا كان بينا الشيء آخر كان هو بيننا له لا محالة اذ ليس هو غير معناه وان لم يكن بينا أنها حد لم يكن بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضا

والاستقراء أيضا طريقا الى اكتسابه فان الجزئيات (٣) اذا حصرت نظاما أن يحمل الحد عليها على انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حداً النوع حد للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فوجبه ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حده

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حدضده من حده من للضد الآخر

فاذا تزينت هذه الطرق كلها فلتبين طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نعلم الى الأشخاص التي لا تنقسم من جهة الحدود سواء كان الحدود جنسا أو نوعا وتتصرف المقولة التي هي واقعة فيها من جهة المقولات العشر

(١) فان الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع الحدود ويكون تحصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول زيد حيوان ناطق وعمر وحيوان ناطق وهكذا لو فرض حصر جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد المياري المحصور عند في حبيبة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم ومنه أن ينتهي المصنف من طريقه التي حدددها لذلك البرهان

ولانكتفى بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا أشخاصا (١) مع أنواع واقعة تحته أو كانت نوعا قصدنا الى عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الأجناس وما هو كالأجناس والفصول أو فصول الأجناس وأءنى بقولى ما هو كالأجناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتى الذى كالأنف لافطوسة ثم تأخذ الأعم ونردفه بالخاص القريب منه مقيداه على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل أن تقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجملا فاذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلا من الأعم الى الأخص ووجدتها مساوية للمحدود في الجمل والمعنى كان القول المؤلف منها دالا على كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الجمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال المساوية في الجمل لا يكون مساويا في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته إياه يخل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس ونقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الجمل

ثم إن كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يزدف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أى حده وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية لكن الغرض في اطادته التنبيه على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتناص الحد غيره .

(١) مع أنواع واقعة تحته أى أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا بنوعه الذى يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره .

والقسمة وإن عزلناها عن رتبة افادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ماهو الأعم والأخص من المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية بالأعم وتقييده بالأخص والثاني دلالتها (١) على انقسام الشيء من طريق ماهو فنجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز إلى

(١) دلالتها على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف «ويجب أن يعلم أن للقسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالأعم وتقييده بالأخص لدلالتها على انقسام الشيء إلى المقول في جواب ماهو وإلى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه إلى فصول أجناس أخص فيعلم ترتيب الأجناس على التوالي ولأن القسمة كما تدل على الأجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ» فقد جعل الوجه الثاني من تنمة الوجه الأولى وعلة له وقد فصل المصنف الوجهين لأن الترتيب بين الأعم والأخص شيء وترتيب الأجناس وتمييز كل واحد منها عن الآخر شيء آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الإنسان إلى أعم وأخص بدون رعاية إلى ترتيب الأجناس كان تقول الجوهر إما ممتد في الأبعاد الثلاثة امتداداً جوهرياً أو غير ذلك والممتد إما نام أو غير نام والنام إما حساس متحرك بالإرادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالإرادة إما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئاً بالأعم مقيداً له بالأخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للأجناس وإنما هو سرد لأجزاء حقيقة واحد وهي الإنسان مبتدئاً بالعام منته بالخاص

لكذلك لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو إلى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وكما حصلت قسماً جعلته جنساً لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز إلى ما تحته استغنت مع البداية بالأعم والتقييد بالأخص ترتيب الأجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الإنسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الأبعاد الثلاثة وفصلت الإنسان

فصول الاجناس الاخص منه فيجرب ترتيب الاجناس على هذا التوالى
والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن
أن يقسم تقسيمين ليس قسما احدهما تحت قسمي الآخر كاتقسام الجسم ذى
النفس إلى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة وإلى الحساس وغير الحساس أخرى
فقسمة الشيء إلى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته إلى
أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أو شك

بالقسمة عن غيره في ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا
هو الجسم ثم تجمل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامى بان تضيف إلى الجسم
الفصل الخاص بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامى لانه
يقال في جواب ما هو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم إلى الجسم
النامى فصلى الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان
ولو أنك لم تنظر في التقسيم إلى ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال واكتفيت
في القسمة بما يذكر في طريق ما هو لم يتحصل لك الا فصل واحد وان كانت
فضولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن
تفرز الا بعد قسمتها إلى ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال

ولنأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من
ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق
للحد الا التركيب وقد علمت بيانه مما ذكره المصنف وأنت تراها لا يتيسر لك الا بعد
معرفة أجزاء الماهية وأنها أجزاء لها وان لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص
حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف حدا عندكم ولا يخفاك ان
طالب الحد الماهية ما كالا انسان مثلا لا بد ان يبتدىء بتمييز المحمولات التي تحمل
عليها حملا عرضيا مما يحمل عليها جملا ذاتيا فأول ما يبتدىء ينظر في الجوهر هل هو
ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك إلى الدليل على تقي أنه عرضي ثم ينتقل إلى الامتداد
هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزءا من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك
إلى البرهان لا تخفى وهكذا يستقر جميع ما يصح ان يكون ذى الانسان مبدءا لآثار
تصدر عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الخاص وهو في جميع ذلك يستعمل

أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات اتى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والأشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الانسان وقفت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعدها إما أن ينقسم الى الأشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتاب والامى والخياط والحارث وغير ذلك

الفصل الخامس

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالب حقيقة الذات بعد (١) مطلب هل

البرهان بضروبه لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية ويستعمل القسمة حتى يحصل اثبات من العرضي والعام من الخاص الى أن تكمل لديه الأجزاء ويصل الى اليقين بأن لا جزء وراء ما وجد وبعد هذا كله يأخذ في الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من البديهيات التي لا تخفى على أطلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول الى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضافر الطارق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسباً للحد لهذا حرصوا على أن ينفوا توسط البرهان وما معه في تحصيل الحد وأخذوا يخترعون في حماية أضلّات عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولو شاؤوا لرجعوا إلى ما قرروه من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود المحدود وما بينوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علماً حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشيء معلوماً حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس منها لها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا ينتقلون الى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون ما في الذهن مثلاً لذاتها لا تعرضها يحتاج إلى التحصيل بالدليل فاذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصورات للماهية متى رتب وجمعت على النسق المعروف مثلث الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لاشناعة فيه وكانهم راعوا في الكاسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينازعهم أحد في أن طريقه الفرد هو ترتيب الأجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة الفن الرابع أن ما الطالب للحقيقة

ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وما هيته
فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا
لأن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي داخلة أيضا في جواب ما هو أى الحد حسب
دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن
طريقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها
الوسطى علة ذاتية للشيء ولنا معنى بهذا أن العلة يستفاد كونها ذاتية من
البرهان كلاهما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل معنى به
التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم أينكسف القمر فقال
لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان
كسوف الشمس يثبت به علة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف
هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان
للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أى جزء مقدمة بل
جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان إذ يقدم في الحد ما أخرته
في البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في
البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر
لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأى البرهان حداً واتفق أن كان مميزا وإن لم
يكن حداً تاما سمي الذي يكون مقدما في البرهان أى الحد الأوسط حداً هو
مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخرافيه أى الحد

فانما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التي تطلب حقيقتها فان ما لا وجود له لا
حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم
لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن مطلب لم
متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لعلة الاعتقاد أو علة الوجود بحسب
الأمر في نفسه وهذا لا يكون إلا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق
يشمل السؤال عن الوجود لأن هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود
أو ليس بموجود

الأكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا إنما يتفق إذا كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو مبدأ برهان وما هو المعلوم إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما

فلقطة الحد تقال بالتشكيك على خمسة أشياء وإما قلنا بالتشكيك لأن المعنى في هذه الأشياء ليس مختلفاً من كل وجه فمن ذلك الحد الشارح للمعنى الاسم وهو الذى يلتفت فيه الى وجود الشيء في نفسه ومهمها كانت وجود الشيء غير معلوم فالحد لا يكون إلا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فإذا صبح للشيء وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لأمور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وأعللها غير داخلية في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليتم به

الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تقال على أربعة معان الأول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبي الثانى ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشيء وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفة للصبي الثالث الصورة في كل شيء فانه ما لم تقرر الصورة بالمادة لم يتكون الشيء مثل صورة الكرسي الرابعة الغاية التي لا تجلها للشيء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسى

وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدوداً وسطى لان كل علة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما لكن بينهما ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالعقوبة

للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين .
 لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليابس على الرطب في الاخلاط
 للموت ومن العلة الغائية كتوقى (١) احتقان الخلط واستيلاء البرد لهشى للحمام
 وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشره (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام
 خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كتضاد (٣) الاركان للموت .
 ومن العلة الغائية كتوقى سوء الهضم للمشى وأما ما بالذات من العلة الفاعلية
 فكالثقل لانهدام الحائط وكالسقمونيا فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالصقالة
 لعكس الشبح ومن الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنين لكون الخط
 عمودا ومن الغائية فكالصحة للمشى وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال
 الدعامة لزوال الحائط وكالسقمونيا يبرد لانه يزيل المسخن أعنى الصفراء
 وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع (٤) المسخن ومن المادية

(١) كتوقى احتقان الخلط أى أن الداعى الى المشى للحمام والغاية منه
 هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشره بالتحريك وهو اشتداد الرغبة فى الاكل والافراط فيها فانه
 سبب لكثرة الاكل ولتناول ما قد يضر من الماء كولات وذلك سبب العفونة
 وهى سبب الحمى

(٣) كتضاد الاركان للموت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها
 كالحرارة التى هى أثر لما يولدها من تلك العناصر فانها تضاد البرودة وهى أثر ما
 يولدها من العناصر فهذا التضاد سبب فى التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على
 الآخر فيستولى عليه كاليبس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

(٤) لانه يجمع المسخن وذلك بما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على
 جزء من البدن برد فى الحال وانحسر الدم عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل
 التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض وينزرها ها وهى
 مما يسخن

فكما لحديدية (١) لعكس الشبح ومن الصورية فككون (٢) الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين لكون الخط عموداً ومن الغائية فكالعنود على كثر المشى وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا كانت بالفعل كانت سبباً لكون المعلوم بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سبباً لكون المعلوم بالقوة فإن ذلك المعلوم (٣) من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة كالصانع للبيت

واعلم أن المعلوم إذا وضع (٤) بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية

(١) فكما لحديدية لعكس الشبح وذلك ان كان الصقيل الذي يعكس الشبح حديداً

(٢) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط الخ تقام أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات لكون الخط عموداً أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين في الجانبين بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية الاخرى في الجانب الآخر

(٣) فإن ذلك المعلوم من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئاً آخر وراه كونه ممكناً وذلك له في ذاته وهو قول ظاهري لان المعدم في ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وإنما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصير ذلك المعلوم أو ان يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلاً اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجوداً لا يكون علة لكون شيء بالقوة أو بالفعل وإنما يكون الشيء معلولاً بالقوة لشيء آخر هو موجود بالفعل اما مادة أخرى بعيدة افعال يمكن له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدم في ذاته فلا وصف له كما قد منا

(٤) اذا وضع بالفعل أي اذ قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربعة قد وجدت وسمى ذلك وضعاً لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

وبعالم توجد بعد من حيث هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فأنما كان كذلك لأنها ليست علة من حيث هي موجودة في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تمثل في ذهن الفاعل بعثه على الفعل فهي من حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات الحادثة بالفعل والعلل الاربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المعلول أما آحادها فمنها (١) ما يلزم من وجوده وجود المعلول لانه وحده مجموع العلل ولكنه من جملة ما بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها فيلزم وجود المعلول اذن عند وجوده بجملة ما ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم (٢) من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها بالصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة لا تمنع الغاية اذ الأمور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن

(١) فمنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا اللزوم لان ذلك الواحد من العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها كالعلة الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية وتصور الغائية أو مبدؤها في الطبيعة فيلزم وجود المعلول اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستلزام العلم بوجود مجموع العلل والعام بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لازم عن العلة التامة وهذا جمال فصله في قوله أما الصورة الخ

(٢) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لاني معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود احدي هاتين علتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم أن المعلول قد حصل

المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد
اذ تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خالق عرضها التام وغاية وهو طحن
الطعام كما ان خالق حدة الانياب تمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها
(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علّة
محركة ولا حركة إلا في زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة
لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يعقب الفاعل الى المفعول وان حصل
استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريباً خارجاً فربما يلاقى المادة وربما لا يلاقى
أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها
فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل
فليس يجب من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلوم بل ربما لا يجب من
وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضاً وجود المعلوم مالم يوجد شرط
آخر مثل القوة المبردة التي في الأفيون إذا وصلت الى البدن فمالم ينفع الأفيون
أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وإن
صلحت لأن تكون حداً أو وسطاً لكن لا ينقطع سؤال اللهم الا باعطاء العلة
الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الحمل
أى ينعكس عليها (٢) وبعضها أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف

(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله
وهو حصول وذلك كأن يستعد الحديد لأن يكون سيفاً مثلاً بوصول درجة
الحرارة عند الاحماء الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق
لينال صورة السيف

(٢) وبعضها أخص كلما كان المعلوم يصدر عن علل متعددة كل واحدة
منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لأنها كلها وجدت
وجد المعلوم وقد يوجد المعلوم بدونها عن العلة الأخرى

الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحدة منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة (١) وعن حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدود وسطى الموضوحات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فإن الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة (٢) بل حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما اشترك في معنى عام فإن حمل الأكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص (٣) لا يكون أولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة

(١) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق عن حرارة الدم ويعدونه مدار الحياة الحيوانية

(٢) بل حمى أصحاب الغب بغين مكبورة وباه مشددة أي الذين تغيبهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكنك ان تثبت لتعفن الاخلاط أنه محموم على الإطلاق بل انه محموم حمى الغب وانما يثبت ذلك لبعض المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة الى الجنس فان النوع وهو علة خاصة للجنس انما يكون واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(٣) لا يكون أولا الخ يريد أن يفرق بين ما تشترك فيه العلل في أمر عام وبين ما سبق من علية النوع لجنس فإنك في توسيط النوع تقول مثلا هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولا بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس أما فيما هنا فيتوسيط النوع في ثبوت الأعم منه لفرده وليسكن لأعلى الوجه السابق فإن العلل المتنوعة وهي الأنواع كالتين والخروع والسكرم التي هي علل لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها لما لم تكن عللا لثبوت

التين والخروع والكرم فان العلة المساوية للانتشار في جميعها جمود رطوبتها وانفماشها أما كون هذه تينة وهذا خروعا أو كرما فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الأكبر لكن جمود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسيطيات الخاصة أيضا أولا ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الأوراق بلا واسطة وعريض الأوراق تنفش رطوبته بلا واسطة ومنفش الرطوبة ينتثر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار

هذا العام مباشرة لان عليتها ترجع الى أمر يعمها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباته عليها حملا أوليا بل يلاحظ في حمله توسط الأمر الذي يعمها فاذا قلت هذاتين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالا صحيحا لانك لم تأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت العلة القريبة ملحوظة لك معلومة من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الأمر أنك حذفها عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهي الأمر الذي يعم جميع العلل الخاصة ملحوظة كان توسيطها مثبتا للاكبر على الإطلاق لافي أفراد نوع من هذه الأنواع فقط فانك متى راعيت في الحكم أن كل منفش الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خروعا أو تينا بلا تخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة منتشر الورق فهذا منتشر الورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلل الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لأنها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفش الرطوبة وهما مساويتان للانتشار متعاكسان عليه

وانتشار الورق تساقطه وانفماش الرطوبة تحليلها وذهابها كأنه انفصال من النفس ويقال فش القرية إذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الأنواع من الشجر لا تنفك يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بعريض فان التساقط يعروها في أوقاته الخاصة

القريبة منه هي الانقشاش والانقشاش ليس أولا لهذه الخواص بل لعرضه
الورق فمثل هذه العلل هي المتعاضدة على معلولاتها
واعلم أن بعض العلل والمعلولات قد تترتب ترتيبا يورث الدور مثل ابتلال
الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من الغيم وحدث الغيم بسبب
تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان
ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن
هذا إنما يكون دورا لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلوم وليس
كذلك بل هو غيره بالشخص وإنما هو بالنوع فليس فيه محال دوري فان قيل
ان لم يكن هذا دورا فيلزمكم الدور فيها ذكرتم من جهة أخرى وهو أنه إذا كان
كثير من العلل يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انقشاش
الوطوبة الماسكة لا انتشار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين
العلة بالمعلوم والمعلوم بالعلة فيكون دورا قلنا ليس إذا كان كل منهما مساويا
لآخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الا عرف فأن كانا
متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لأحدهما بالآخر فان عرف المتوسط بحساب
قبل الكسوف فهو أرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا أو
عرف الكسوف بالحس قبل معرفة المتوسط فاذا أثبت المتوسط به كان بيانا حقيقيا
أيضا هذا مع أن توسط العلة يعطى برهان اللزم وتوسط المعلوم يعطى برهان
الآن فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلل
ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فان كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة
ماهيته فيتم من هذه العلل بما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة
عن ذات الشيء وإن كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق
ذلك إلا بجمع علله الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين
جميعا فلا يدخل في الحد الا العلل المساوية للمحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء
النار وانكسار القمقمة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت (١) فليس شئ منها يدخل

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمقمة

في حدود ما هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجد لها معنى عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلل الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم (٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد لحد الصوت المطلق ومثل العقوبة لحي الغيب للاحتمى المطلقة

وقد يحد الشيء بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعى من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعى فصل من المبدأ المحرك أى الفاعل ومن الحديد فصل من المادة وه مطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشيء المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهب المواد الجوية ثم انطفاأت انهار بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب إليه بعض قدماء الحكماء والقمة الجرة كالقمة وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها في حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريفك لا يكون جامعا لجميع أفراد الصوت اكن هذه العلل الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلبا للنفوذ الى العلو في السحاب المتكاسف من البخار البارد فلولا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعته الحماكة والجرة فتنتفىء الشعلة ويكون الرعد

(الفصل السابع)

في ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم
والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر
والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقاداً
لا يمكن زواله إذا كان الشيء في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة
أوجبه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد وإذا حصل هذا الاعتقاد على هذا
الوجه من غير واسطة مسمي عقلاً تصوراً كان أو تصديقاً مع أن لفظة العقل قد
تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا يتعلق بفرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون
كذا فإن كان الشيء في (١) نفسه كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون
كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علماً لا ظناً وإن كان الشيء في
نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا
هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن
حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى

(١) فإن كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه
لا مدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد باتاً لا تجوز في نفس المعتقد
النقيضه عنده مثلاً نعتقد اعتقاداً باتاً أن في الانسان قوة التميز بين الخير والشر
فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه
له تلك القوة وان كان من الممكن ان يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز
أن يكون الله قد خلقه أو أن يصيره فاقد قوة هذا التميز وانما المدار في الظن
على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون
اعتقاده مطابقاً للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه
ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلد
إذا لم تعرض له الشبهة فيها صدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بمجرد ما

في المسألة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب الى الرأي الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمى جهلا بسيطا لانه ليس فيه الاعداء للرأي فقط وهذا عدم مع حصول رأي آخر فيكون مركبا من العدم والوجود.

واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتا والظن رأي غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء لانه إن تساوى رأي أنه كذا ورأي أنه ليس كذا كان شكالا ظنا وإن غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر.

والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب الآراء والفهم جودة تسمى هذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر دائما يضيء دائما جانبه الذي يلي الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس.

والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقها بالقضايا كما هي وأما في جانب العمل فان يحون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل بالحكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق.

(الفن الخامس)

في المغالطات في القياس

واذا علمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير إشارة خفيفة الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعاً والواقع في المقدمات إما لكذبها أو لأنها ليست غير النتيجة أولاً. أنها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات إنما هو لالتباسها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فالتكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل إلى التصديق به إلا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللفظي فأكثره من جهة الألفاظ المشتركة بين معنيين فصاعداً وقد يكون من جهة الألفاظ المتباينة الملتبسة بالترادف وهي التي تشترك في معنى وتختلف في معنى معتبر فيغفل القارئ عما فيه الافتراق ويجري اللفظين مجرى واحد في جميع الأحكام وربما كان لما فيه الافتراق أثر في تعبير الحكم مثل الحمر والسلافة فأنه للسلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد. وكالمصيف والصارم فإن الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعه الأصلي فهو ما قدمناه في المقالة الأولى من الألفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضاً الألفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فكذلك اللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة أن القول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهيولى الأولى لها فعل لأنها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيحتمل أن يكون ضرب زيد ضارباً ومضروباً وكما نقول في المعجمية غلام حسن بالسكون فيهما فيحتمل أن يكون الحسن اسماً للغلام والمراد تعريف

الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسماً لسيدده ويكون المراد إضافة الغلام إليه مع أن الفصيح في لغة العجم لمعنى الإضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فإن معنى الكلام إذا وقف على الله يغير

جمعناه إذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف (١)
الكنايات ودلائل الصلة الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم
مخبر كما علمه فان هو إذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايراً له لو
انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشبهه (٢) في
الحال ولا يدري أهي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا الانسانية
من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي
الانسانية قد يؤخذ جزءاً من المحمول وقد يؤخذ جزءاً من الموضوع ويختلف (٣)
المعنى بسببه وإذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسي يختلف
الحال فيه بين جملة محمولاً وموضوعاً وقد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين

(١) انصراف الكنايات ودلائل الصلات الكنايات هي الضمائر وأسماء
الأشياء وهي ما تدل على معنى لا على أنها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه
ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمبهم لبيانها أما مثال الكناية فقد ذكره وأما
الاشتباه في دليل الصلة فكما في قولك الإنسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت
الصلة لفعل الإنسان صحت القضية وإن جعلتها الفاعل الإنسان لم تصح
لأن فاعل الإنسان واجب وهو وإن رجع الى تصريح الكناية لأن العمدة في
الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم
يلتفت إلا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها لاسيما والتصريف ليس لضمير
واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول
لإنسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الأول لذلك رويت الصلة بتمامها وجعلت موضعاً
مستقلاً للاشتباه

(٢) فتشبهه في الحال أي يشبه حالها من كونها جزءاً من الموضوع أو
جزءاً من المحمول

(٣) ويختلف المعنى بسببه فانك إذا جعلتها قيداً للموضوع فكأنك قلت
الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة أنها نوع وحقيقة وهي من هذه الحيثية
ليست بخاصة بالضرورة بل هي ماهية لأفرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هي انسانية
قيداً للمحمول وهو خاصة فقد راعيت أنها خاصة لجنسها من حيث أنها أمر

دلالتها على جمع الأجزاء وبين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فإذا عني به جمع الأجزاء صدق لأن الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والآخر فرد وإن عني به جمع الصفات كذب لأن الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا أنه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك إذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لأن حمل الشيء وحده لا يفهم منه في العادة إلا كون الشيء موصوفاً به لا كونه جزءاً منه وقد يصدق الشيء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل أن يكون زيد طبيباً غير ماهر في الطب ويكون ماهرًا في الخياطة فإذا قيل زيد طبيب صادق وإذا قيل زيد بصير (٢) صدق أيضا لأنه إذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق المطلق أيضا فإن المقيد إذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم إذا جمع بينهما أو هم التركيب والجمع من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وإن كان يصدق إذا عني به حالة الجمع ما يعنى به حالة الأفراد لكن السابق إلى الفهم رجوع البصير إلى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك تركيبي إذ يتردد البصير بين كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فإما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما أن لا يكون كاذبا فيهما بل في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فشابهته مع الصادق إنما تكون باندراجها تحت كلٍّ إما جنس أو فصل أو طارئ إما حقيقة أو وهما

خاص قد خضع من بعض مشمولاته فيمكنك أن تنضم إلى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لأن حمل الإنسان على الحيوان مثلا حمل العرضي لاجل الذاتي

(٢) زيد به يرأى ماهر و تريد بصير في الخياطة فازدلك يصدق لأن المطلق يصدق حيث يصدق المقيد فإذا قلت زيد طبيب بصير أو جمعت بينهما تبادر إلى الفهم أنه بصير في الطب ولو عنيبت أنه بصير في الخياطة لصدق ولكن لا قرينة عليه وهذا المنبادر غير صحيح لأن الفرض أنه لا بصير له بالطب

أما الاندراج الحقيقى فنل أن نحكم أن كل يياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم أن جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لونه فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم للبياض على السواد أو بالعكس لأن اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم أنه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغى أن يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا بواجب إذ قد يقع تحت كل واحد متفقان ومختلفان ويوهم نتاج الموجبتين فى الشكل الثانى لهذا (١) السبب وأما الاندراج الوهمى فنل حكم الوهم أن الهوى والعقل أو البارى مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهته لتوهمه اندراج الصادق والكاذب منها تحت المحس وهذا الحكم صادق فى المحس فنثبتته فى كل ما توهمه محسا ولا يتوهم وجوده الا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التى قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئى فيحمل على الكل الذى فوقه كالحكم الذى لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا فى بعضه إذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها فى عكس الكللى الموجب قريب من هذا إذ هو يوهم الحكم الجزئى كليا فانه لما رأى شيئا سيالا (٢) أصفر هو مرة توهم أن كل سيال أصفر مرة والحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا

(١) لهذا السبب أى سبب توهم أن الأشياء المتعددة التى تندرج تحت كل واحد ينبغى أن يحمل بعضها على بعض فيصح على هذا التوهم أن تنتج الموجبتان فى الشكل الثانى كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج كل انسان ناطق وهو صحيح فى هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فان النتيجة كاذبة لأن الكللى واحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

(٢) سيالا أصفر هو مرة بكسر الميم وهى خلط الصفراء وأصل القضية كل مرة فهى سيال أصفر فعندما وجد السيال الاصفر مرة توهم أن ذلك عام فى كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس السكينة كنفسها ويقول كل سيال أصفر فهو مرة

التقييل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشيء آخر محمول على كل ذلك الملزوم توهم أن ذلك اللازم مساو للزومه حتى يجوز (١) أن يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم وإنما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في الشكل الثالث فإنه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب ان كل متوهم ضاحك وإنما الصادق بعضه ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق صدقها وتوابع الحمل كما حققناها في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات وإنما هي بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لأنها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها وأما من جهة أنها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنها غيرها وهذا (٢) هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل

(١) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير في كله يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس فان الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الملزوم وذلك كالضاحك فإنه يحمل على الانسان حملا كليا توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للزومه وهو الانسان فتحمل على الحساس وهو اللازم كل ما يحمله على الملزوم وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث يمتنع كلية فاذك اذا رأيت كل انسان متوهما أى فيه قوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذي تقدم تصويره أن كل متوهم فهو ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك (٢) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك فان النتيجة هي عين الكبرى وإنما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالتضائفات إذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى عنها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما يبنى بالنتيجة إذا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينعكس (١)

وأما الغلط في صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة لمقدماته فان لا تكون الاجزاء الاولى التي هي الحدود أو الاجزاء أو التوائتي التي هي المقدمات متميزة بحال الاول هو أن يعبر عن الاصغر والاكبر باسمين مترادفين أو عن الاوسط والاكبر بمترادفين فيعدم (٢) القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الاول أو كان الوسط لفظا مشتركا

(١) ولا ينعكس لأنه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدوري لأن النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هي ومثال الدوري أن تقول كل كاتب فهو قابل الصنعة وكل قابل الصنعة فهو متفكر ثم تقول في الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو قابل الصنعة نظره اكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة فصغرى هذا الدليل هي عين النتيجة لأن حركة النظر لأكسب المجهول هي بعينها الفسك أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دورا فهو كاستدلال على صانع العالم بأن العالم كله أجسام وانها ملازمة للاعراض الموجودة وان ملازم الأعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع للعالم أظهر من هذه القضايا جميعها

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصورة الاولى وهي ما عبر فيها عن الاصغر والاوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فيكون أحد الحدود هو الاوسط إما عين الاصغر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تنعدم ولا يبقى إلا حدان ولا يتألف منها إلا قضية واحدة لا قياس

مستعملا في المقدمتين بمعنييه (١) المختلفين ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتبها فيما أجزاؤه الأولى بمائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فأما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والحمل ولكن غير متمايزة في الاتماع كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض ف قوله بما هو انسان لا يدري أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فمن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الخلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بهك وانتفاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معا وهذا (٢) مما لا يشتبه على قائل خلوه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أو لأنه حاد م شريطة شكل هو (٣) من ضروره بأن تكون صفراء سالبة في الأول والثالث أو كبراء جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالتين أو جزئيتين أو سالبة صفري كبراء جزئية في جميع الأشكال

(١) بمعنييه المختلفين كما يقول الممتدل على نفى الواجب لو وجد الواجب فهو إما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٢) وهذا مما لا يشتبه على قائل الخ كما تقول في الاستدلال على نفى جواز رؤية المجرد المجرد ليس بجسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن أن يرى فانه لا اشتراك بين مقدماته لافي الظاهر ولا في الحقيقة

(٣) هو من ضروره ضمير هو يعود الى القياس

وإذا عرف هذا في القياسات الجملية ومقدماتها فيسهل عليك اعتباره في غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخالف غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة علة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه إنما لزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل (١) من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجنب عن هذا الغلط أيضاً بمراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليعبر كل إنسان بحجر ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة

وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له واشيء آخر فيكون لازماً للمجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدةانية لو لم يكن إلا واحدًا وكان إلهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك إلهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادره من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزني عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

هذا الحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتجاع وهذا
القدر كاف في بيان المغالطات القياسية * واذ قد وفينا بما وعدنا فلنختم
كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمدًا



(تلبه) حصل بخطاً مطبعي في غر الصحائف المملوكة

فكُتب في ٢٦١ وصوابها ٢٤١ فليتنبه



موقد قام بتصحيح هذا الكتاب ابتداء من الملزمة ٨ الى نهاية الكتاب
حضرة الاستاذ الشيخ عبد الحفيظ سعد من علماء الازهر الشريف

(فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق)

صفحة	
٤	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٨	الفصل الثانى في موضوع علم المنطق
١٠	المقالة الاولى في المفردات على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
١١	الفصل الثانى في اللفظ المفرد والمركب
١٢	الفصل الثالث في الكلى والجزئى
١٣	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
١٤	الفصل الخامس في قسمة الكلى الى الذاتى والعرضى
١٥	الفصل السادس في تعريف الذاتى
١٨	الفصل السابع في العرضى
١٩	الفصل الثامن في الدال على الماهية
٢٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
٢٩	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض
٣١	الفصل الثانى في المعانى المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة
	الفصل الاول في جملة الامور التى تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
٣٣	الفصل الثانى في نسبة الاسماء الى المعنى
٣٧	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٤٠	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود فى الموضوع
٤٢	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٤٣	الفصل السادس في أقسام الجوهر وخواصه
٤٨	الفصل السابع في الكم
٥٣	الفصل الثامن في المضاف

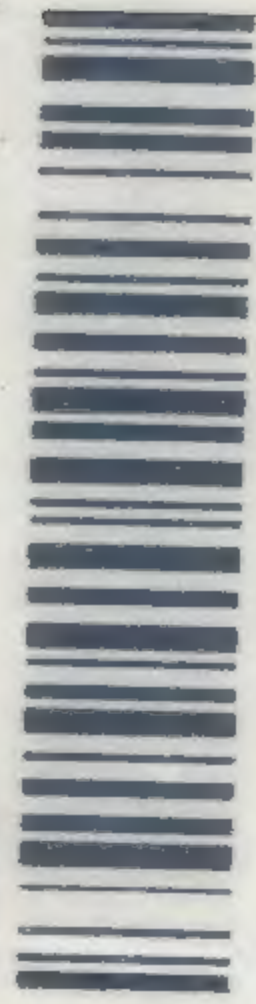
صفحة	
٥٧	الفصل التاسع فى الكيف
٦٠	الفصل العاشر فى باقى المقولات العشر
٦٥	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن فى التقابل
٧٠	الفصل الثانى وهو الثانى عشر فى المتقدم والمتأخر ومما
٧١	المقالة الثانية فى تعرف الاقوال الفارحة الموصلة الى التصور
	الفصل الاول فى بيان أصناف ما يفيد التصور
٧٩	الفصل الثانى فى التحرز عن وجوه من الخطا تقع فى الحد والرسم
٨٥	المقالة الثالثة فى التأليفات الموصلة الى التصديق
	الفن الاول فى التأليف الاول الواقع للمفردات
٨٦	الفصل الاول فى الاسم والكلمة والاداة
٩٠	الفصل الثانى فى القول وأقسامه
٩٤	الفصل الثالث فى القضايا المخصوصة والمحصورة والمهمة من الحملات
٩٦	الفصل الرابع فى الاجزاء التى هى قوام القضايا الحملية
١٠٤	الفصل الخامس فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من الغلط فيها
١٠٥	الفصل السادس فى مواد القضايا وتلازمها وجهاً
١١٥	الفصل السابع فى تحقيق الكليتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة
١٢٢	الفصل الثامن فى التناقض
١٣٤	الفصل التاسع فى العكس
١٤٦	الفن الثانى فى صورة الخنج
١٥١	الشكل الاول
١٥٦	الشكل الثانى
١٥٨	الشكل الثالث
١٦٣	الفصل الثالث فى المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثانى)

صفحة	
١٧٥٠	الفصل الثالث فى القضايا الشرطية وأحكامها
١٨٣	الفصل الرابع فى القياسات الشرطية من الاقترانات
١٨٤	الفصل الخامس فى القياسات الاستثنائية
١٩٤	الفصل السادس فى القياسات المركبة
١٩٤	الفصل السابع فى قياس الخلف
٢٠١	الفصل الثامن فى عكس القياس
٢٠٣	الفصل التاسع فى قياس الدور
٢٠٨	الفصل العاشر فى اكتساب المقدمات
٢١٦	الفصل الحادى عشر فى تحليل القياسات
٢٢٥	الفصل الثانى عشر فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول
٢٣١	الفصل الثالث عشر فى النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
٢٣٥	الفصل الرابع عشر فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
٢٣٨	الفصل الخامس عشر فى المصادر على المطلوب الاول
٢٦٤	الفصل السادس عشر فى أمور شبيهة بالقياس
٢٨١	الفصل الثالث فى مواد الحجج وهو فصل واحد
٢٨٣	الاوليات . المفاهيات . المحربات
٢٨٥	الحكميات . المتواترات
٢٨٦	المقدمات القطرية القياس . الوهميات
٢٨٧	المشهورات . المقبولات . المسلمات
٢٨٩	المشبهات . المشهورات فى الظاهر . المظنونيات
٢٩١	الخيالات
٢٩٣	اليقينيات . مواد الجدل
٢٩٤	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعرى

صفحة	
٢٩٥	الفن الرابع في البرهان الخ
٢٩٧	الفصل الأول في حقيقة البرهان وأقسامه
٢٩٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية الخ
٣٢٥	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها الخ
٣٣٨	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتب بالبرهان والقسمة والاستقراء
	بل من طريق التركيب
٣٤٧	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
٣٤٩	الفصل السادس في أقسام العلل
٣٥٨	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني
٣٥٩	الفن الخامس في المغالطات في القياس



Bibliotheca Alexandrina



0432188